



**دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس
العربية**

**The Role of Financial Indicators in Evaluate the Financial
Performance of the Arab Potash Company**

إعداد الطالب

توفيق سميح محمد الاغوات

الرقم الجامعي V02495

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الخالق مطلق الراوي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة الإسراء

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة

عمان - الأردن

الفصل الصيفي/ 2014-2015



[سورة المجادلة آية 11]

جامعة الإسراء

التفويض

أنا توفيق سميح محمد الأغوات أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو الشركات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: توفيق سميح الأغوات

التاريخ: 2015/8/26



التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية".

وقد أجازت بتاريخ: 2015/8/26

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	مكان العمل	التوقيع
الأستاذ الدكتور عبد الخالق مطلق الراوي	رئيساً ومشرفاً	جامعة الإسراء
الدكتور حسن فليح القطيش	عضواً	جامعة الإسراء
الدكتور علي عبد الغني اللايد	عضواً خارجياً	جامعة الشرق الأوسط

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار السلامة اللغوية

أقر أنا الموقع أدناه خليل كمال البشاشه بأن الرسالة الموسومة بعنوان:
"دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية"
والمقدمة من قبل الطالب: توفيق سميح الأغوات
وبعد التدقيق اللغوي والنحوي والإملائي تبين بأنها خالية من الأخطاء
وبناءً على ما ذكر أعلاه أوقع على هذا الإقرار

 التوقيع:

الأستاذ خليل البشاشه

التاريخ: 2015/8/10

الإهداء

أقدم ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع إلى

وطني العزيز

إلى قدوتي الأولى.....إلى من علمني وشجعني... إلى من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به....

إلى كل ما في الوجود بعد الله ورسوله

والدي العزيز

إلى من رعتني في طفولتي....إلى من سهرت الليالي على راحت بالي

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

والدتي الحنونة

إلى من جمعتني بهم ذكريات الطفولة....إلى من قاسموني الحياة بخلوها ومرّها

إلى من كانوا سندي وقوتي

أشقائي وشقيقاتي

إلى من أناروا دربي بالعلم والمعرفة....إلى من زرعوا في نفسي الإرادة والعزيمة

أساتذتي

إلى من شاركوني أسعد اللحظات منذ الصغر وحتى الآن.... إلى رفقاء الدرب في الدراسة

والعمل

زملائي وأصدقائي

إلى من سأكمل معها مشوار حياتي إن شاء الله.....أهدي هذا الجهد

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين.

وبعد،،،،،

الحمد والشكر لله تعالى الذي وهبني نعمة العلم والحمد لله الذي ألهمني الصبر والطموح والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع.

وفي البداية يطيب لي وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل المتميز، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من قام بتفضله بالإشراف ومتابعة هذه الرسالة منذ إرساء لبنتها الأولى وحتى إخراجها إلى حيز الوجود، إلى من أفادني بعلمه الواسع وخبراته المتميزة، إلى من كانت ملاحظاته وتوجيهاته بمثابة النور الذي يهتدى به، إليك **أستاذي الفاضل الدكتور عبد الخالق الراوي** مني خالص الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء اللجنة الكرام على تفضلكم بقبول مناقشة الرسالة. وكما أتقدم بخالص الشكر والامتنان لأساتذتي الأفاضل في كلية العلوم الإدارية والمالية وخاصة قسم المحاسبة على ما أحاطوني به من علم ومعرفة طيلة فترة مسيرتي الدراسية. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى قسم الإدارة المالية في شركة البوتاس العربية على تسهيل المهمة وتعاونهم وتكرمهم بالموافقة على إجراء هذه الدراسة على شركتهم. وكما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور فيصل الشوارة من قسم المحاسبة في جامعة مؤتة على توجيهاته القيمة وإمدادي بالمعلومات اللازمة لإنجاز هذا البحث. وكما أيضاً أتقدم بالشكر والعرفان إلى الموظفين العاملين في مكتبة جامعة مؤتة ومكتبة جامعة الإسراء ومكتبة الجامعة الأردنية على تعاونهم معي وإمدادي بالمراجع والمصادر الخاصة بموضوع الرسالة.

وكما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من:

مركز المنار الثقافي/ الكرك، ومركز ماجودي لتدقيق الحسابات/ عمان، ومكتبة رم/ الكرك. ومكتبة الرام للخدمات الطلابية/ مؤتة، ومؤسسة عدنان الضمور التجارية/ الكرك على مساعدتهم لي في إنجاز هذه الرسالة.

وأخيراً لا يسعني إلى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى زملائي في العمل على تشجيعهم وإتاحتهم لي الفرصة والوقت المناسب للتفرغ لإكمال دراستي العليا.

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	آية قرآنية
ج	تقويض الجامعة
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	إقرار السلامة اللغوية
و	الإهداء
ز	الشكر والتقدير
ح	فهرس المحتويات
ك	قائمة الجداول
س	قائمة الأشكال
س	قائمة الملاحق
ع	الملخص باللغة العربية
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	1-1 المقدمة
3	2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	3-1 أهمية الدراسة
5	4-1 أهداف الدراسة
6	5-1 فرضيات الدراسة
6	6-1 أنموذج الدراسة
7	7-1 حدود الدراسة

7	8-1 التعريفات الإجرائية
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
	المبحث الأول: التحليل المالي
10	أولاً: مدخل إلى التحليل المالي
11	ثانياً: تعريف التحليل المالي وبعده الاستراتيجي
13	ثالثاً: أهمية التحليل المالي
14	رابعاً: أهداف التحليل المالي
15	خامساً: أساليب وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية
	المبحث الثاني: التحليل بالنسب (المؤشرات) المالية
17	أولاً: تمهيد
18	ثانياً: مفهوم النسب المالية
19	ثالثاً: أهمية النسب المالية
20	رابعاً: أهداف النسب المالية
20	خامساً: عيوب استخدام النسب المالية
21	سادساً: أسس التحليل بالنسب المالية
22	سابعاً: أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي
37	ثامناً: استخدامات النسب المالية
38	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي
38	أولاً: تمهيد
38	ثانياً: مفهوم تقييم الأداء المالي

40	ثالثاً: أهمية الأداء المالي
41	رابعاً: أهداف ومزايا تقييم الأداء
42	خامساً: القواعد الأساسية لتقييم الأداء
44	سادساً: خطوات تقييم الأداء
44	سابعاً: مقومات الأداء الجيد
45	ثامناً: مقاييس الأداء المالي
46	تاسعاً: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية
47	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
47	أولاً: الدراسات باللغة العربية
52	ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية
55	ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
تحليل وعرض البيانات ومناقشة النتائج	
	المبحث الأول: منهجية الدراسة
58	3-1-1 منهج البحث المستخدم في الدراسة ومصادر جمع البيانات.
60	3-1-2 البيانات التي سوف يتم استخدامها في الدراسة
60	3-1-3 وصف مجتمع وعينة الدراسة
	المبحث الثاني: شركة البوتاس العربية
61	3-2-1 نبذة تاريخية عن شركة البوتاس العربية
61	3-2-2 الشركات التابعة

63	3-2-3 الهيكل التنظيمي لشركة البوتاس العربية
63	4-2-3 أهداف الشركة ونشاطها وحجم استثماراتها
64	5-2-3 حجم الإنتاج وصادراتها
65	المبحث الثالث: تحليل البيانات المالية للشركة ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات
99	المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
99	أولاً: الاستنتاجات
100	ثانياً: التوصيات
قائمة المراجع	
101	أولاً: المراجع العربية
104	ثانياً: المراجع الأجنبية
106	الملاحق
117	الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
55	يوضح ما تمتاز به الدراسة الحالية مقارنة مع الدراسات السابقة	1
65	نسبة إجمالي الديون إلى صافي الموجودات للسنوات من 2005 إلى 2009	2
66	نسبة إجمالي الديون إلى صافي الموجودات للسنوات من 2010 إلى 2014	3
67	نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية للسنوات من 2005 إلى 2009	4
67	نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية للسنوات من 2010 إلى 2014	5
68	نسبة المديونية القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية للسنوات من 2005 إلى 2009	6
68	نسبة المديونية القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية للسنوات من 2010 إلى 2014	7
69	نسبة هيكل رأس المال للسنوات من 2005 إلى 2009	8
69	نسبة هيكل رأس المال للسنوات من 2010 إلى 2014	9
70	نسبة حقوق المالكين إلى صافي الموجودات الثابتة للسنوات من 2005 إلى 2009	10
70	نسبة حقوق المالكين إلى صافي الموجودات الثابتة للسنوات من 2010 إلى 2014	11
71	نسبة صافي الموجودات الثابتة إلى الديون طويلة الأجل للسنوات من 2005 إلى 2009	12
71	نسبة صافي الموجودات الثابتة إلى الديون طويلة الأجل للسنوات من 2010 إلى 2014	13
72	عدد مرات تحقق الفائدة للسنوات من 2005 إلى 2009	14
72	عدد مرات تحقق الفائدة للسنوات من 2010 إلى 2014	15
73	نسبة خدمة الدين طويل الأجل للسنوات من 2005 إلى 2009	16

73	نسبة خدمة الدين طويل الأجل للسنوات من 2010 إلى 2014	17
74	ملخص مستويات الأداء لنسب المديونية للسنوات من 2010 إلى 2014	18
75	نسبة التداول للسنوات من 2005 إلى 2009	19
75	نسبة التداول للسنوات من 2010 إلى 2014	20
76	نسبة السيولة السريعة للسنوات من 2005 إلى 2009	21
76	نسبة السيولة السريعة للسنوات من 2010 إلى 2014	22
77	صافي رأس المال العامل للسنوات من 2005 إلى 2009	23
78	صافي رأس المال العامل للسنوات من 2010 إلى 2014	24
79	نسبة صافي رأس المال العامل للسنوات من 2005 إلى 2009	25
79	نسبة صافي رأس المال العامل للسنوات من 2010 إلى 2014	26
80	نسبة النقد للسنوات من 2005 إلى 2009	27
80	نسبة النقد للسنوات من 2010 إلى 2014	28
81	نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية للسنوات من 2005 إلى 2009	29
81	نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية للسنوات من 2010 إلى 2014	30
82	نسبة التدفق النقدي إلى الديون للسنوات من 2005 إلى 2009	31
82	نسبة التدفق النقدي إلى الديون للسنوات من 2010 إلى 2014	32
83	ملخص مستويات الأداء لنسب السيولة للسنوات من 2010 إلى 2014	33
84	معدل دوران الذمم المدينة للسنوات من 2005 إلى 2009	34
84	معدل دوران الذمم المدينة للسنوات من 2010 إلى 2014	35
85	معدل فترة التحصيل للسنوات من 2005 إلى 2009	36
85	معدل فترة التحصيل للسنوات من 2010 إلى 2014	37
86	معدل دوران المخزون للسنوات من 2005 إلى 2009	38
86	معدل دوران المخزون للسنوات من 2010 إلى 2014	39

87	معدل فترة التخزين للسنوات من 2005 إلى 2009	40
87	معدل فترة التخزين للسنوات من 2010 إلى 2014	41
88	معدل دوران الموجودات الثابتة للسنوات من 2005 إلى 2009	42
88	معدل دوران الموجودات الثابتة للسنوات من 2010 إلى 2014	43
89	معدل دوران مجموع الموجودات للسنوات من 2005 إلى 2009	44
89	معدل دوران مجموع الموجودات للسنوات من 2010 إلى 2014	45
90	معدل دوران الموجودات المتداولة للسنوات من 2005 إلى 2009	46
90	معدل دوران الموجودات المتداولة للسنوات من 2010 إلى 2014	47
91	معدل دوران صافي رأس المال العامل للسنوات من 2005 إلى 2009	48
91	معدل دوران صافي رأس المال العامل للسنوات من 2010 إلى 2014	49
92	ملخص مستويات الأداء لنسب النشاط للسنوات من 2010 إلى 2014	50
93	نسبة مجمل الربح للسنوات من 2005 إلى 2009	51
93	نسبة مجمل الربح للسنوات من 2010 إلى 2014	52
94	نسبة صافي ربح العمليات للسنوات من 2005 إلى 2009	53
94	نسبة صافي ربح العمليات للسنوات من 2005 إلى 2009	54
95	نسبة صافي الربح إلى المبيعات للسنوات من 2005 إلى 2009	55
95	نسبة صافي الربح إلى المبيعات للسنوات من 2010 إلى 2014	56
96	العائد على الموجودات أو الاستثمار للسنوات من 2005 إلى 2009	57
96	العائد على الموجودات أو الاستثمار للسنوات من 2010 إلى 2014	58
97	العائد على حقوق الملكية للسنوات من 2005 إلى 2009	59
97	العائد على حقوق الملكية للسنوات من 2010 إلى 2014	60
98	ملخص مستويات الأداء لنسب الربحية للسنوات من 2010 إلى 2014	61

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
6	يوضح المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة	1
12	يعكس دور التحليل المالي في ربط البيئة الداخلية والخارجية	2
22	يوضح أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي	3
63	يمثل الهيكل التنظيمي لشركة البوتاس العربية	4

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
108	ملخص النسب المالية ومعادلاتها	1
110	القوائم المالية لشركة البوتاس العربية للسنوات من (2010- (2014	2
114	القوائم المالية لشركة البوتاس العربية للسنوات من (2005- (2009	3

الملخص باللغة العربية

دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية

إعداد

توفيق سميح الاغوات

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الخالق مطلق الراوي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي لشركة البوتاس العربية للسنوات من (2010 – 2014) باستخدام النسب المالية المعتمدة لتقييم الأداء المالي وإبراز دور النسب المالية كأدوات رئيسة للتحليل للوصول إلى نتائج تحقق الهدف من هذه الدراسة. لاسيما وأن التحليل المالي لا يخدم فقط عملية التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بحد ذاتها وإنما تساعد نتائجه أيضا إذا ما تم مقارنتها بالنتائج المعيارية إلى تقييم كفاءة الإدارة في الماضي والحاضر والمساهمة في وضع الأسس السليمة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية في المستقبل، وبالشكل الذي ينعكس إيجاباً على نتائج الربحية والسيولة وبالتالي تعظيم القيمة الاقتصادية للشركة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل القوائم المالية لشركة البوتاس العربية للفترة الواقعة ما بين (2010 – 2014) واستخراج المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم مستوى الأداء ومقارنتها مع المتوسط العام (المعيار التاريخي) للسنوات الخمسة السابقة من (2005 – 2009).

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن الاعتماد على المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية على أن تتم قراءة وتفسير نتائجها في سياق الفهم الشامل والعميق للظروف والعوامل الموضوعية المحيطة. وتم في ضوئها وضع عدد من التوصيات التي من شأنها مساعدة إدارة الشركة للاعتماد على المؤشرات المالية في اتخاذ العديد من القرارات الهامة التي تساهم في تطوير عمل الشركة وزيادة إنتاجها وأرباحها.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 أنموذج الدراسة

7-1 حدود الدراسة

8-1 التعريفات الإجرائية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

يعد التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدًا للظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي اتسمت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ودول العالم بشكل عام، والتي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحدا بالمشروع إلى التدخل، مما أوجد حاجة إلى نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي. (الشنطي وآخرون، 2010، 125)

ومنذ ذلك التاريخ وما تلاه ازدادت أهمية التحليل المالي نتيجة ظهور المشاريع ذات الأغراض المختلفة وزيادة حجم معاملاتها وأنشطتها مع بعضها وزيادة حدة المنافسة بينها، ظهرت فئات وجهات متعددة تحتاج إلى التحليل المالي واستخدام نتائجه في تقييم أداء المنشآت القائمة وكشف مواطن ضعفها وتلافيها بالمستقبل ثم تعزيز مواطن القوة في المنشأة وأنشطتها، لقد أصبح التحليل المالي أحد الوسائل التي توفر المعلومات عن المنشأة ويمكن الاستفادة من هذه المعلومات عند التعامل في الأسواق المالية التي تتعامل معها المنشأة، إضافة إلى أن التحليل المالي يوفر عدداً من المؤشرات المالية المناسبة والملائمة لتقييم أداء المنشآت التي يتعامل معها المستثمرون أفراداً كانوا أم مؤسسات. إنَّ التوسع الهائل للأنشطة التي تمارسها المنشآت المختلفة جعل لإدارات هذه المنشآت الحاجة الدائمة للمعلومات والمؤشرات التي يسترشد بها لاتخاذ القرارات الاقتصادية. (الراوي، 2000، 11)

ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية للمنشآت قادرة على تقديم صورة متكاملة عن الأداء دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضع المالي للمنشأة ، لذلك لا بدّ من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل والتقييم بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها، وبالتالي الحكم على مدى فعالية السياسات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية التي تتبعها الإدارة العليا في المنشأة. (غريب، 2014، 1)

لا شك أن التحليل المالي ما هو إلا عملية استنتاج لأرقام القوائم المالية المنشورة، وذلك من أجل فهمها على ضوء الإدراك العميق للأسس التي تقوم عليها، لاسيما وأن هذه القوائم ما هي إلا نتاج النظام المحاسبي والمادة الأولية لعملية التحليل المالي، والتي تعد المؤشرات المالية من

إحدى أهم مخرجاته والتي تشكل مع غيرها من الأدوات الأساس الموضوعي لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة العامة. (James & Eleanor, 2008)

وكما أن النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي تتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية أو القوائم المالية ولا حتى الأساليب الإحصائية ذات الصلة على أن يتم تركيبها وتفسيرها بالشكل الصحيح وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المالية مع ما يقابلها من أهداف معيارية.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية من خلال التحليل المالي لقوائمها المالية وإجراء المقارنة لها باستخدام النسب والمؤشرات المالية للفترة ما بين (2010-2014) للوقوف على الوضع المالي للشركة موضوع البحث وتقييم أدائها لتحديد نقاط القوة والضعف فيها من أجل توفير المعلومات المالية اللازمة لجميع الأطراف المستفيدة.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن المؤشرات المالية تعد من الأدوات الهامة التي تستخدم في تحليل القوائم المالية، لاسيما وأن لها قدرة عالية على تسليط الضوء على جوانب مالية معتمدة لا يمكن رؤيتها على حقيقتها من خلال الاكتفاء فقط بقراءة الأرقام المطلقة، لذلك ومن أجل تعزيز قدرة المؤشرات المالية على تقييم الأداء المالي للشركة بشكل موضوعي فإنه لا بد من التقيد بتنفيذ الشروط الآتية:

أولاً: أن يتم إعداد المؤشرات المالية بناءً على بيانات مالية صادقة وعادلة، ويكون للبسط علاقة ارتباط وثيقة بالمقام وبالعكس، للتمكن من الوصول إلى نتائج منطقية (إيجابية أو سلبية) يمكن فهمها وتفسيرها والتعليق عليها، وبالتالي تحديد العوامل المؤثرة فيها.

ثانياً: أن يستند تفسير تلك النتائج إلى منطلقات فكرية وأخلاقية عالية يكون من شأنها توفير أعلى درجة من درجات الصدق والموضوعية، لاسيما وأنه سوف يتوقف على مدى سلامة تفسير وفهم مدلولاتها مدى دقة وسلامة القرارات والإجراءات المتخذة لتعزيز وتصويب أسبابها.

مع عدم إغفال حقيقة أن البيانات المالية التي يتم الاعتماد عليها لتشكيل هذه المؤشرات لا تكتفي فقط بإظهار المركز المالي في لحظة زمنية محددة ونتيجة الأعمال عن فترة زمنية معينة (الجمود وعدم الحركة) وإنما أيضا يتم تشكيل بعض بنودها اعتمادا على الاجتهاد والتقدير الشخصي (احتساب مخصصات الاهتلاك، تقييم بضاعة آخر المدة)، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي ضمنا وبالتبعية إلى نتائج تحليل مالي يكتنفها العديد من أوجه الضعف والقصور.

- واستنتاجا لما ورد فإن مشكلة البحث تكمن في مدى سلامة مخرجات التحليل بالمؤشرات المالية ومدى إمكانية الاعتماد على النتائج المترتبة عليها لتقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (2010-2014) تكمن في مدى الإجابة على الأسئلة الآتية:
- أ. هل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال المؤشرات المالية يمكن أن تعبر عن مستوى الأداء المالي للشركة؟.
- ب. ما هو مستوى الأداء المالي لشركة البوتاس العربية في سنوات الدراسة مقارنة مع المعيار التاريخي لها في السنوات السابقة.
- ج. ما مدى مساهمة المؤشرات المالية في قياس مستوى الأداء المالي لشركة البوتاس العربية؟.
- د. ما مدى اعتماد الشركة على المؤشرات المالية في تقييم أداها المالي واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

3-1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الأهمية التي تحتلها شركة البوتاس العربية في قطاع التعدين الأردني وما للتحليل المالي من خلال استخدام المؤشرات المالية من دور هام في تقييم الأداء المالي للشركة وبالتبعية أداها الكلي، وبالتالي التمكن من تحديد مدى كفاءة وفعالية الإدارة في تحقيق الأهداف المخططة وسواء كان ذلك في الماضي أو الحاضر أو التنبؤ بما سوف يكون عليه الحال في المستقبل، وذلك بهدف تطوير طرق ووسائل الإنتاج وتعظيم القيمة الاقتصادية لهذا القطاع.

هذا بالإضافة إلى كون أن المؤشرات المالية تمتاز عن غيرها من أدوات التحليل المالي المعروفة بسهولة وسرعة التحضير والتجهيز، فهي لا تتطلب من القائم بعملية التحليل المالي سوى الإلمام الأولي بمبادئ ومعايير أعداد القوائم المالية السنوية، لكن الصعوبة تكمن في كيفية فهم وتفسير ما يترتب عليها من نتائج حيث تتفاوت هذه القدرة من شخص إلى آخر، الأمر الذي يقتضي ضرورة الإدراك العميق لطبيعة العلاقة التي تربط بين مكونات تلك النتائج من جهة وتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالشركة من جهة أخرى، وبنفس الوقت تحتاج هذه العملية إلى الاختيار الأمثل للنسب المالية الأكثر ملاءمة لتحقيق الهدف، وذلك لأن سلامة مخرجات التحليل بالنسب المالية وصلاحياتها للاستخدام في تقييم أداء الشركة يرتبط على نحو وثيق بسلامة تركيب النسب المستقلة ودقة تفسيرها وسلامتها، حيث أن توفير مؤشرات أساسية لتقييم الأداء المالي يتم من خلال التفسير الصحيح للأرقام المستخدمة من النسب المالية.

وفي هذا السياق من المتوقع أن تقدم هذه الدراسة إضافة نوعية في هذا المجال يكون من شأنها أن تساعد على شرح وتفسير واقع الأداء المالي في شركة البوتاس العربية، خصوصا وأن هذه الشركة تعمل منذ عام (1956) بهدف القيام باستخراج الأملاح والمواد الكيماوية (التقرير السنوي، 2014) في ظل أجواء مفتوحة من المنافسة وأسعار بيع إنتاجها تحدد بموجب آلية العرض والطلب في الأسواق العالمية، والذي لم ولن يكون فيها أدنى وجود لأي شركة لا ترتقي في مستوى أداءها إلى المستوى العالمي.

ومن ناحية أخرى تأتي هذه الدراسة لسد النقص الحاصل في الدراسات والأبحاث المتعلقة بتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة وندرة الدراسات التطبيقية المحلية المماثلة في هذا المجال والتي إن وجدت فهي تقتصر على الدراسات النظرية البحتة في حين أن هذه الدراسة هي دراسة ميدانية تقوم على أساس إسقاط مبادئ وقواعد التحليل المالي على القوائم المالية لشركة البوتاس العربية، الأمر الذي يعتبر من وجهة نظر الباحث فتحا جديدا على طريق تشجيع التحليل المالي الميداني باستخدام المؤشرات المالية في الشركات ذات الأهمية النسبية في الاقتصاد الأردني وحتى العربي، وأيضا لما لها من مساهمة فعالة في نشر وتعزيز الوعي بأهمية استخدام المؤشرات المالية لدى القيادات الإدارية التي تقف على قمة هرم الشركات المساهمة العامة وهنا تكمن أهمية الدراسة.

4-1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

1. التعرف على مستوى الأداء المالي لشركة البوتاس العربية للسنوات من (2010-2014) باستخدام مؤشرات المديونية ومؤشرات السيولة، ومؤشرات النشاط، ومؤشرات الربحية، ومقارنته مع المتوسط العام (المعيار التاريخي) للسنوات من (2005-2009).
2. التعرف على مدى إمكانية استخدام النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال المؤشرات المالية للتعبير عن مستوى الأداء المالي للشركة.
3. بيان مدى اعتماد الشركة على المؤشرات المالية التي لها علاقة وثيقة بتقييم الأداء المالي.
4. إبراز دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للشركة وبيان نقاط القوة والضعف فيها.

5-1 فرضيات الدراسة:

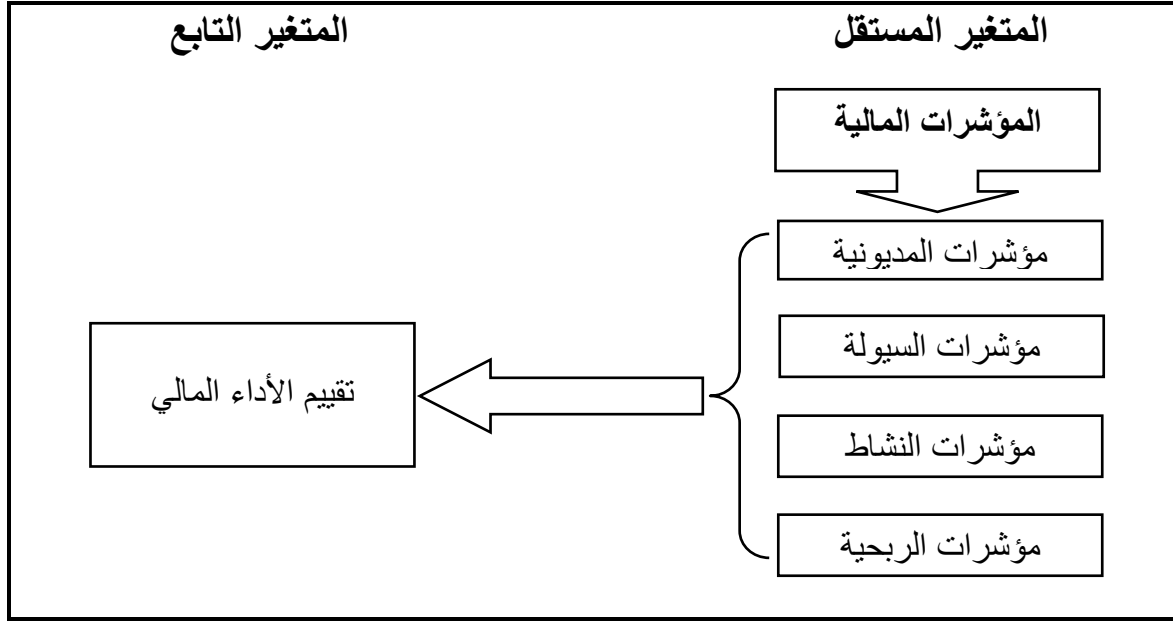
تستند الدراسة على الفرضية الرئيسية الآتية:-

Ho : لا يؤدي استخدام المؤشرات المالية إلى تقييم الأداء المالي للشركة.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- Ho1: لا يؤدي استخدام مؤشرات المديونية إلى تقييم الأداء المالي للشركة.
 Ho2: لا يؤدي استخدام مؤشرات السيولة إلى تقييم الأداء المالي للشركة.
 Ho3: لا يؤدي استخدام مؤشرات النشاط إلى تقييم الأداء المالي للشركة.
 Ho4: لا يؤدي استخدام مؤشرات الربحية إلى تقييم الأداء المالي للشركة.

6-1 أنموذج الدراسة:



الشكل رقم (1)

يوضح المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة

7-1 حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على اعتماد مؤشرات النسب المالية كأحد أهم أساليب التحليل المالي في تقييم الأداء.

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:-

الحدود المكانية:- اقتصرَت هذه الدراسة على شركة البوتاس العربية.

الحدود الزمانية:- البيانات المالية لشركة البوتاس العربية للفترة من 2010-2014.

8-1 التعريفات الإجرائية:

قام الباحث بتحديد المعاني للمصطلحات المستخدمة في الدراسة كما يلي:-

التحليل المالي:

يقصد به "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المنشآت التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل". (كراجة وآخرون، 2006، 151)

أو بعبارة أخرى يرى الباحث أن **التحليل المالي** هو الدراسة المنهجية للقوائم المالية بعد تبويبها تبويبا ملائما، وذلك باستخدام أدوات ووسائل معينة تسمح بالوصول إلى نتائج تعكس الوضع المالي للمنشأة وتسمح بتقييم أدائها واتخاذ القرارات المناسبة.

النسب المالية:

تعرف بأنها "علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام، ومن جانب آخر فإن نتائج كل نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء". (الزبيدي، 2011، 68)

القوائم المالية:

تعني "نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها، والتي تصف المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين، كما تصف الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة (ربع سنة، نصف سنة، سنة، سنة)، وهي مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المنشأة، وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة". (Kieso, 2012, P4)

تقييم الأداء:-

هو "مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة أنشطتها في مختلف جوانبه الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية.... الخ، خلال فتره زمنيه محدده ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنعوية والكميه والجودة المطلوبة وبيان مدى قدرتها في تطوير كفاءة الوحدة الاقتصادية فترة بعد أخرى إضافة

إلى درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها. (الكرخي، 2007، 31)

شركة البوتاس العربية:-

هي شركة وطنية مساهمة عامة تأسست في منتصف القرن الماضي كمشروع تنموي عربي مشترك في 7 تموز 1956 وقد منحت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إلى الشركة في عام 1958 امتياز استثمار أملاح ومعادن البحر الميت الذي ينتهي بعد مرور 100 سنة من تاريخ المنح حيث تنتقل ملكية المصانع والمنشآت لصالح حكومة المملكة الأردنية الهاشمية دون أي مقابل.

ومن غايات الشركة استخراج الأملاح والمواد الكيماوية من البحر الميت وإنشاء الصناعات المستخدمة لتلك الأملاح والمواد الكيماوية، ويحصر نشاط الشركة والشركات التابعة لها في إنتاج البوتاس ونترات البوتاسيوم ومنتجات مشتقة أخرى وبيعها في الأسواق العالمية. (التقرير السنوي، 2014)

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: التحليل المالي

المبحث الثاني: التحليل بالنسب (المؤشرات) المالية

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

1-4-2 الدراسات باللغة العربية

2-4-2 الدراسات باللغة الإنجليزية

3-4-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول

التحليل المالي

أولاً: مدخل إلى التحليل المالي

تعتبر بيانات القوائم المالية مخرجات نظام المحاسبة المالية والتي تظهر نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة وكذلك توضح المركز المالي وحقوق الملكية، ولذلك لا بدّ من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمنشأة ودراسة أسباب نجاحها وفشلها. (محمد وآخرون، 2008، 8)

استخدم التحليل المالي منذ بداية ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة، ويعتبر من الأنشطة الهامة لإدارة مالية المنشأة وأن ارتباط تطور التحليل المالي بالإدارة المالية كونه إحدى أهم أدواتها في التخطيط المالي وكونه أداة يستفيد منها المستثمرون، والمقرضون، والجهات الحكومية، والعاملون، والمتعاملون في الأسواق المالية. (آل شبيب، 2009، 53)

لذا فإنّ التحليل المالي يعد من أنسب الوسائل أو الأدوات لتحقيق هذه الغايات في تشخيص نقاط القوة وتحديد إيجابياتها وكذلك في تحديد نقاط الضعف وتحديد مسبباتها، وأيضاً في اكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه منشأة الأعمال وهذه المتغيرات إنما تشكل جوهر الأداء الاستراتيجي لمنشأة الأعمال. (الزبيدي، 2011، 19)

إنّ التحليل المالي يتضمن إبراز الارتباطات بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو فترات عدة وحجم هذا التغير وآثاره، وفي موجز القول يمكن اعتبار التحليل المالي باتجاهاته المعاصرة أداة تخطيط ورقابة فعاليتين، حيث إن التحليل المالي أصبح الركيزة الأولى والأساسية لرسم خطة المستقبل المبنية على أسس سليمة وقواعد رقابية فعالة. (Bergevin, 2002, 103)

بصورة عامة فإن التحليل المالي يساعد في تسليط الضوء على بيان قوة المنشأة الإيرادية وهو غير معني بالماضي بل يستخدم ما تم فعلاً للتخطيط لأعمال المستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وضرورة قيام الأقسام (الإدارات المختلفة) بإعداد وإتباع الخطط وإعطاء المعلومات حول حجم التدفقات النقدية وتوقيتها واستمراريتها. (الراوي، 2000، 15)

ثانياً: تعريف التحليل المالي وبعده الاستراتيجي:

إذا كان هدف الإدارة المالية هو تعظيم قيمة المنشأة (تعظيم السعر السوقي لسهم الشركة أو تعظيم ثروة المالكين) فإنَّ عليها أن تقوم بتشخيص إيجابيات (نقاط القوة) وسلبيات (نقاط الضعف) أدائها الماضي، لغرض تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات وتستخدم الإدارة المالية مؤشرات (نسب) التحليل المالي في عمليات التشخيص واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء المتدني ورفع مستواه وتتم هذه العملية بمقارنة أداء المنشأة الحالي في السنوات السابقة أو بأداء القطاع الاقتصادي (النشاط) الذي تنتمي إليه المنشأة أو حتى مع أداء منشآت مماثلة. (العلي، 2010، 76) وذلك يعد الرجوع إلى القوائم المالية ضرورة لإجراء التحليل للأداء المالي، فالتحليل المالي Financial Analysis في نظر (العامري) هو عبارة عن "إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المنشأة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلاً". (العامري، 2013، 73)

وقد عرّف (الكايد) التحليل المالي بأنه "علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب". (الكايد، 2010، 160)

وعرّف (الشمري) التحليل المالي بأنه "معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد (Uncertainty)". (الشمري، 2010، 54)

أما (العارض) فقد عرّف التحليل المالي بأنه "عملية تقويمية ورقابية، وهو نظام للمعلومات يستمد مدخلاته من بيانات وأرقام وتقارير وكشوفات المنشآت المختلفة، ومن البيئة الخارجية سواء أكانت منها القطاع الذي تعمل فيه هذه المنشأة أم البيئة الأكبر". (العارض، 2013، 54)

كما عرّفه (محمد وآخرون) بأنه "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة". (محمد وآخرون، 2008، 12)

ويرى كل من (النعمي والتميمي) بأن التحليل المالي "أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالشركة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط

القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها". (النعي، والتميمي، 2008، 20)

ويرى الباحث أنَّ التحليل المالي هو عملية دراسة وتحليل مفصلة ومنظمة للبيانات المنشورة بالقوائم المالية بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء الشركة في الماضي والحاضر من أجل تحديد موطن القوة والضعف وتوقع ما ستكون عليه نتائجها في المستقبل.

إنَّ هذه التعريفات تجعل القارئ يدرك أهمية تحديد وتقييم البدائل الإستراتيجية، من خلال تمكين الإدارة من استثمار الفرص المتاحة، وتجنب التهديدات، ومثل هذه القراءة لعناصر البيئة، يجعل التحليل المالي وسيلة لربط متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) مع عناصر البيئة الداخلية (جوانب القوة والضعف)، أي الوصول إلى ما يعرف بتحليل (SWOT) بالإدارة الإستراتيجية. إذ يعكس هذا النوع من التحليل شكل التفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية للشركة (القوة والضعف) وعناصر البيئة الخارجية للشركة (الفرص والتهديدات) وعلى وفق مضمون الشكل (2).

الفرص x الضعف معالجة نقاط الضعف لتعزيز استغلال الفرص	الفرص x القوة تعظيم استخدام نقاط القوة لاستغلال الفرص
الضعف x التهديدات الحد من نقاط الضعف لمنع الاختراق الخارجي	القوة x التهديدات تعظيم نقاط القوة لمواجهة تهديدات المنافسين

الشكل (2)

يعكس دور التحليل المالي في ربط البيئة الداخلية والخارجية

المصدر: (النعي، والتميمي، 2008، 21)

يتضح من الشكل أن البعد الاستراتيجي للتحليل المالي يتضمن تقييم قرارات الأعمال وقدرة الشركة على النجاح في تكوين ميزة تنافسية (Competitive Advantage) وهذا يعتمد على تقييم الاستجابة الإستراتيجية المتوقعة للشركة لبيئة أعمالها ومدى تأثير ذلك على فرص النجاح والنمو. (النعي، والتميمي، 2008، 21)

ثالثاً: أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي من أهمية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث إنَّ توسع المنشآت وتباعد مراكزها وفروعها جغرافياً فضلاً عن توسع وتعقد

العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور أدوات جديدة في تنفيذ الأنشطة الفنية والإدارية أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة تتمثل بالتحليل المالي، الذي يهدف إلى إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام وتوضح جوانب القوة أو الضعف في اقتصاديات الشركة ومدى سلامة مركزها المالي. (العارض، 2013، 55)

وبصفة عامة، فإن التحليل المالي يستمد أهميته من قدرته على تحديد مدى سلامة العلاقة بين القرارات المالية والنتائج المالية المترتبة عليها، الأمر الذي يعني التأكد من أن المنشأة موضع التحليل قد حققت أهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات المالية السليمة. (المرسي، واللح، 2010، 96)

وبشكل عام نستطيع أن نجمل أهمية التحليل المالي وفق المنظور الحديث له، وقبل الدخول بتحليل هذه الأهمية لا بد أن نلفت النظر إلى أن التحليل المالي لا يعتبر هدفاً بحد ذاته وإنما وسيلة الإدارة لتحقيق عدة مهام نجملها فيما يأتي: (الزبيدي، 2011، 23-24)

أ- يعتبر التحليل المالي وسيلة الإدارة في تقييم الوضع المالي للمنشأة الأعمال بشكل عام والموقف النقدي منه بشكل خاص.

ب- يضمن التحليل المالي تقييم الموقف الاستراتيجي للمنشأة الأعمال من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المنشأة الداخلية وتقييمه للفرض والتهديدات في بيئة المنشأة الخارجية.

ج- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

د- يضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج.

هـ- يساعد التحليل المالي في تمكين إدارة المنشأة في رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.

و- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، سواء كان على مستوى المنشأة ذاتها أم على المستوى القومي.

ز- يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى منشأة الأعمال، وعلى المستوى القومي وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة.

- ح- يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض المنشأة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفيه.
- ط- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها
- ي- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة وبالتالي يمد مستخدمي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- ك- يساعد التحليل المالي في توقع مستقبل منشآت الأعمال من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.
- ل- يساعد التحليل المالي في تحديد العوامل المؤثرة في القيمة السوقية لأسهم المنشأة وفيما إذا كانت هذه العوامل تنسم بالديمومة والاستقرار أو إنها حالة مؤقتة حيث يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يضمنها التحليل المالي باعتبار أن تعظيم القيمة السوقية لأسهم المنشأة أو تعظيم ثروة الملاك بمفهوم تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية هو الهدف الاستراتيجي الذي تدور حوله كل قرارات الإدارة الرشيدة.

رابعاً: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبالكيفية التي تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها المركز المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع. (مطر، 2010، 3)

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في الشركة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة. (الشواورة، 2013، 247)

ويُمكن تلخيص أهداف عملية التحليل المالي بما يلي (خنفر، ومطارنة، 2006، 72):

- أ- معرفة الوضع المالي للمنشأة.
- ب- الحكم على القدرة الإيرادية للمنشأة.
- ج- الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة.

د- تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.

ه- وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية.

و- التعرف على نقاط الضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل. (النعمي، والتميمي، 2008، 22)

خامساً: أساليب وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية

يمكن تعريف أدوات التحليل المالي بأنها "مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم". (محمد وآخرون، 2008، 38)

كما يشير (المرسى واللحج) إلى أن أدوات التحليل تلك "الوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج التحليلي، والتي تحتاج إلى الكثير من الدقة والعناية عند تصنيفها، وكذلك عند استخدامها"، وفي هذا المجال فإن أشهر الأدوات التحليلية المستخدمة وأكثرها شيوعاً هي النسب المالية والذي سيتم دراستها بالتفصيل في المبحث اللاحق من هذا الفصل، حيث إن النسبة المالية أو المؤشر المالي هي نتيجة محددة نصل إليها من خلال قسمة رقم معين على رقم معين آخر، ومن الأمور الهامة جداً أن يتم تصميم المؤشر المالي من خلال منطلق فكري وفني واضح حيث أن هناك ضرورة لوجود علاقة منطقية بين بسط ومقام المؤشر وأن تكون النتيجة المستخرجة ذات معنى واضح، فإذا تصورنا أن مؤشراً مالياً معيناً بسطه رأس المال ومقامه رصيد الحسابات المدينة وأوراق القبض – فما معنى هذا المؤشر؟ وأية نتيجة يمكن أن نصل إليها عند تطبيقه؟ (المرسى واللحج، 2010، 106)

وتتعدد الأدوات والأساليب المستخدمة في التحليل المالي، وعلى المحلل المالي أن يختار الأداة أو الأسلوب الأكثر ملاءمة للأهداف التي يحتاج لها من التحليل، ويمكن تقسيم أهم الأدوات والأساليب المستخدمة في التحليل المالي إلى ما يلي:

(1) التحليل الأفقي (Horizontal Analysis).

(2) التحليل العمودي (Vertical Analysis).

- (3) تحليل النسب المالية (Ratio Analysis).
- (4) تحليل نقطة التعادل (Break-Even Point Analysis).
- (5) نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات (Models of Forecasting Financial Failure).

المبحث الثاني

التحليل بالنسب (المؤشرات) المالية

أولاً: تمهيد

إن التحليل المالي بالنسب لم ينتشر انتشاراً واسعاً إلا بعد الكساد الكبير الذي اجتاح العالم في نهايات العقد الثاني من القرن العشرين، على الرغم من أنه قد كان معروفاً منذ زمن طويل، لاسيما بعد انفصال ملكية المنظمات عن إدارتها وما تبعه من تشريعات أوجبت على الإدارة ضرورة القيام بنشر البيانات المالية عن المنشآت ذات الملكية الجماعية، الأمر الذي أصبح فيه الحاجة ماسة لتحليل وفهم هذه البيانات والخروج منها بمعلومات ومؤشرات مفيدة تساعد ذوي العلاقة، والذين قد يكونون من غير المتخصصين في علم المحاسبة والتمويل على قراءة ومعرفة الحقائق التي تختفي خلف الأرقام، وبالتالي تسهيل مهمتهم في اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم وتعظم من ثروتهم بأعلى درجة من درجات الكفاية والفعالية. (الشواورة، 2013، 296)

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي بالنسب أصبح هو الأداة الرئيسة الموجودة بين أيدي المحللين الماليين والتي تستخدم إلى جانب الأدوات الأخرى في استنتاج وفهم أرقام القوائم المالية، وبالتالي قياس وتقييم الأداء المالي للمنشأة واتخاذ قرار التمويل أو الاستثمار المناسب والذي يرتقي لمستوى الطموح، وذلك للمزايا التي تتمتع بها هذه الأداة مقارنة مع غيرها من الأدوات وعلى النحو الآتي (الشواورة، 2013، 296):

- 1- سهولة احتساب النسب المالية.
 - 2- المظهر الكمي للنسب والذي يمكن تفسيره واستعماله في المقارنة.
 - 3- مساعدتها في الكشف عن المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية.
- من خلال هذه النسب فإنَّ المحلل المالي يدرس العلاقات المختلفة بين فقرات القوائم المالية وعند نقطة زمنية محددة، الغرض من هذه العلاقات هو توفير نافذة على نتائج أعمال المنشأة وظروفها المالية. لذلك هذا النوع من التحليل لا يركز على القيم المحاسبية المطلقة بحد ذاتها، بل يدرس السيولة والربحية والنشاط والهيكل المالي ونتائج التشغيل كمقاييس للأداء. (النعمي والتميمي، 2008، 81)

بصورة عامة يرى الباحث إنَّ تحليل النسب المالية يعتبر الأسلوب الأكثر شيوعاً وأداة رقابة فعالة تمارسها الشركة لقياس جوانب أداء المنشأة واستخلاص النتائج عن سياساتها التشغيلية والتمويلية ومركزها المالي لتحديد مواطن القوة والضعف ومعالجة المشاكل التي

تظهر في عملية التقييم بالإضافة إلى أنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشأة في مجالات المديونية والسيولة والنشاط والربحية.

ثانياً: مفهوم النسب المالية

تُعرف النسبة المالية بأنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين". (مطر، 2006، 31).

كما يعرف (الزبيدي) النسبة المالية بأنها "إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين أحدهما بسيط والآخر مقام يمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل)، فالأرقام التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئاً ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الأداء في منشأة الأعمال، مما يستدعي ربطها بعضها مع البعض الآخر بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء". (الزبيدي، 2011، 68)

ويرى (Bernstein) أن النسب المالية هي "أدوات تحليل تزود المحلل في معظم الحالات بأعراض أو مفاتيح الحل للأوضاع القائمة، وأن النسب المالية إذا فسرت جيداً فإنها من الممكن أن تشير أيضاً إلى الجوانب التي تتطلب أكثر استقصاءً وتفسيراً. كما أن تحليل النسب يبين العلاقات وأسس المقارنة والتي تكشف الظروف والاتجاهات التي لا يمكن اكتشافها عن طريق فحص المكونات الفردية للنسبة". (Bernstein, 1993, 38)

بينما يرى (Wild et al.) أن النسب المالية هي "أدوات تزود مستخدميها بمشاهدات أولية للأوضاع القائمة، وبالتالي تعتبر النسب المالية إحدى نقاط البدء للتحليل وليس النهاية، وأن النسب المفسرة بشكل جيد تكشف عن جوانب تتطلب أكثر استقصاءً. كما أن النسب المالية تكون أكثر فائدة عندما يتم توجيهها للمستقبل، مما يعني تعديل العوامل التي تؤثر على النسبة تبعاً للاتجاهات المستقبلية المحتملة، وبالتالي فإن الفائدة من النسب المالية تعتمد على المهارة في تطبيقها وتفسيرها، وهذا يعتبر من أكثر الأمور تحدياً فيما يتعلق بتحليل النسب المالية". (Wild et al, 2004, 30-31)

ويشير (Regan) إلى أنه باستخدام النسب المالية يتم تحويل البيانات المالية إلى أسلوب يسهل عملية المقارنة، وبالتالي تفسير أهمية هذه البيانات، ومن ثم تُمكن من المقارنة بين المنشآت المختلفة الحجم (Regan, 2005, 194).

كما يضيف (Pilbeam) بأن ذلك يتم من خلال ما يعرف بالنسب المالية باعتبارها إحدى أدوات التحليل المالي وتقوم على أساس مجموعة من العلاقات المنطقية بين متغيرين لتشكيل رأي بخصوص قيمة المنشأة. (Pilbeam, 2007, 188)

بينما يرى الباحث بأن النسب المالية هي دراسة علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة علاقة بين قيمة عنصر وعنصر آخر في القوائم المالية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى على البيانات المالية الواردة بهذه القوائم وتفسيرها بشكل جيد للحصول نتائج محددة تساعد على تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

ثالثاً: أهمية النسب المالية

تهتم غالبية المنشآت والإدارات المالية ومكاتب الاستشارات والمحاسبون القانونيون بالنسب المالية باعتبارها إحدى أدوات قياس الأداء والظروف المالية للمنشآت في وقت ما أو من خلال سنة مالية ما. (النجار، 2007، 31)

وتتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية: (الخطيب، 2010، 54)

- 1- تحديد مدى قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات الجارية.
 - 2- قياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
 - 3- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية.
 - 4- قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوى أدائها.
 - 5- قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة باستغلالها لمختلف مواردها لتحقيق الربحية.
- ولتحقيق هذه الجوانب يجب أن يتوفر بالنسب المالية الآتي:
- 1- أن تكون النسب المالية قادرة على كشف وقياس نقاط الضعف والقوة.
 - 2- أن تكون النسب المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة أو بالمتوسط العام للنسب المالية في صناعة ما.

أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية:

تتفاوت أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وذلك وفق الغرض من استخدام هذه النسبة، وقد تم تقسيم الأهمية من وجهة نظر المستخدمين إلى الآتي: (مطر، 2006، 91)

- أ- الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المقرضين: حيث إنّ هؤلاء المستخدمين يهتمون بثلاثة أنواع من النسب المالية وهي بالترتيب نسب النشاط ثم نسب السيولة و ثم نسب

الربحية، مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسبة تغطية التكاليف الثابتة ونسبة تغطية الفوائد المدينة.

ب- الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المستثمرين: حيث إنَّ هؤلاء المستخدمين يقدمون الأهمية القصوى لنسب الربحية على حساب غيرها، ثم نسب القيمة السوقية ثم نسب السيولة، مثل نسبة عائد السهم العادي ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة حافة صافي الربح.

ج- الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المحللين الماليين: حيث إن هؤلاء المستخدمين يقدمون الأهمية القصوى لنسب الربحية على حساب غيرها ثم نسب النشاط ثم نسب السيولة.

رابعاً: أهداف النسب المالية

يعتبر أسلوب التحليل المالي "بالنسب" أكثر الأساليب شيوعاً واستخداماً في التحليل المالي ويهدف استخدامها إلى التالي: (الجرجاوي، 2008، 58)

أ- فهم البيانات الواردة في القوائم المالية وذلك لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة حيث إنَّ المؤشرات المالية الناتجة عن التحليل المالي تكشف نواحي القوة والقصور في مركز المنشأة المالي، كما وإن الاستعانة بها يمكن المنشأة من فحص انجازاتها السابقة، وبالتالي بيان مدى التزامها بالسياسات المالية.

ب- تخفيض الحجم الكبير من البيانات المالية إلى عدد قليل ومفيد من المؤشرات المالية ذات المدلول الواضح.

خامساً: عيوب استخدام النسب المالية

يوجد بعض نقاط القصور في النسب المالية يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها في التحليل (الخطيب، 2010، 57) أهمها:

1- إن النسب المالية تعتمد على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية.

2- صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية.

3- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من منشأة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير واضحة.

هناك عوامل أخرى غير ملموسة تؤثر على الحالة المالية للشركات مثل كفاءة الإدارة والمشاكل الفنية والتسويقية التي لا تظهرها القوائم المالية.

سادساً: أسس التحليل بالنسب المالية

يوجد العديد من الأسس التي ينبغي على المحلل اتباعها، وذلك لإحكام السيطرة على عملية التحليل وإبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منه، والتي من أهمها:

1- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي: بما أن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو

فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرارات في عمله، والذي يتركز دوره في تقليص كمية البيانات المحاسبية إلى مجموعة قليلة معبرة من المؤشرات ذات العلاقة، فإنه لابد من تحديد الهدف من التحليل المالي لإعطاء الفرصة لاختيار حجم متواضع من النسب المحاسبية على نحو يكفي للتزود بالمعلومات المطلوبة. (عقل، 2009، 306)

2- القيام بتركيب النسبة بطريقة منطقية: لأن تركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات اقتصادية

معينة، وتستخدم قيماً مناسبة ومعدة على أسس مشتركة تعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام تفيد في دراسة وتحليل العلاقة مع المؤشرات وتضمن تحقيق الهدف المنشود. (الشواورة، 2013، 298)

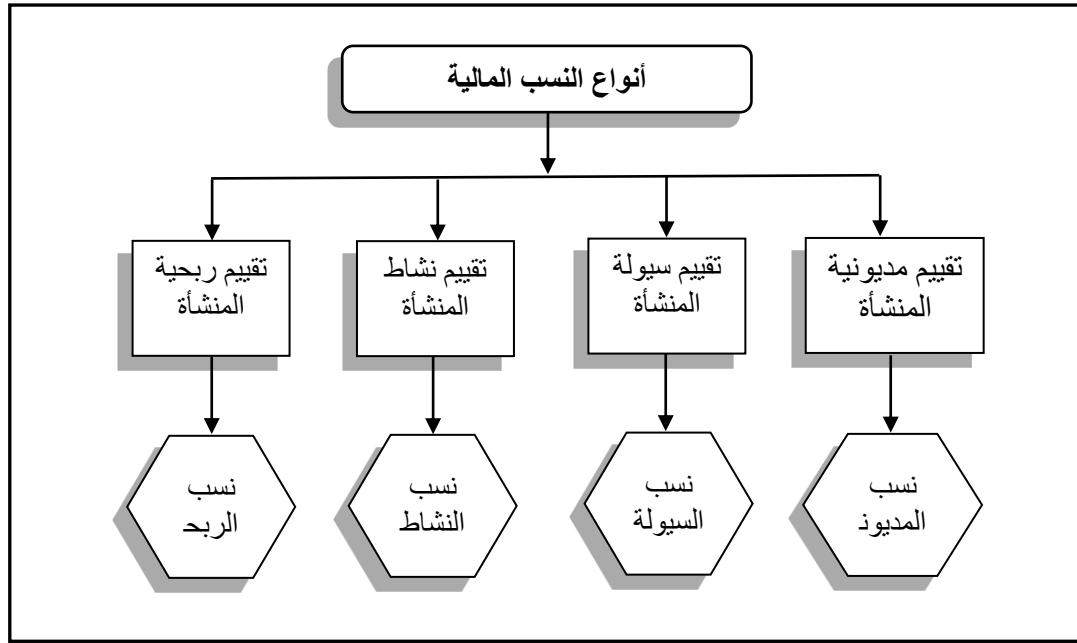
3- التفسير السليم للنسب المالية: على الغالب لا توجد حدود معينة للوضع الأنسب والوضع

غير الأنسب لكل نسبة وإنما هناك حدود مقبولة، وبالتالي فإن النسب المرتفعة ليست دائماً جيدة والنسب المنخفضة ليست دائماً سيئة، فزيادة السيولة على سبيل المثال عن الحدود المقبولة أمر جيد في ظاهره لكنه من جانب آخر يعني تعطيلاً للموارد من خلال عدم استثمارها في الأنشطة الأخرى وانخفاض الربحية، وكذلك الحال بالنسبة لزيادة الربحية عن الحدود المقبولة فهو أيضاً أمر جيد في ظاهره لكنه من جانب آخر ربما يعني زيادة المبيعات الآجلة وانخفاض السيولة، الأمر الذي أدى إلى ظهور النسب المعيارية والتي ومن خلال مقارنة النسب الفعلية معها نستطيع الحكم على مدى سلامة الأداء المالي في الشركة موضع التحليل. (الشواورة، 2013، 298)

سابعاً: أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي لتقييم أداء الشركة

تُعد النسب المالية محاولة جادة لإيجاد العلاقة التي تربط بين البسط والمقام بين كل بند من بنود قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو الاثنين معاً، الأمر الذي يساعد مختلف الأطراف على الفهم الأفضل لحقيقة الأداء المالي للشركة ولغاية دراسة النسب المالية بشكل وافٍ. (الشواورة، 2013، 302)

وسيقوم الباحث بتقسيم النسب المالية إلى أربع مجموعات رئيسية كل منهما يقيس ويعبر عن مستوى أداء الشركة موضع التحليل وحقيقة موقفها المالي والتي يتم تفسيرها وتجسيدها أما على شكل نسبة مئوية أو بعدد المرات والتي تتمتع بقدرة عالية على الفهم، كما هو مبين في الشكل (3) الآتي:



الشكل (3)

يوضح أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي

وهنا يرى الباحث إنَّ النسب المالية تقيس العلاقات بين المدخلات (الكلفة) مع المخرجات (المنافع)، والتي تسهل عملية المقارنة بين هذه العلاقات خلال فترة زمنية معينة للمنشأة. وفيما يلي شرح مفصل لهذه النسب:

1) نسب المديونية Debt Ratios:

تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة من النسب لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي على تحقيق المنشأة لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي

على ازدياد درجة الخطر التي قد تتعرض لها المنشأة لأن الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو أقساط القروض في الموعد المحدد قد تعرض المؤسسة للإفلاس .

أما إدارة المنشأة فتهتم بنسب الاقتراض لأنها تحدد قدرة المنشأة على الحصول على أموال إضافية .(الحنوي، وآخرون، 2009، 63)

هنالك عدة اعتبارات تتعلق بمدى اعتماد المنشأة على استخدام الدين في تمويل أنشطتها، فعندما يزداد الدين على مساهمة المساهمين أي أن التمويل الخارجي أعلى من التمويل الداخلي تفقد الإدارة (المساهمين) السيطرة على المنشأة، وإذا تمكنت المنشأة من تحقيق إيرادات من الأموال المقرضة يزيد عن مبلغ الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى تعظيم الأرباح للمساهمين، ولكن ذلك يؤدي أيضاً إلى زيادة المخاطر بالنسبة لهم (Birgham and Ehrhardt, 2005, 449).

وبوجه عام تركز نسب المديونية على قياس قدرة المنشأة على خدمة الديون طويلة الأجل وسدادها عندما يحين ميعاد استحقاقها، كما أنها تبين مقدار رأس المال الذي ساهم به الملاك بالمقارنة إلى القروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول المنشأة (لطفي، 2006، 348). وقبل استعراض نسب المديونية فإنه لا بدّ من التنبيه إلى أن المنشآت ذات المديونية المرتفعة تكون عادة أكثر تأثراً بالتطورات السلبية التي قد تطرأ على نشاطها من تلك المنشآت ذات المديونية المنخفضة، ولما كانت نسب المديونية تساعد على قياس مدى هذا التأثير، فقد كان من الواجب الانتباه إلى الاختلاف الواسع بين هذه النسب باختلاف الأنشطة التي تمارسها المنشآت، وتنقسم إلى مجموعتين:(الشواورة، 2013، 318)

1-1 مجموعة نسب المديونية (نسب الرفع المالي):

وتساعد هذه النسب على التعرف إلى مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المنشأة في تمويل موجوداتها المختلفة، حيث يمكن بواسطة هذه المجموعة من النسب التعرف على الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل، ومدى الأمان المتاح للدائنين، ومن أهم نسب هذه المجموعة:

أ- نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية (Dept to Equity Ratio): ويقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المنشأة من الغير، وتتمثل في القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل، أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة، وتوازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين لعمليات المنشأة مع التمويل المقدم لنفس الغاية من قبل أصحابها، كما تعبر عن مدى المخاطر المالية لكل من الطرفين، إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المنشأة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين، ويزيد أيضاً مخاطر المستثمرين، لأن عدم القدرة على خدمة

الدين قد يؤدي إلى الإفلاس، ويعبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، ويعبر أيضاً عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى الشركة، وهي تساوي:

نسبة المديونية =	إجمالي الديون (القصيرة الأجل وطويلة الأجل)
	صافي حقوق الملكية

ب- إجمالي الديون/ الموجودات (Total Dept to Total Assets): وتقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المنشأة في تمويل أصولها من أموال الغير، كما تقدم معلومات عن قدرة المنشأة لاستيعاب تراجع الأصول الناتج عن الخسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وهي تساوي:

نسبة إجمالي الديون/ الموجودات =	إجمالي الديون (القصيرة الأجل وطويلة الأجل)
	صافي الموجودات

ويترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، لأن انخفاض النسبة يعني انخفاض عبء خدمة الدين، ويفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة، لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم، في حين يفضل المالكون زيادة هذه النسبة، لأن زيادتها قد تؤدي على تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن رأس المال بإدخال شركاء جدد.

ج- نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية: وتحسب هذه النسبة على النحو الآتي:

نسبة الديون القصيرة/ حقوق الملكية =	الديون القصيرة الأجل
	حقوق الملكية

عادة أن المنشأة لا تلجأ إلى زيادة الاقتراض القصير الأجل لتمويل عملياتها الطويلة الأجل إلا بعد استنفاد قدرتها على الاقتراض الطويل الأجل بسبب انخفاض رأسمالها، أو ارتفاع المخاطر التشغيلية لها، بسبب احتمالات تأثر حجم نشاطها سريعاً بالتغيرات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي.

د- نسبة هيكل رأس المال Dept-to-Total- (Capitalization) Ratio وتبين هذه النسبة أهمية الديون الطويلة الأجل (بالنسبة للمصادر الطويلة الأجل للتمويل) التي تم الحصول عليها من الغير، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً للحكم على المخاطر المالية شأنها في ذلك شأن نسب التغطية. وتحسب هذه النسبة على النحو الآتي:

نسبة هيكل رأس المال =	الديون طويلة الأجل
	مصادر التمويل طويلة الأجل (الديون الطويلة الأجل + الأسهم الممتازة + حقوق الملكية)

هـ- حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة: وتبين هذه النسبة مدى كفاية حقوق المالكين (المساهمين) لمواجهة الاستثمار في الموجودات الثابتة، هذا وتعتبر هذه النسبة مؤشراً على نوع التمويل الذي ستحتاجه المنشأة مستقبلاً.

فإن كانت هذه النسبة أقل من 100%، فإن هذا يعني حاجة المنشأة إلى نوعين من الأموال، الأول منها أموال طويلة الأجل لاستثمارها في الموجودات الثابتة التي لم تكف مصادر المنشأة الذاتية لمواجهة الاستثمارات فيها، والثانية قصيرة الأجل لاستثمارها في الموجودات المتداولة، أما إذا كانت النسبة أكثر من 100%، فإن هذا يعني أن مصدراً طويلاً الأجل قد أتيحت لمواجهة جميع الاستثمار في الموجودات الثابتة، مع فائض منه يستثمر في الموجودات المتداولة، وما يبقى من أموال تحتاج إليها المنشأة يجب أن يأتي من مصادر قصيرة الأجل، وكلما كان دخل الشركة مستقراً، كان هناك استعداداً لدى المحلل لقبول نسب مديونية مرتفعة، وذلك لانخفاض عنصر مخاطر عدم القدرة على خدمة الدائن في ظل استقرار الدخل، ويتم احتسابها على النحو الآتي:

نسبة حقوق الملكية/صافي الموجودات الثابتة =	حقوق الملكية
	صافي الموجودات الثابتة

2-1 مجموعة نسب التغطية (Coverage Ratios)

وتستعمل هذه المجموعة من النسب للوقوف على قدرة الشركة على تغطية النفقات المالية المرتبطة بالاقتراض وخدمة دينها، لذا تقدم مجموعة النسب هذه إجابة عن السؤال الخاص بمدى مناسبة مديونية الشركة وقدرتها على مواجهة الالتزامات المرتبطة بهذا الاقتراض من أقساط وفوائد، وتعد هذه المجموعة من النسب مؤشراً للمخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة، ومن ثم تعد ذات أهمية خاصة للمالكين والمقرضين على جانب الإدارة، ومن أهم نسب التغطية الآتي (عقل، 2009، 334):

1. أ- عدد مرات تغطية الفائدة (TIE): Times Interest Earned

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على دفع فوائد قروضها من الأرباح المحققة، فإذا كانت هذه النسبة أكثر من (1:1) فهذا يعني أن الشركة قادرة على دفع فوائد قروضها والعكس بالعكس، وإلى جانب ذلك يمكن الاعتماد على هذه النسبة كمؤشر على قدرة المنشأة على خدمة المزيد من الديون، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كان هناك ثقة أكبر في قدرة المنشأة على الوفاء بفوائد القروض الملتزمة بها، ويتم احتسابها على النحو الآتي: (العامري، 2013، 81)

عدد مرات تغطية الفائدة = $\frac{\text{الدخل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد السنوية المدفوعة}}$
--

وعلى الرغم من أهمية هذه النسبة وكفايتها في التعبير عن قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها، إلا أنها تتصف بنقاط الضعف الآتية:

* الدخل قبل الفوائد والضرائب ليس هو بالتحديد الدخل المتاح لمقابلة المدفوعات من الفوائد حيث يمكن أن يضاف لذلك الاهتلاكات والاطفاءات وما شابه ذلك من أعباء على الدخل لا تتطلب خروجاً للأموال.

* الفائدة ليست هي الالتزام الوحيد على المنشأة، بل هناك التزامات بدفع الأجرة للآليات المشتركة بطريقة البيع التأجيري وأرباح الأسهم الممتازة وأقساط الدين.

لأنه ليس بالضرورة أن يتساوى النقد المتحقق من العمليات والنقد الفعلي المتحقق، فقد يحدث تشويش حول هذه النسبة، وعلى ضوء ما تقدم يمكن إعادة صياغة معادلة النسبة على النحو الآتي:

عدد مرات تغطية الفائدة = $\frac{(\text{صافي الدخل بعد الضريبة} + \text{الضريبة} + \text{الفائدة} + \text{الاهتلاك})}{\text{الفوائد السنوية المدفوعة}}$
--

ب- نسبة خدمة الدين الطويل الأجل:

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية العادية للشركة على مواجهة أقساط القروض طويلة الأجل التي تستحق، وتكتسب هذه النسبة أهميتها من كون النقد المتحقق للشركة من عملياتها هو المصدر الرئيسي للوفاء بالتزاماتها، وبالرغم من أن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار المصادر الأخرى المحتملة للنقد للشركة، إلا أنها ما زالت أداة هامة لقياس قدرة الشركة على خدمة دينها الطويل الأجل، ويتم احتسابها على النحو الآتي:

نسبة خدمة الدين الطويل الأجل = $\frac{(\text{صافي الربح} + \text{الاهتلاك} + \text{الاطفاءات})}{\text{الجزء القصير الأجل من الدين الطويل الأجل}}$

2) نسب السيولة Liquidity Ratios:

تشير السيولة عموماً إلى قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، بمعنى أن الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الأجل، وقد تكون الشركة رابحة إلا أنها لا تمتلك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل (لطفی، 2006، 334).

كما أنها تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته وأهم هذه النسب هي الآتي: (العارضي، 2013، 59)

أ. نسبة التداول Current Ratio:

وهذه النسبة تسمى أيضاً بنسبة السيولة العادية. ويستفاد منها في معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزاماته قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموع الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}} = \text{مرة}$$

ويشير كل من (Frank & Pamela) بأن معيار الصناعة المقبول لهذا المؤشر هي (1:2) أي أن الأصول المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة. لكن هذه النسبة أو هذا النوع من نسب السيولة يتعرض إلى انتقادات منها أن نسبة التداول لا تعطي نسبة السيولة الصحيحة باعتبار أن الموجودات المتداولة (وهي بسط النسبة) تتكون من فقرات متعددة منها ما هو قريب من السيولة النقدية ومنها ما هو بعيد عن السيولة، بل يصعب أحياناً تحويله إلى سيولة في فترة قصيرة من الزمن كالمخزون السلعي، لذا اقتضت الضرورة إلى استخدام نسب أخرى من السيولة والتي تستبعد مثل هذه الفقرات البعيدة عن السيولة. (Frank & Pamela, 2003, 749)

ب. نسبة السيولة السريعة Quick Liquidity Ratio:

وتستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسهيل موجوداتها من المخزون السلعي، وتعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة من نسبة التداول السابقة، وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وذلك من خلال استثنائها للمخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدماً من البسط، وعلى النحو الآتي (عقل، 2009، 314):

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{مجموع الموجودات المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}} = \text{مرة}$$

أو بطرح المصروفات المدفوعة مقدماً إضافة إلى المخزون للوصول إلى النسبة الآتية:

النسبة السريعة =	$\frac{\text{مجموع الموجودات المتداولة} - (\text{المخزون} - \text{المصروفات المدفوعة مقدما})}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}}$
------------------	--

وإن النسبة المعيارية المقبولة هنا هي (1:1) ويعتبر التدني عن هذا المعدل غير مقبول وكذلك الأمر بالنسبة للزيادة. أما سبب إبعاد المخزون السلعي باعتبار أن عملية تحويل المخزون إلى سيولة يحتاج إلى وقت وربما لا يمكن تحويله بمدة قصيرة سيما إذا كان السوق يمر بحالة كساد. في حين أن هذا التصرف ربما يكون غير عملي إن لم يكن خاطئاً قبل فحص معدل دوران المخزون السلعي فعندما يكون معدل دوران المخزون جيداً فليس هناك عبء من استبعاد هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة ناهيك عن أن عملية تحليل السيولة بهذه الصورة يكون غير واقعي ولا تعكس واقع المشروع المالي. (Frank & Pamela, 2003, 749)

ج. صافي رأس المال العامل Net Working Capital:

يقاس صافي رأس المال بالفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة بالمعادلة التالية:

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة
--

د. نسبة رأس المال العامل Net Working Capital Ratio:

تقيس هذه النسبة مقدار السيولة نسبة إلى المبيعات بمعنى كم ساهم الدينار الواحد من صافي المبيعات في توفير سيولة ممثلة بالفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويمكن قياسها بالمعادلة الآتية (العلي، 2010، 82):

نسبة رأس المال العامل =	$\frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}}{\text{صافي المبيعات}}$
-------------------------	--

هـ. نسبة النقد (Cash Ratio):

يهتم المحللون بهذه النسبة، لأن استثمارات الشركة من النقد والأوراق المالية هي الاستثمارات الأكثر سيولة، وهي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن المنشأة من تسهيل موجوداتها المتداولة الأخرى إلا بخسارة كبيرة، ويتم احتسابها على النحو الآتي (عقل، 2009، 316):

نسبة النقد =	$\frac{\text{النقد} + \text{شبه النقد}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$
*شبه النقد تشمل الأوراق المالية القابلة للتسويق وأوراق القبض القابلة للخصم.	

هذا ومن المهم الانتباه إلى أن تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى المنشأة، إلا أنه يتطلب الحذر والبدء باتخاذ ترتيبات اقتراض مع البنوك للحصول بموجبها على النقد في الوقت المناسب.

و. نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية:

وتقيس الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المنشأة الاستمرار بعملياتها اعتماداً على السيولة الموجودة لديها، لهذا أطلق عليها اسم Defensive Internal Ratio وتقاس على النحو الآتي:

$\text{نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية} = \frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{المعدل اليومي لتكاليف العمليات}}$
--

ويقصد بتكاليف العمليات تكلفة المبيعات والمصاريف الإدارية والعمومية مطروحا منها الاهتلاك والمصاريف غير النقدية، أما المعدل اليومي لهذه التكاليف فهو حاصل قسمة مجموعها على عدد أيام السنة (360 يوماً).

(3) نسب النشاط (Activity \Performance Ratios)

وتقيس مدى كفاءة إدارة الشركة في توزيع مواردها المالية على مختلف بنود الأصول المتداولة والثابتة، وفي نفس السياق مدى كفاءتها في استخدام الأصول في إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات والأرباح، لذلك يطلق عليها البعض نسب إدارة الأصول أو الموجودات (Asset Management Ratios)، تقوم هذه النسب على أساس التوازن بين صافي المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من مخزون ومدينين وموجودات ثابتة، والكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة وضع الأمور في نصابها (الشوارة، 2013، 306).

تتمثل أهم نسب النشاط بالتالي:

1-3 معدل دوران الذمم المدينة (Accounts Receivable Turnover):

ويعبر عن عدد المرات التي تدور بها الحسابات المدينة، أي عدد المرات التي يتم فيها تحصيل الذمم المدينة، ويعاد تكوينها من خلال البيع الأجل، كما يعبر عنه من خلال عدد الأيام اللازمة لتحصيل رصيد الذمم المدينة، على افتراض توقف البيع الأجل، (عقل، 2009، 317-325).

أ) معدل دوران الذمم المدينة: ويتم احتسابه على النحو الآتي:

$\text{معدل دوران الذمم المدينة/مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط رصيد الحسابات المدينة}}$
--

ويعكس هذا المؤشر معدل السرعة التي تتمكن بها المنشأة من تحصيل حساباتها المدينة ومدى ملائمة حجم الاستثمار في هذه الحسابات، وبالتالي يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، فانخفاض معدل الدوران يشير على مدى التساهل في منح الائتمان والعكس

بالعكس، وتصبح هذه النسب ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التحصيل (فترة الائتمان الممنوحة للمدينين). (محمد وآخرون، 2008، 78)

ب) معدل فترة التحصيل (Average Collection Period):

وهو يعكس الفترة الزمنية (بالأيام) التي على المنشأة انتظارها لحين قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقداً، كما يمكن تعريفه بأنه عدد الأيام اللازمة لتحصيل الذمم في المواعيد المتفق عليها مسبقاً، ولأن الحسابات المدينة تنشأ من المبيعات الآجلة، فيجب استبعاد أية مبيعات نقدية عند احتساب هذا المعدل، ويحتسب معدل فترة التحصيل حسب الخطوات الآتية (الشواورة، 2013، 307):

- * تحديد المبيعات الآجلة الصافية، ويتم ذلك باستبعاد المبيعات النقدية ومردودات المبيعات والخصم المسموح به من إجمالي المبيعات.
- * يحدد معدل المبيعات اليومية بقسمة صافي المبيعات الآجلة على 360 يوماً.
- * يتم إيجاد متوسط الحسابات المدينة من خلال جمع الحسابات المدينة وأوراق القبض قبل طرح أية احتياطات مخصصة للديون المشكوك فيها في بداية ونهاية المدة وقسمتها على (2).
- * حاصل قسمة معدل رصيد الحسابات المدينة على معدل المبيعات اليومية يكون هو عدد الأيام اللازمة لتحصيل الذمم المدينة، وعلى النحو الآتي:

$$\text{معدل المبيعات اليومية الآجلة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{360} = \text{.... دينار}$$

$$\text{معدل فترة التحصيل} = \frac{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة}}{\text{معدل المبيعات اليومية}} = \text{.... يوم}$$

ويمكن الحصول على معدل فترة التحصيل بالأيام أيضاً من خلال قسمة 360 على معدل دوران الحسابات المدينة، وعلى النحو الآتي:

$$\text{معدل فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل الدوران بالمرات}} = \text{.... يوم}$$

كما يمكن الحصول على معدل فترة التحصيل بالأيام باستعمال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل فترة تحصيل الديون} = \frac{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة} \times 360}{\text{صافي المبيعات الآجلة السنوية}} = \text{.... يوم}$$

وغالباً ما يتجه الهدف عند تحليل الحسابات المدينة إلى الوصول إلى قرار بخصوص نوعية هذه الحسابات واحتمالات تحويلها إلى نقد عند استحقاقها، وتساعد هذه النسبة ببيان الأمور الآتية:

أ. مدى التزام المدينين بالتسديد في المواعيد المحددة، ويتم ذلك من خلال المقارنة بين فترة التحصيل ومدة الائتمان الذي تمنحه الشركة.

ب. مقارنة شروط الشركة في البيع مع الشروط الخاصة بالمنافسين الآخرين.

ج. التعرف على مدى قدرة الشركة في منح الائتمان وتحصيل الحسابات المدينة.

د. التعرف على مدى درجة سيولة الحسابات المدينة.

ويجب أن تكون فترة تحصيل ديون الشركة موضع التحليل مطابقة تقريباً في طولها مع فترة الائتمان المتفق عليها مع إمكانية تجاوزها لفترة محدودة لأغراض تحصيل الشيكات، فإذا كانت هذه الفترة ضمن هذه الحدود فإن ذلك يعد مؤشراً إيجابياً على نوعية المدينين وكفاية جهاز التحصيل في الشركة، وعلى العكس فإن ذلك يعد مؤشراً على وجود واحد من الاحتمالين الآتيين أو كليهما:

• نوعية غير جيدة من المدينين.

• ضعف جهاز التحصيل.

2-3 معدل دوران الموجودات الثابتة (Fixed Assets Turnover):

وتستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المنشأة في استخدام موجوداتها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات، ويتأثر الرقم الظاهر للموجودات الثابتة في ميزانية المنشأة بمجموعة من العوامل منها على سبيل المثال (عقل، 2009، 323):

أ. تكلفة الأصول الثابتة.

ب. طول فترة حيازة الأصول الثابتة.

ج. سياسات الاهتلاك المتبعة.

وقد تؤدي تلك العوامل إلى اختلاف في معدلات الدوران بين منشآت تتطابق موجوداتها الثابتة من حيث القيمة، الأمر الذي يستدعي أخذها في الحسبان، إضافة إلى أن هذه النسبة تعتبر ذات دلالة جيدة خاصة إذا ما طبقت على المنشآت الكبيرة التي تشكل موجوداتها الثابتة الجزء الأساسي من إجمالي الاستثمارات الكلية فيها، ويتم احتسابها على النحو الآتي:

صافي المبيعات	
معدل دوران الموجودات الثابتة/ مرة =	متوسط صافي الموجودات الثابتة

ومن أهم مشكلات هذه النسبة هو الفرق بين صافي قيمة الموجودات الثابتة في دفاتر المنشأة وقيمتها الفعلية، لذا هناك من يحاول أن يجعل احتساب النسبة مبنيًا على أساس كلفة هذه الموجودات دون طرح الاهتلاكات المتراكمة منها، وارتفاع معدل الدوران قد يعني:

- أ. ارتفاع كفاءة استخدام الموجودات الثابتة.
 ب. انخفاض قيمة الموجودات الثابتة نتيجة الاهتلاك المتراكم على مدى السنوات.
 ج. احتمال استئجار المنشأة لجانب كبير من موجوداتها الثابتة.
 د. احتمال عدم إنتاج المنشأة لجميع مبيعاتها في مصانعها.
 هـ. العمل بنظام الردييات وزيادة استغلال الموجودات الثابتة.
 أما انخفاض معدل الدوران فقد يعني:
 أ. عدم استغلال الطاقة القصوى المتاحة.
 ب. المبالغة في الاستثمار في جانب الموجودات الثابتة.

3-3 معدل دوران مجموع الموجودات (Total Assets Turnover):

وتلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الأخرى وتتأثر بكل منها، وتعتبر من أشمل مقاييس الكفاية بحكم كونها مؤشراً لقدرة الموجودات على تحقيق المبيعات، وتحتسب على النحو الآتي (عقل، 2009، 324):

صافي المبيعات	معدل دوران الموجودات =
متوسط الموجودات	

وتشير على مدى كفاءة الإدارة في استعمال جميع الموجودات لتحقيق هدفها في المبيعات. وليس هناك معدل نمطي يمكن استخدامه للحكم على معدلات الدوران لدى مختلف المنشآت، بل يختلف هذا المعدل من صناعة لأخرى باختلاف طول فترة الدورة الإنتاجية، ونوعية المنتج وكذلك درجة الكثافة الرأسمالية، فإذا وجد لدينا معدل عام للصناعة، فإنه يمكن مقارنة نسب المنشأة بالمعدل العام للصناعة التي تنتمي إليها المنشأة وإذا كان المعدل مرتفعاً، فإن ذلك يدل على وجود واحد أو أكثر من الأسباب الآتية:

- أ. ارتفاع كفاءة المبيعات.
 ب. نقص الاستثمار في الموجودات.
 ج. شراء بعض المبيعات من الخارج.
 أما إذا كان المعدل منخفضاً، فإن ذلك يدل على وجود واحد أو أكثر من الأسباب الآتية:
 أ. انخفاض كفاءة الموجودات.
 ب. انخفاض كفاءة المبيعات.
 ج. المبالغة في حجم الموجودات.

4-3 معدل دوران الموجودات المتداولة (Current Assets Turnover):

وتكمل هذه النسبة معدلات الدوران الأخرى، وهذا المعدل يشير إلى مدى استخدام الموجودات المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المنشأة التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة يشير إلى كفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل، وهذا مؤشر على مدى التوسع في المتاجرة (Overtrading)، وعلى العكس على عدم استخدام رأس المال العامل بكفاءة، وذلك بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات، أو بسبب زيادة الاستثمار في بنود رأس المال العامل، وتحسب على النحو الآتي (الشواورة، 2013، 310):

$\text{معدل دوران الموجودات المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الموجودات المتداولة}} = \dots \text{ مرة}$

5-3 معدل دوران صافي رأس المال العامل (Net Working Capital Turnover):

وتوضح هذه العلاقة فيما إذا كانت المنشأة متوسعة في نشاطها أو تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها، وتتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المنشأة موضع التحليل بمؤشرات المنشآت الأخرى المماثلة، ومعدل الدوران المنخفض يعكس عدم كفاءة صافي رأس المال العامل في حين يعكس ارتفاع معدل الدوران الكفاءة العالية، ويتم احتسابه على النحو الآتي (مطر، 2006، 38):

$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط صافي رأس المال العامل}} = \dots \text{ مرة}$

6-3 معدل دوران المخزون (Inventory Turnover):

يعد معدل دوران المخزون من المؤشرات التي تقيس كفاءة الإدارة في تحويل البضاعة إلى سيولة نقدية عن طريق بيعها وتحديد درجة سيولة المخزون ويعطينا مؤشراً على جودة أو كفاءة المخزون، لذلك فإنّ هذا المؤشر عبارة عن معدل يبين نوعية وجودة البضاعة المخزونة ويمكن استخدام هذا المعدل لقياس كفاءة إدارتي البيع والتسويق والمخازن في الشركة. إن ارتفاع معدل دوران المخزون يعني أنّ المشروع يستثمر أموالاً أقل في المخزون السلعي لتحقيق حجم مبيعات معينة ولذلك تعمل الإدارة المالية على تحفيز الأقسام المعنية في المشروع لرفع معدل هذه النسبة. (آل شبيب، 2009، 91)

ويمكن احتساب معدل دوران المخزون بالمعادلات الآتية (Gibson, 2007, 256):

أ) معدل دوران المخزون (Inventory Turnover): وتقيس عدد المرات التي تم فيها بيع المخزون خلال السنة. ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}} = \dots \text{ مرة}$$

ب) متوسط فترة التخزين بالأيام (Inventory Turnover in Days): وتبين عدد الأيام التي احتفظت بها الشركة بالمخزون قبل بيعه. ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}} = \dots \text{ يوم}$$

7-3 معدل دوران الذمم الدائنة (Accounts Payable Turnover):

أ- ويتم احتساب هذه النسبة على النحو الآتي:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الأجلة}}{\text{متوسط رصيد الدائنين}} = \dots \text{ مرة}$$

وتظهر هذه النسبة معدل دوران الدائنين، وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد (فترة التسديد الممنوحة للمنشأة من قبل الدائنين). (محمد وآخرون، 2008، 78)

ب- ويتم احتساب متوسط فترة التسديد على النحو الآتي:

$$\text{متوسط فترة التسديد} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}} = \dots \text{ يوم}$$

ويفيد متوسط فترة التسديد بمقارنته مع متوسط فترة التحصيل للوقوف على قدرة المنشأة في الموازنة بين فترة التحصيل والتسديد مع الأخذ بنظر الاعتبار حجم النقد المطلوب تسديده مقابل النقد الممكن تحصيله خلال فترة زمنية معينة.

4) نسب الربحية Profitability Ratios:

إن أحد الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها منشآت الأعمال هو تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية للعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط، لذلك السبب يتم استخدام عدة مقاييس للربحية لأن أي قياس محدد قد يتأثر إلى حد كبير بناحية معينة من نواحي النشاط أو بسياسات معينة، لذا يتعين قياس كل أرباح النشاط وصافي الربح للتمكن من التمييز بين نتائج السياسات الإنتاجية والتشغيلية والقرارات المالية (لطفي، 2006، 370).

كما تمثل الربحية مقدرة المنشأة على توليد الدخل، ويعد تحليل الأرباح في غاية الأهمية للمساهمين نظراً لأن الأرباح التي يحصل عليها المساهمون هي من قيمة الأرباح المتحققة، كما أن قيمة الأرباح المتحققة بالنسبة للدائنين ذات أهمية عالية لأنها تمكنهم من تقييم القدرة على سداد الديون المترتبة عليهم، كما أن الربحية هي مؤشر لمعرفة الأداء المالي للشركة. (Daniela and Brain, 2010, 782)

ومن خلال تحليل الربحية يمكن الإجابة على عدة تساؤلات، منها: هل تحقق المنشأة ربحاً كافياً، ما هي معدلات الربح المتحققة من مختلف الأنشطة، وهل استطاعت الإدارة تشغيل موجوداتها بكفاءة لتحقيق الأرباح (خنفر ومطارنة، 2006، 138-139).

هناك العديد من مقاييس الربحية، وهي بشكل عام تقيس ربحية المنشأة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المبيعات، حجم الأصول، استثمارات المالكين وحقوق الملكية ومما لا شك فيه فانه عند عدم تحقيق المنشأة للإرباح يصبح الدائنون وحملة الأسهم في قلق حول مستقبل المنشأة وحول استرداد أموالهم لذلك فان المالكين والدائنين وإدارة المنشأة يكونون مهتمين بزيادة الأرباح كونها تحمي المنشأة من خطر الإفلاس.

ومن الأدوات الشائعة لتقييم ربحية المنشأة هي علاقة نسب عناصر قائمة الدخل بالمبيعات (Common-Size Income Statement) وهنالك أكثر من نسبة للربحية منبثقة من هذه المجموعة. (Gitman, 2003, 61)

وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المنشأة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الموجودات وعلى حقوق الملكية وكلما زادت هذه النسب كلما كان هذا أفضل للمنشأة، وبالتالي فإن هذه النسب تستخدم لتقييم أداء المنشأة، ومن أهم نسب الربحية النسب الآتية (Gibson, 2007, 284-): (239):

1. نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات (هامش مجمل الربح) (Gross profit Margin). وتقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على تحقيق أرباح من نشاطها الرئيسي وهو المبيعات، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

نسبة مجمل الربح =	$\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$
-------------------	---

2. نسبة صافي ربح العمليات إلى صافي المبيعات (هامش الربح التشغيلي) (Operating Income Margin). وتقيس هذه النسبة ربحية المنشأة بعد أخذ مصروفات التشغيل بعين الاعتبار، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

نسبة صافي ربح العمليات =	$\frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى}}{\text{صافي المبيعات}}$
--------------------------	---

3. نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات (هامش صافي الربح) (Net Profit Margin). وتقيس هذه النسبة ربحية المنشأة بعد الأخذ بعين الاعتبار المصروفات الأخرى والضرائب المدفوعة، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

نسبة صافي الربح =	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$
-------------------	--

4. العائد على مجموع الموجودات (الأموال المستثمرة) (Return on Assets): تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على استغلال أصولها في توليد الأرباح، كلما كان هذا المعدل مرتفعاً سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المنشأة، كلما كان أداء المنشأة أفضل وأنها تحقق أرباحاً جيدة، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

العائد على الاستثمار =	$\frac{\text{صافي ربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط الأموال المستثمرة}}$
------------------------	--

5. العائد على حقوق الملكية (Return on Equity): تقيس هذه النسبة معدل العائد المتحقق لحملة الأسهم العادية والممتازة، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو لسنوات سابقة لنفس المنشأة، كلما كان أداء المنشأة أفضل وأنها تحقق أرباحاً جيدة، أما إذا كانت هذه النسبة عكس ذلك فأن على إدارة المنشأة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها، ويتم احتسابها حسب المعادلة الآتية:

العائد على حقوق الملكية =	صافي ربح بعد الضريبة
	متوسط حقوق الملكية

ثامناً: استخدامات النسب المالية

كما سبق وأشرنا بأن النسب المالية تخدم المحلل المالي في تقييم أداء المنشأة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذلك مدى كفاءة إداراتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية.

أما الآلية التي يتبعها المحلل المالي في استخدام النسب المالية لمنشأة معينة فتتوقف على الأهداف والأغراض المحددة لعملية التحليل إذ يمكن أن تقتصر دراسة المحلل المالي على النسب المالية الخاصة بالمنشأة نفسها ولكن على مدار عدة فترات محاسبية وذلك عندما يكون الهدف محصوراً في استقراء الاتجاهات المستقبلية لأنشطة المنشأة. لكن عملية التحليل تزداد عمقاً وإفادة إذا ما أخذ المحلل المالي معايير الصناعة أو "متوسطات الصناعة" كمقاييس للمقارنة. (مطر، 2006، 43)

المبحث الثالث

تقييم الأداء المالي

أولاً: تمهيد

يعتبر تقييم أو قياس أداء الشركات أحد العناصر الأساسية لنظام الرقابة الإدارية، وأكثر مهام المحاسبة الإدارية أهمية وأكثرها صعوبة، لذا فإن النظام الفعال لقياس أداء العمليات التشغيلية يجب أن يتضمن مؤشرات أساسية للأداء، وهي مقاييس تتولى دراسة نشاط الشركة ككل من وجهة نظر الزبائن، بهدف توفير تغذية عكسية لمساعدة أعضاء الشركة على تحديد القصور وفرص التحسين. وتساعد مقاييس الأداء الجيدة على تطابق أهداف الوحدات الفرعية مع الأهداف الإستراتيجية للشركة، ومن ثم يجب أن يتضمن نظام قياس الأداء كلا من مقاييس الأداء المالية وغير المالية.

إن ربط مقاييس الأداء باهتمامات الزبائن، وإن كان يحتل الأولوية دائماً في الشركات، إلا أن ذلك يجب ألا يكون على حساب متطلبات أصحاب جهات أخرى لهم علاقة بالشركة مثل المستثمرين والدائنين (المقرضين) والموردين، والمجتمع، لذلك يجب تحديد مقاييس الأداء على أساس تحقيق أهداف الشركة، والتي تمثل مجموعة من العناصر منها (الجودة، الوقت، تخفيض التكاليف، خدمة العملاء... الخ)، التي تؤدي في النهاية إلى استمرار الشركة في تحقيق أرباح على المدى البعيد. <http://www.kantakji.com/media/2499/808.pdf>

ثانياً: مفهوم تقييم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث إنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (الخطيب، 2010، 45)

ويعرف تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية "بأنه عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة الانحرافات السلبية". (الشوورة، 2013، 342)

أما (الكرخي) فقد عرّفه بأنه "مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني

والتسويقي والتخطيطي... الخ، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثلية عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها". (الكرخي، 2007، 31)

ويرى كل من (Poster & Streib, 2005, 46) إن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن مراجعة لما تم انجازه بالاعتماد على معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الإستراتيجية للمنظمة والتي تستند على استراتيجيات تقييم الأداء كموجّه ومراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.

كما يشير (جمعة) بأن تقييم الأداء المالي للمنظمة يعني تقديم حكماً ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمنظمة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً. تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعرف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب الآتية (جمعة، 2002، 37):

1. تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
2. تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

كما يشير (الخطيب) إلى أن الأداء المالي يمثل:

أ- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

ب- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشاكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إداراتها للعمل لمعالجة الخلل.

ج- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

د- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة (الخطيب، 2010، 46).

ويرى الباحث أن تقييم الأداء المالي هو فحص وتحليل سياسات الإدارة عن طريق مجموعة الإجراءات والوسائل المناسبة بهدف تقييم أداء الشركة موضع الدراسة باستخدام المؤشرات المالية تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الصحيحة الملائمة بما يضمن تطابق الأداء مع ما هو مخطط له. وتعتبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلاً من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

ثالثاً: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين. (نوفل، وآخرون، 2012، 20)

وتأتي أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف الآتية (الخطيب، 2010، 46):

1- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

2- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية الشركة
- تقييم سيولة الشركة

- تقييم تطور نشاط الشركة
- تقييم مديونية الشركة
- تقييم تطور توزيعات الشركة
- تقييم تطور حجم الشركة

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث إن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرهما المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

رابعاً: أهداف ومزايا تقييم الأداء

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يأتي (الكرخي، 2007، 32):

1. الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
2. الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
3. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن موطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.
4. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة.
5. تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع فناعة قطاع وصولاً للتقويم الشامل.

6. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتهما في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة حيث تشكل تقويم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.

خامساً: القواعد الأساسية لتقييم الأداء

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها بالآتي (الكرخي، 2007، 37):

1. **تحديد الأهداف:** إن إجراء تقييم أداء أية وحدة اقتصادية يقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم نوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك. فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها. والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وبعيدة الأمد وأهداف رئيسية وأهداف فرعية لتغطي كل قسم أو معمل أو خط إنتاجي، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة للعاملين في الوحدة الاقتصادية ولكل ذي شأن بنشاط الوحدة.
2. **وضع الخطة الإنتاجية:** بعد استكمال تحديد أهداف المنشأة لا بد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للوحدة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة كل منها تمثل نشاط فرعي في الوحدة على أن تجري أهدافها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها وان يسهم العاملون في وضعها وأن تكون واضحة مفهومة بالنسبة لهم لكونهم المكلفين بإنجازها وأن جهدهم هذا خاضع للمتابعة والرقابة والقياس، كما ينبغي أن تكون خطة العمل سواء على مستوى الوحدة أو هياكلها المختلفة منسجمة مع الهيكل التنظيمي ومعه الأهداف المرسومة.
3. **تحديد مراكز المسؤولية:** يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.

وعلى هذا الأساس يجب أن تحدد مسبقاً مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائدية الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين أم مراكز عدة.

4. **تحديد معايير الأداء:** تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الإنجازات التي حققتها المنشأة.

لقد فرضت الحاجة التي نجمت عن توسع نشاطات الوحدات الاقتصادية إلى وجود مثل هذه المعايير بعد أن كانت قليلة بمقدور الإدارة العليا متابعتها والإشراف المباشر عليها وتقويم المنجز من الأعمال فيها. أما في الوقت الحاضر فقد أصبح لازماً على الإدارة العليا أن تقسم المسؤوليات والصلاحيات على الإدارات في الفروع والأقسام (مراكز المسؤولية) مع تشعب تلك المسؤوليات والصلاحيات تشعبت معايير الأداء وتنوعت مما حدا بالمهتمين بهذا الموضوع إلى وضع مئات من هذه المعايير والنسب لهذا الغرض، ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية ملاحظة ما يأتي عند اختيار المعايير الخاصة بها:

أ. اختيار المعايير الأكثر تناسباً مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاماً مع الأهداف المرسومة.
ب. اختيار المعايير الأكثر وضوحاً وفهماً بالنسبة للعاملين، بحيث يكون في مقدورهم تطبيق هذه المعايير ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها.

ج. ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا نابع من كون أهداف كل وحدة تختلف عن الأخرى تبعاً لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف وبما يتلائم مع دوره وموقعه بين الأهداف الأخرى للوحدة.

سادساً: خطوات تقييم الأداء

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات الآتية (نوفل، وآخرون، 2012، 20):

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية حيث إن خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

3- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

سابعاً: مقومات الأداء الجيد

للحكم على مدى جودة وكفاءة وفاعلية أداء الشركة يجب توفر مجموعة من المقومات هي (المطيري، 2011، 16):

1- الإدارة الإستراتيجية:- هو ذلك الأسلوب الذي تتخذه الإدارة العليا، ويكون مستمداً من

الأهداف العليا للشركة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجهاً للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال إحداث المواءمة والتكيف مع البيئة الخارجية وصولاً أداء رسالتها وهي بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

2- الشفافية:- هي حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية، وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة، والمساعدة في اكتشاف الأخطاء.

3- إقرار مبدأ المساءلة الفعالة: وممارسته فعلياً من الإدارات العليا كمبدأ مكمل لتقييم الأداء: فالموظف العام الذي يعطى مسؤوليات وصلاحيات أداء وظيفة محددة يكون مسؤولاً عن أداء مهام تلك الوظيفة طبقاً لما هو محدد سلفاً، فعند استخدام المساءلة كآلية لتقويم الأداء يكون التركيز على كل من مستوى الأداء الذي تم تحقيقه ، ومدى فعالية نظام المساءلة الذي تم إتباعه في ظل توفر عناصر تطبيق المساءلة الفعالة.

4- تطوير النظم المحاسبية:- إذ إنَّ وجود نظام محاسبي سليم ومتطور يمكن من الحصول على البيانات المالية والمحاسبية السليمة التي تعتبر إحدى مرتكزات رقابة الأداء، كما أنه يساهم في بيان مدى تقيد الأجهزة الحكومية بالقواعد التشريعية المطبقة، ويسهل عمليات

التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة، هذا إلى جانب استخدام هذه النظم في إعداد الموازنات الخاصة بتلك الأجهزة لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات اللازمة للحكم على كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف.

ثامناً: مقاييس الأداء المالي

يمكن استخراج مؤشرات ومعايير مالية لهذه الشركة أو تلك تساعد المستثمرين في التعرف بسهولة ويسر على أداء الشركة في الماضي والحاضر وتساعد في الوصول إلى استنتاجات مستقبلية، ولهذا كله فإنها تعطي المستثمر ما يريد معرفته عن أداء الشركة من مختلف النواحي من خلال الأرقام المقارنة أو من خلال النسب المئوية أو الرسوم البيانية لكي تسهل على المستثمر فهم التغيرات والنتائج بسهولة أكثر من الغوص في الأرقام الجامدة أو من خلال النظرة السريعة على رسم بياني معين، وهناك مجموعة كبيرة جداً من المؤشرات والمعايير المالية لفهم البيانات المالية والتي يمكن إدراجها تحت عناوين عديدة ومنها ما يتعلق بالربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات ضمن كل عنوان من هذه العناوين هناك العديد من المؤشرات المالية، وبكل تأكيد تلعب المؤشرات والمعايير المالية دوراً توعوياً وتثقيفياً مهماً ومحورياً لمستخدمي البيانات المالية. (السجان، 2011، 82)

وإنَّ ما بادرت إليه إدارة البورصة في نشر مجموعة من المؤشرات والأرقام المالية عن الشركات المساهمة العامة يأتي في إطار تعريف المستثمرين والمساهمين والمهتمين وجهات الرقابة العامة والخاصة بأداء الشركات والتغير في أسعار الأسهم وإلقاء الضوء على أدائها من مختلف النواحي للأخذ بها عند اتخاذ قراراتنا الاستثمارية والاقتصادية.

تاسعاً: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية

مما سبق يمكن القول بأنَّ عملية تقييم الأداء تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الشركة وتطورها بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها. وعند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء يفضل أن تكون قليلة العدد ولكن ذات دلالة وأهمية على أن تتوفر فيها الشروط الآتية: (الحنوي وآخرون، 2009، 64)

1 - أن يكون المعيار مقياساً صادقاً لمدى فعالية استخدام موارد الشركة.

- 2 - أن يكون المعيار حساس للتغير في الأداء بحيث يعكس مدى قوة واتجاه هذا التغير، وفي الزاوية المقابلة يجب أن تتوافر فيه خاصية التحفيز إلى تغيير مستوى الأداء.
- 3- أن تتوفر للمقياس القدرة على وصف العوامل المتشابكة التي تتداخل معاً لتشكيل المقياس النهائي .
- 4 - أن يسمح المعيار بمقارنة أداء الشركة حالياً بأدائها في فترات سابقة وكذلك مقارنة هذا الأداء بأداء شركات أخرى.
- 5 - أن يتم اختيار مؤشرات الأداء على أساس التفهم السليم والتحديد الواضح لأهداف ووظائف الشركة.
- 6- عند وضع معايير الأداء لا بدّ من فحص وتحليل البيانات المحاسبية لاستبعاد تأثير العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة الشركة.
- ويعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الوسائل استخداماً لتقييم أداء الشركة بل أن البعض يرى أن التحليل المالي هو الإدارة الرئيسية لتقييم الأداء سواء على مستوى المشروع أو على المستوى القومي لأنّ عملية التحليل المالي تسبق عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فهي تخدم عمليات التقييم والرقابة والمتابعة كما أنها تمثل نقطة البداية عند التفكير في المستقبل.
- وتتضمن وظيفة التحليل المالي تفسير البيانات المحاسبية واستخدامها في تقييم أعمال الشركات وأدائها والتعرف على أحوالها ومراكزها المالية.

المبحث الرابع

الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار نظري مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، ومن خلال المسح المكتبي للعديد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي، حيث تم الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية نظراً لأهميتها والتي تخدم متغيراتها، وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع في البيئة المحلية والعربية والدولية:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

1) دراسة الرضي (2005):

بغوان "استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء المنظمات الصناعية"

هدفت الدراسة إلى بيان دور أساليب التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية في تقييم أداء المنظمات الصناعية عينة الدراسة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف وكذلك دراسة وتحليل الأداء المالي لها للوصول إلى تصور عن طبيعة هذا الأداء في ضوء ما تم تحديده من نقاط قوة وضعف.

وتتكون عينة الدراسة من أربعة مصانع تم اختيارها على أساس أقدميتها وتوفر بياناتها المالية حيث تم استخدام سلسلة زمنية تمتد من عام 1996-2003 كأساس للدراسة.

وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها: استخدام النسب المالية يعطي نتائج يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي للمنظمات الصناعية. وإن التحليل المالي أداة إدارية يمكن من خلالها القيام بوظائف الإدارة المختلفة من تخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة. كما إن أدوات التحليل المالي باعتماد بيانات مالية مماثلة تساعد على التخطيط المالي المستقبلي بصورة مثلى للمنظمة. وقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها: توفير القوائم المالية لجميع الجهات المستفيدة منها في الوقت المناسب والاهتمام بعملية الإفصاح عن البيانات المالية لإتاحة أكبر قدر من المعلومات لأغراض التحليل المالي. الاهتمام بتدريب الكوادر الوظيفية في مجالات التحليل المالي والتنبؤات المستقبلية مما يكسب البحث القوة في الحجة والاعتماد عليها في عملية إبداء الرأي والإفادة السليمة.

(2) دراسة نادر وآخرون (2006):

بغنوان "المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية- دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية"

هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار الإداري المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية أهمها: عدم قيام الشركة بدراسة المؤشرات المالية، الأمر الذي ترتب عليه اتخاذ عدة قرارات خاطئة كان من نتائجها ارتفاع نسبة المديونية وانخفاض مستوى السيولة. واعتمدت الشركة على المبالغ المحتجزة لديها مقابل مخصصات الاهتلاك لأصولها. وأن الشركة ما زالت تعتمد على الأساليب المحاسبية القديمة مثل الفصل بين حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر.

(3) دراسة شيخ وآخرون (2007):

بغنوان "دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي- دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الالكترونية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالنسب المالية كأحد أساليب التحليل المالي، وعرض مدى قدرة هذا الأسلوب في تقديم نتائج واقعية ودقيقة تخدم عملية تقويم الأداء وعلى أساس أن استخدام هذا الأسلوب في فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية لا يدل في حد ذاته على شيء مهم ولا يقدم معلومات مفيدة، ولكن تظهر أهمية هذا الرقم إذا قورن بغيره من الأرقام أو نسب إليها، كما هدفت الدراسة لعرض أهم الصعوبات التي تحد فعالية التحليل المالي بالنسب المالية، بالإضافة على تقديم التوصيات التي توصل إليها الباحثون لتذليل تلك الصعوبات أو على الأقل التخفيف من آثارها.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن صعوبة تفسير التغير الذي يطرأ على النسبة يستدعي استخدام نسب مكملة للحصول على صورة واضحة مبنية على جميع النسب ذات العلاقة. وإن التفسير السليم للنسب المالية يعتمد إلى حد كبير على مقارنتها بالمعيار المناسب ومن هنا يجب الانتباه إلى تصنيف المشروع بدقة في الصناعة التي ينتمي إليها. كما إن التحليل المالي بالنسب يجب أن لا يكون مجزأ، أي يجب تجنب استعمال مجموعة واحدة من النسب المالية في تقويم أداء المشروع تقويمياً شاملاً. إن أداء الشركة من حيث سيولتها غير مرضٍ، ويعزى إلى التوسع غير الرشيد في مبيعاتها الآجلة. إن الارتفاع في نسبة صافي الربح النهائي بعد الضريبة

عائد بالأساس إلى إيرادات كبيرة حققتها الشركة من عمليات لا ترتبط بنشاطها الأساسي، كما أنه لا يعكس كفاءة الشركة التشغيلية بقدر ما يعكس كفاءتها المالية.

وقد أوصى الباحثون بضرورة زيادة فعالية النسب المالية في تقييم أداء المشروع عن طريق دراستها على مدى فترة من الزمن. وعدم الاعتماد على النسب المالية فقط في تقييم أداء المشروع والاعتماد على باقي أساليب التحليل المالي وذلك بهدف ضمان الدقة والموضوعية عند إصدار الحكم على أداء المشروع.

(4) دراسة الكسار واحمد (2009):

بغنوان "استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)"

هدفت الدراسة إلى بناء إطار متكامل (حزمة متكاملة) للنسب المالية باعتماد مجموعة من النماذج الرياضية تمثل إطاراً شاملاً يكون عون للدارسين والمحليلين الماليين في تقييم الأداء المالي للمشروع والتنبؤ بالفشل المالي.

وأشارت الدراسة إلى أهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي ودورها وأهميتها في تقييم الأداء للشركات وأيضاً في احتساب الفشل المالي للشركات وذلك من خلال تطبيق عملي لعدد من الشركات وأيضاً استخدام الرسم البياني وعرض النتائج، وكذلك في سبيل تجنب فشلها ولمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتوصل الباحثان إلى نتائج مهمة منها تقارب النتائج بين قيمة الأداء المالي للشركات، وقيمة الفشل المالي للشركات، وإمكانية استخدام النتائج وعرضها في الأسواق المالية للاستفادة منها.

(5) دراسة عبد الرزاق (2010):

بغنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم كفاءة أداء الشركات المدرجة في أسواق المال (دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية)"

هدفت الدراسة إلى محاولة التحقيق بإمكانية استخدام التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء وكفاءة الشركات المالية في المستقبل. على اعتبار إن التحليل المالي أداة مميزة وفعالة تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار واستخدامه في تقييم أداء الشركات في مجالات الربحية والسيولة والملاءمة وأيضاً مدى كفاءة إدارة العمليات في رسم السياسات التمويلية والاستثمارية. وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج كان من أهمها: استخدام النسب المالية يعطي نتائج يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي المصرفي وهذا ما أثبتته دراسة حالة مصرف

المزارع وبنك فيصل الإسلامي السوداني موضوع البحث. وان التحليل المالي أداة إدارية يمكن من خلالها القيام بوظائف الإدارة المختلفة من تخطيط وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة. وقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها: توفير القوائم المالية لجميع الجهات المستفيدة منها في الوقت المناسب والاهتمام بعملية الإفصاح عن البيانات المالية لإتاحة أكبر قدر ممكن من المعلومات لأغراض التحليل المالي.

(6) دراسة مريان (2010):

بعنوان "مدى كفاية النسب المالية في قياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية" هدفت الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية كأدوات رئيسة للتحليل، للوصول إلى نتائج تحقق مدى كفاية النسب المالية في قياس الكفاءة والفعالية تطبيقاً على مؤسسة المدن الصناعية، وذلك من خلال استخدام النسب المالية الملائمة واختيار النسب الأكثر ملائمة لتقييم تلك الكفاءة والفعالية والتي تحتاج إلى خبرة ودراية من المحلل المالي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل قوائم الدخل والمركز المالي لمؤسسة المدن الصناعية للفترة من 2004 إلى 2008 لاختبار فرضية الدراسة، وهي أن النسب المالية كافية لقياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها: كفاية نسب الربحية ونسب السيولة ونسب النشاط في قياس الكفاءة. أما نسب هيكل رأس المال فكانت كافية بشكل جزئي في قياس الكفاءة. ولقياس الفعالية وجد عدم كفاية نسب السيولة، وكفاية بشكل جزئي لنسب الربحية ونسب النشاط ونسب هيكل رأس المال. وقد أوصى الباحث بالتركيز على تمويل الأصول الثابتة من خلال القروض طويلة الأجل وتخفيض التركيز على تمويل الأصول من أموال المساهمين وحقوق الملكية. زيادة الاهتمام بإعداد الموازنة العامة للمؤسسة. إعطاء أهمية أكثر لدراسة المؤشرات والنسب المالية من خلال إدراجها في التقارير السنوية الصادرة عن مؤسسة المدن الصناعية.

7) دراسة المطيري (2011):

بغنوان "تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للآليات والأساليب المناسبة في أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجبها، إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات، وذلك بدراسة مقومات ومعايير الأداء المالي الجيد والتعرف على مدى توفرها في المؤسسة، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين في المؤسسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود علاقة بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في المؤسسة وبين الأداء المالي. كما أن هناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في المؤسسة. إضافة إلى وجود علاقة بين التحديث والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات منها قيام مؤسسة البترول الكويتية باعتماد التكامل في عملية التقييم بين المؤشرات المالية وغير المالية ومراجعة القدرة التنافسية للمؤسسة، وإعادة النظر في النظام المالي المطبق في المؤسسة.

8) دراسة غريب (2014):

بغنوان "دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD من 2009-2012"

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أهم المؤشرات المالية وهي النسب المالية ومؤشرات جدول التدفقات النقدية والقيمة الاقتصادية المضافة EVA، محاولاً الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في مدى مساهمة هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛ وبهدف معرفة أهم المؤشرات التقليدية والحديثة ودورها في عملية التقييم المالي وذلك بإسقاط بعضها ميدانياً على مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تبين أن أداءها المالي كان ضعيفاً جداً نظراً للنتائج السلبية التي توصل إليها؛ مما قد عكس الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي. وقد اقترح جملة من التوصيات مفادها أن على المؤسسة اتباع قواعد سليمة لتقييم أدائها المالي بالاعتماد على المؤشرات التقليدية والحديثة معاً، وكذلك البحث عن سبل لتمويل العجز الحاصل في خزينتها بأقل تكلفة، بالإضافة إلى تحقيق مردودية عالية لضمان تحقيق أداء جيد.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية:

(1) دراسة (Feng and Wang, 2001) بعنوان:

"Considering the Financial Ratios on performance Evaluations of Highway Bus Industry"

"تقييم أداء شركات النقل السريع مع أخذ النسب المالية بعين الاعتبار"

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج لتقييم أداء شركات النقل السريع العاملة في (إقليم تايبيه) في تايوان مع أخذ النسب المالية بعين الاعتبار، وذلك عن طريق:

1- إعادة هيكلة نماذج سابقة من أجل تشكيل معايير أداء تشمل الجوانب المالية وتلك المتعلقة بالنقل.

2- تقسيم معايير الأداء إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الإنتاج، التسويق، والتنفيذ، وذلك طبقاً إلى دورة الأنشطة التشغيلية، حيث تم تشكيل مجموعة من النسب لكل نوع من معايير الأداء كما يلي: 17 نسبة تتعلق بالإنتاج، 16 نسبة تتعلق بالتسويق، و 23 نسبة تتعلق بالتنفيذ.

3- صياغة ثلاثة أنواع من النسب: النسب المالية، والنسب المتعلقة بالنقل، والنسب المختلفة (جانب مالي وجانب نقل).

وقد أعدت هذه الدراسة بناءً على البيانات التشغيلية لشركات النقل السريع في إقليم تايبيه للعام 1997، وقد طبق الباحثان هذا النموذج عن طريق دراسة الحالة "case study" لأربع شركات نقل سريع في إقليم تايبيه لتقييم أدائها، وذلك بعد استبعاد ثلاث شركات بسبب عدم كفاية البيانات المالية التي تم الحصول عليها لهذه الشركات.

وقد بينت نتائج الدراسة أن المؤشرات (النسب) المتعلقة بالنقل تعتبر أكثر ملائمة لقياس كفاءة الإنتاج من النسب المالية والنسب المختلفة، أما كفاءة التنفيذ فيتم الحكم عليها بشكل أفضل عن طريق النسب المالية. وعموماً فقد بينت النتائج أن تقييم أداء شركات النقل السريع يكون أكثر شمولية إذا تم الأخذ بعين الاعتبار كل من النسب المالية، والنسب المتعلقة بالنقل، والنسب المختلفة.

(2) دراسة (Singh and Schmidgall, 2002) بعنوان:

"Analysis of Financial Ratios Commonly Used by US Lodging Financial Executives"

"تحليل النسب المالية الشائعة الاستخدام من قبل المديرين الماليين التنفيذيين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النسب المالية الشائع استخدامها في قطاع الفنادق في الولايات المتحدة وبيان الاختلافات في أهمية هذه النسب للمديرين الماليين التنفيذيين في اتخاذ القرارات في هذا القطاع، وكذلك بيان مدى وفرص استخدام النسب التي تعتبر في الوقت الحاضر غير مفيدة.

وقد ركزت هذه الدراسة على بيان مدى الأهمية التي يوليها المديرون الماليون التنفيذيون إلى النسب المالية الشائع استخدامها في القطاع الفندقي وعددها 36 نسبة وعلى أهمية هذه المعلومات إلى الإدارة العليا والمستثمرين والمؤسسات المالية. وأشارت هذه الدراسة إلى أهمية كل من نسب السيولة، ونسب اليسر المالي، ونسب النشاط، ونسب الربحية، والنسب التشغيلية. وقد بينت النتائج أهم عشر نسب مالية للمديرين الماليين، ومنها ثمانى نسب تشغيلية، ونسبة تتعلق بالربحية، ونسبة تتعلق بالنشاط، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن المسؤوليات الرئيسية ومعايير التقييم التي يستخدمها المراقبون الماليون لم تتغير بين فترة إعداد هذه الدراسة في عام 2000 ودراسة سابقة أعدت في عام 1988.

(3) دراسة (Kumbirai, Mabwe & Webb, Robert, 2010) بعنوان:

"A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa"

"تحليل النسب المالية لأداء مصرف تجاري في جنوب إفريقيا"

تبحث هذه الدراسة أداء القطاع المصرفي التجاري بجنوب إفريقيا في الفترة الممتدة من 2005-2009، وقد تم توظيف النسب المالية لقياس أداء خمسة مصارف تجارية كبيرة في جنوب إفريقيا من النواحي الربحية والسيولة وجودة الائتمان.

وقد توصلت الدراسة أن الأداء الكلي للمصرف تزايد بشكل كبير في أول عامين من التحليل وهناك تغير واضح في الاتجاه لوحظت في بداية الأزمة المالية العالمية عام 2007م ووصلت ذروتها بين الأعوام 2008-2009 وهذا أدى إلى هبوط الربحية وانخفاض السيولة وتدهور جودة الائتمان في القطاع المصرفي في جنوب إفريقيا.

(4) دراسة (Saha, 2012) بعنوان:

"Financial Analysis Of Mining Projects"

"التحليل المالي لمشاريع التعدين"

هدفت الدراسة إلى تحليل البيانات المالية لثلاثة مشاريع تعدين خلال الفترة الواقعة ما بين (2006-2010) مشروع مناجم الفحم ومشروع النحاس الخام والحجر الصخري ومقارنة النسب المالية للمشاريع المختلفة لتقييم أداء كل مشروع للوقوف على الوضع المالي لكل منهما في المدى البعيد والقصير والتي تمكن المديرين من اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن النسب المالية لا تعكس مستوى أداء المشاريع بصورة غير مرضية وتشير النتائج إلى وجود نقص في السيولة النقدية نتيجة الديون الضخمة المستحقة وعدم كفاية التمويل الداخلي. والعوائد على الاستثمار للمشاريع متفاوتة، انخفاض غالبية نسب النشاط.

(5) دراسة (El-Dalabeeh, 2013) بعنوان:

"The Role of Financial Analysis Ratio in Evaluating Performance- Case Study: National Chlorine industry"

"دور نسب التحليل المالي في تقييم الأداء- دراسة حالة: الشركة الوطنية لصناعة الكلورين"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحاسب الإداري في تقييم أداء الشركات من خلال استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء الشركة الوطنية لصناعة الكلورين المساهمة العامة المحدودة. اعتمد المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على تحليل البيانات المالية لمدة خمس سنوات باستثناء عام 2003، في هذه الدراسة، وتم تطبيق التحليل الأفقي، العمودي وتحليل النسب المالية، والتي كانت الأكثر شيوعاً بين 2003-2008.

وخلصت الدراسة إلى أن وجود محاسب مسؤول لتحليل البيانات المالية للشركة الوطنية لصناعة الكلورين المحدودة يؤدي إلى تحديد وتفسير الانحرافات والنتائج المتطرفة غير مرغوب فيها. ومن خلال تدريب الموظفين، فمن الممكن استخدام أساليب أخرى لتحليل الانحرافات التي تساعد في تقييم أداء الشركة من خلال التعرف على أسباب هذه الانحرافات.

كما أوصى الباحث إنشاء إدارة مستقلة للمحاسبة الإدارية في الشركة لتقييم أدائها من خلال تحليل الانحرافات ومعالجتها وتوفير الموظفين المؤهلين علمياً وعملياً للقيام بهذا العمل للشركة.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعد الدراسة الحالية هي امتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم الأداء المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية والتحليل المالي، وستتناول موضوع دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي من خلال دراسة تطبيقية على شركة البوتاس العربية كإحدى شركات قطاع التعدين الهامة العاملة في مجال التصنيع واستخراج المعادن من البحر الميت في منطقة الشرق الأوسط.

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن معظم الدراسات العربية والأجنبية الحديثة كانت الأكثر قرباً من صلب هذه الدراسة التي حصل عليها الباحث في حدود علمه بالرغم من أنها أجريت في قطاعات وبيئات مختلفة.

والجدول الآتي يبين أهم الفروق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

جدول رقم (1)

يوضح ما تمتاز به الدراسة الحالية مقارنة مع الدراسات السابقة

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	مجال المقارنة
أجريت في الوقت الحالي عام 2015.	انحصرت خلال الفترة الواقعة ما بين عام (2001-2014)	الفترة الزمنية
هدفت الدراسة الحالية للتعرف على دور المؤشرات المالية في تقييم أداء شركة البوتاس العربية.	هدفت معظم الدراسات للتعرف على العلاقة بين التحليل المالي والأداء المالي وبين الأداء المالي ومعدل العائد.	الأهداف
الدراسة الحالية من خلال تحليل القوائم المالية الصادرة عن شركة البوتاس العربية. (دراسة حالة)	معظم الدراسات استخدمت الاستبيانات في تحليل وتقييم الأداء المالي توزع على المديرين الماليين والمحاسبين.	أداة البحث المستخدمة
الدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي والتاريخي لتحليل العلاقة بين المؤشرات المالية والأداء المالي للشركة.	معظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات بالاعتماد على الدراسة الميدانية.	المنهجية
الدراسة الحالية تم إجراؤها في البيئة المحلية (الأردن) وتحديداً في شركة البوتاس العربية.	أجريت في بيئات مختلفة محلية وعربية ودولية.	بيئة الدراسة
شركة البوتاس العربية واقتصرت على الإدارة المالية للشركة.	تكوّن مجتمع الدراسة من قطاع الشركات وقطاع البنوك في عدة دول مختلفة.	مجتمع الدراسة والعينة

من خلال المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، فإنه من المتوقع أن يحتوي البحث الحالي مستجدات مفيدة وأن الكثير من الباحثين يشير إلى أن موضوع التحليل المالي ومؤشراته وما يترتب عليه من نتائج تقييم للأداء المالي يتطلب مداومة البحث والدراسة من أجل التوصل إلى المؤشرات المالية الملائمة المستخدمة في تقييم الأداء، واختبار مدى التحسن الذي طرأ على مستوى الأداء المالي للشركات، والأمر الذي يجعل هذه الدراسة تنفرد في كونها تعتبر الدراسة الأولى التي تم تنفيذها لتقييم مستوى الأداء المالي لشركة البوتاس العربية باستخدام المؤشرات المالية للفترة الواقعة ما بين (2010-2014).

نأمل أن تأتي هذه الدراسة بإضافة حقيقة نوعية تستفيد منها جميع القطاعات وتمهد الطريق لدراسات وبحوث أخرى لهذا الموضوع (التحليل المالي والأداء المالي) المتجدد وفق متغيرات الزمان والمكان والأهداف للشركات.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وتحليل وعرض البيانات ومناقشة النتائج

المبحث الأول: منهجية الدراسة

3-1-1 منهج البحث المستخدم في الدراسة ومصادر جمع البيانات

3-1-2 البيانات التي سوف يتم استخدامها في الدراسة

3-1-3 وصف مجتمع وعينة الدراسة

المبحث الثاني: شركة البوتاس العربية المساهمة العامة

3-2-1 نبذة تاريخية عن شركة البوتاس العربية

3-2-2 الشركات التابعة

3-2-3 الهيكل التنظيمي لشركة البوتاس العربية

3-2-4 أهداف الشركة ونشاطها وحجم استثماراتها

3-2-5 حجم الإنتاج والظروف الاقتصادية التي مرت بها الشركة

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية للشركة وعرض البيانات واختبار

الفرضيات

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

الفصل الثالث

المبحث الأول

منهجية الدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً لمنهجية الدراسة:

3-1-1 منهج البحث المستخدم في الدراسة ومصادر جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم على أساس مسح واستعراض أدبيات التحليل المالي وعرض الجانب النظري للدراسة من خلال استخدام الأسلوب الميداني لجمع البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية عن واقع مشكلة الدراسة، والذي يمكن تعريفه بأنه:

"المنهج الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها، وتعبيراً كمياً بوصفها رقمياً بما يوضح حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، وهذا المنهج لا يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو بل يتعداه إلى الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره". (عبيدات، وآخرون، 2001، 187-188)

ومن ثم استخدام المنهج التحليلي في التطبيق العملي وإجراء الاختبارات اللازمة من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية والبيانات المالية لشركة البوتاس العربية باستخدام المؤشرات المالية للفترة المالية الواقعة ما بين (2010-2014)، وذلك باعتماد الأساليب الآتية:-

• الدراسة النظرية:

والتي تعتمد على:

- الكتب والمراجع العلمية التي تناولت موضوع الدراسة.
- الأبحاث المحكمة في الدوريات المتخصصة والمجلات العلمية.
- رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- الانترنت والمواد الموجودة على الصفحات الالكترونية.

• الدراسة التطبيقية:

- من خلال المسح الميداني لواقع حال الشركة بالاعتماد على المقابلة الشخصية لجمع وتسجيل أقصى حد ممكن من القوائم والبيانات والمعلومات المالية ذات الصلة.
- التقارير السنوية التي تصدرها شركة البوتاس العربية عينة الدراسة.

• الدراسة التحليلية:

إسقاط مبادئ وقواعد التحليل المالي بالمؤشرات المالية على القوائم والبيانات المالية الصادرة عن شركة البوتاس العربية خلال الفترة الواقعة ما بين (2010-2014) واستخلاص وتفسير النتائج المتمخضة عنها وتقديم الحلول الملائمة لها.

أما قاعدة القرار التي سوف يستخدمها الباحث لينطلق منها نحو قبول أو رفض الفرضية الرئيسية والتي تتمثل في لا يؤدي استخدام المؤشرات المالية إلى تقييم الأداء المالي فإنه سوف يتم التأكد منه من خلال الاستعراض الناقد للإطار الفكري الحاكم لعملية التحليل المالي برمته، أما الفرضيات الفرعية والتي تتمثل في مدى قدرة كل مؤشر في التعبير عن مستوى الأداء المالي للشركة فإنه سوف يتم حسمه من خلال إجراء مقارنة أفقية بين النتائج الفعلية التي يتم التوصل إليها والنتائج المعيارية التي سوف يتم التوصل إليها عبر استخدام احد المعايير الآتية (شيخ وآخرون، 2007):

- 1 – المعايير الجزئية (المطلقة) والتي يتم استخراجها من خلال الشركات الأردنية والعالمية التي تعمل في نفس مجال صناعة البوتاسيوم، إلا إنه ولعدم وجود سوى شركة واحدة في الأردن ولصعوبة توفر ما يكفي من معلومات عن الشركات الأخرى فإنه يصعب الحصول على مثل هذه المعايير وبالتالي يتعذر استخدامها.
- 2 – المعايير القطاعية (الصناعية) والتي يتم استخراجها من نفس قطاع الصناعة التي تعمل من خلاله شركة صناعة البوتاس، إلا إنه ولاختلاف طبيعة وحجم الشركات التي تعمل من خلال هذا القطاع على المستوى الوطني والعربي والعالمية فإنه يصعب الاعتماد على مثل هكذا معايير، وبالتالي فإنه أيضا يتعذر استخدامها.
- 3 – المعايير التاريخية (الذاتية) والتي يتم استخراجها من واقع الشركة نفسها وذلك على أساس المتوسط الحسابي لنتائج عدة سنوات سابقة أو على أساس اختيار نتائج سنة أساس سابقة بعينها، ولكون هذه المعايير يتم اشتقاقها حصرا من واقع السيرة الذاتية للشركة ويمكن استخراجها من سجلات الشركة وب نفس الوقت تعكس واقع الأداء الفعلي للشركة للفترة السابقة، فإنه ووفقا لاعتقاد الباحث سوف تكون هي المعايير الأكثر موضوعية في التعبير عن تقييم مستوى الأداء المالي للشركة.

وبناء عليه فإن المعايير التاريخية القائمة على سنة الأساس هي المعايير التي سوف يتم الاعتماد عليها لأجراء المقارنة مع النتائج الفعلية لغاية تنفيذ هذه الدراسة ومن ثم الحكم على مدى سلامة الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، وفي هذا السياق فإنه سوف يتم تنفيذ الدراسة من

خلال ثلاثة محاور رئيسية تشمل الإطار النظري، مناقشة نتائج التحليل باستخدام المؤشرات المالية، والاستنتاجات والتوصيات.

3-1-2 البيانات التي سوف يتم استخدامها في الدراسة:

البيانات التي تعرضها القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) لشركة البوتاس العربية وذلك للفترة الواقعة ما بين عام (2010-2014).

3-1-3 وصف مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركة البوتاس العربية والشركات التابعة لها، ولا تعتبر هذه الدراسة بحثاً تجريبياً أو مسحاً إحصائياً شاملاً يتناول عينة ممثلة لكل الشركات في الأردن، ولكنها دراسة ميدانية تقوم بدراسة عينة لها خصائص ومواصفات محددة، عليه يمكن أن تتخذ نتائج الدراسة كمؤشرات قوية لها دلالتها في تشخيص مدى كفاءة الأداء المالي للشركات باستخدام المؤشرات المالية بصفة عامة وفي الشركة عينة الدراسة بصفة خاصة.

تم اختيار شركة البوتاس العربية لأنها تؤدي دوراً مهماً وأساسياً على المستوى الوطني والإقليمي من خلال مساهمتها في استخراج المواد الكيماوية والأملاح من البحر الميت والتي تعتبر من أهم مصادر الثروة الطبيعية في الأردن، وبيعها في الأسواق العالمية ورفد الخزينة بالعملات الأجنبية، وبالتالي مساهمتها في زيادة الدخل القومي وخدمة المجتمع المحلي.

المبحث الثاني

شركة البوتاس العربية المساهمة العامة المحدودة

Arab Potash Company PLC (APC)

3-2-1 نبذة تاريخية عن شركة البوتاس العربية:

تأسست شركة البوتاس العربية المساهمة العامة في 7 تموز 1956 وقد باشرت الشركة أعمالها في عام 1958م ومنحت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية خلال عام 1958 الشركة امتياز استثمار أملاح ومعادن البحر الميت لمدة مائة عام من تاريخ المنح حيث تنتقل ملكية المصانع والمنشآت لصالح حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بدون مقابل وتقع مصانع شركة البوتاس العربية إلى الجنوب من العاصمة عمان بحوالي 110 كم وعلى الشاطئ الجنوبي الشرقي للبحر الميت في منطقة غور الصافي والتي تعمل على استخراج مادة البوتاس من مياهه. (التقارير السنوية، 2010-2014)

تتوفر مساحات من الأرض المنبسطة وارتفاع معدل التبخر ووجود أماكن عميقة من المحلول الملحي في شمال منطقة اللسان الأمر الذي من شأنه تأمين كميات غير محدودة من المحلول تكفي لتلبية احتياجات صناعة مادة البوتاس مدة تزيد على (400) عام وقد تم الانتهاء من بناء المشروع في عام 1983 وبدأ الإنتاج التجاري به في مطلع عام 1983 وقد تمت زيادة رأس مال الشركة عدة مرات إلى أن أصبح (83) مليون دينار. (الشواورة، 2013، 367)

3-2-2 الشركات التابعة:

ترتبط بالشركة الأم الشركات التابعة الآتية:-

1- الشركة الأردنية لصناعات البحر الميت ذات مسؤولية محدودة (جوديكو):

تأسست الشركة عام 1994 ويبلغ رأسمالها (100) ألف دينار، مملوكة بالكامل لشركة البوتاس العربية، لا يوجد لهذه الشركة هيكل تنظيمي وليس لها موظفون. يتولى منصب المدير العام فيها مدير عام شركة البوتاس العربية وهي لا تمارس أي نشاط. ومن غايات الشركة أن تكون حاضنة لأية استثمارات جديدة.

2- شركة النميرة للأملاح المختلطة والطين ذات مسؤولية محدودة:

تأسست الشركة عام 1997 لغرض شراء وتعبئة الكارنلايت واستخراج الطين من البحر الميت لصناعة مواد التجميل. وهي مملوكة بالكامل لشركة البوتاس العربية برأسمال مقداره (800) ألف دينار.

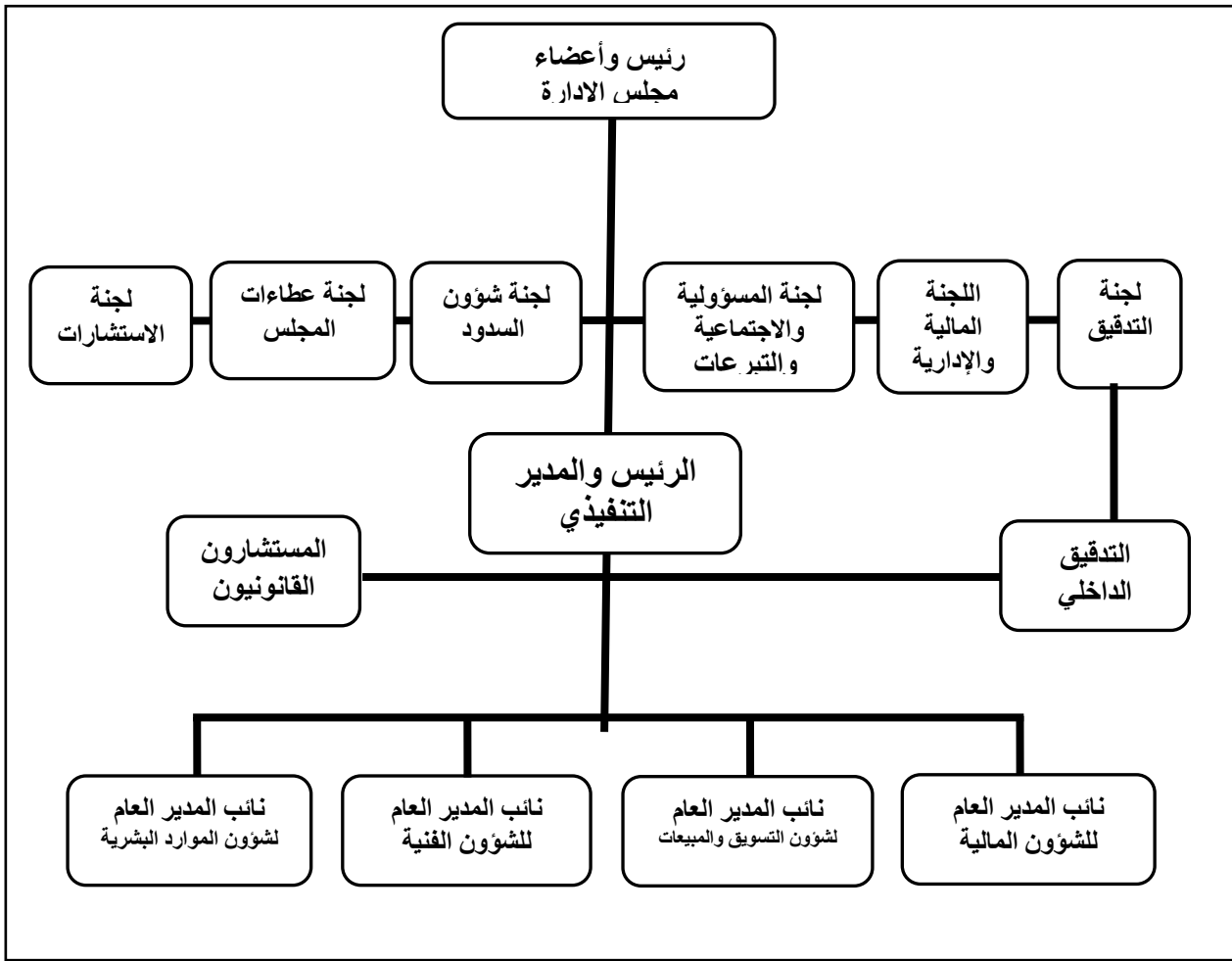
3- شركة مغنيسيا الأردن:

تأسست الشركة عام 1997 لإنتاج أوكسيد المغنيسيوم (المليد) المستعمل في إنتاج الطوب الحراري بالإضافة إلى هيدروكسيد المغنيسيوم ومشتقات المغنيسيوم، برأسمال يبلغ (30) مليون دينار، تبلغ مساهمة شركة البوتاس نسبة (55,3 %) منه، علماً بأن الشركة متوقفة عن العمل منذ عام 2005 ويجري حالياً العمل على زيادة استثمار شركة البوتاس العربية في رأسمال شركة مغنيسيا الأردن إلى نسبة (92,5 %) خلال العام الجاري عن طريق رفع رأسمالها ليصبح (60) مليون دينار أردني، بحيث تصبح حصة الشركة بعد الزيادة (55,3) مليون دينار أردني وذلك عن طريق رسملة استحقاقات شركة مغنيسيا الأردن لشركة البوتاس العربية.

4- شركة صناعات الأسمدة والكيماويات العربية (كيماكو):

تأسست الشركة عام 1998 لإنتاج سماد نترات البوتاسيوم وثنائي فوسفات الكالسيوم، برأسمال مقداره (29) مليون دينار، مملوكة بالكامل لشركة البوتاس العربية.

3-2-3 الهيكل التنظيمي لشركة البوتاس العربية:



الشكل (4)

يمثل الهيكل التنظيمي لشركة البوتاس العربية
المصدر: التقارير السنوية للشركة من (2010-2014)

3-2-4 أهداف الشركة ونشاطها وحجم استثماراتها:

من غايات الشركة استخراج الأملاح والمواد الكيماوية ويحصر نشاط الشركة وشركاتها التابعة في إنتاج البوتاس ونتيرات البوتاس وبيعه في الأسواق العالمية. بدأ العمل على إنشاء مصانع الشركة عام 1976 وبدأ الإنتاج الفعلي عام 1983 بطاقات إنتاجية (1.2) مليون طن سنوياً وبصدد زيادتها إلى حوالي (4.5) مليون طن. (التقارير السنوية، 2010-2014) وفي عام 2003 ومع دخول شريك استراتيجي للشركة زاد من امتدادها الدولي من حيث الملكية إذ انضمت الشركة (بوتاس كوربوريشن أوف ساسكاشوان (PCS)) الكندية الكبرى في عالم البوتاس إلى مساهمي الشركة.

إن هذا التنوع في المساهمين يمنح الشركة أفقاً عربياً ودولياً يمكنها من أن تكون حقاً شركة عالمية بكل معنى الكلمة.

تنتج شركة البوتاس العربية حوالي 1.9 مليون طن من مادة البوتاس سنوياً يتم تسويق أكثر من 95% منها في الأسواق العالمية حيث تستخدم هذه المادة كسماد يلعب دوراً أساسياً في زيادة منتوج الغذاء العالمي وتحسين نوعيته إضافة إلى استخدامات متعددة أخرى. (التقارير السنوية، 2010-2014)

3-2-5 حجم الإنتاج وصادراتها: (التقارير السنوية، 2010-2014)

تعمل أجهزة الشركة حالياً على دراسة أفضل وأنجح السبل لزيادة الإنتاج ومنها تعظيم الكفاءة في سلسلة من الأنظمة مما سيؤدي إلى زيادات في الطاقات الإنتاجية في الأعوام القادمة وباستثمارات متواضعة.

علماً أن السوق العالمي للبوتاس يقدر بحوالي 55 مليون طن تبلغ حصة الأردن أكثر قليلاً من 4% منه ولا بد من التنويه أن إنتاج البوتاس على المستوى العالمي ينحصر على عشرة بلدان فقط ويأتي الأردن في المركز السابع عالمياً من حيث الإنتاج والخامس من حيث التصدير. وتتركز أسواق الشركة في آسيا حيث تمتاز بقرب المسافة وملاءمة المواصفات واستمرارية التوريد وتأتي الهند على رأس الدول المستوردة للبوتاس المنتج في الشركة تتبعها الصين وماليزيا واندونيسيا.

وقد عملت الشركة على رفد عدة صناعات تكميلية في المملكة منذ منتصف التسعينات حيث شاركت في إنشاء صناعة متقدمة لمادة البرومين ومشتقاتها وفي ضوء التوسعات التي سيتم تنفيذها فإنه يؤمل أن يكون الأردن من أكبر المنتجين لهذه المادة ومشتقاتها في العالم في المستقبل القريب.

المبحث الثالث

تحليل القوائم المالية للشركة

وعرض البيانات ومناقشة النتائج

سنتطرق في هذا المبحث إلى صُلب الدراسة التحليلية وهو تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية من خلال تحليل القوائم المالية للسنوات من (2010 – 2014) باستخدام المؤشرات المالية ومقارنتها مع المتوسط الحسابي للسنوات الخمس السابقة (2005 – 2009) كمعيار تقارن به مستويات الأداء لسنوات الدراسة وكما يأتي:

المجموعة الأولى: مؤشرات المديونية

وهي مجموعة من المؤشرات المالية التي تستهدف تقييم مدى قدرة الشركة على تحقيق التوازن بين مصادر التمويل المملوكة والمقرضة وبما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة ومن أهم هذه المؤشرات:

1- نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات = إجمالي الديون (طويلة وقصيرة الأجل) ÷ صافي

الموجودات

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 29% والناتج من الجدول رقم (2) التالي:
تقييم الأداء = المعيار المعتمد – الأداء الفعلي

جدول رقم (2)

نسبة إجمالي الديون إلى صافي الموجودات للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الديون قصيرة وطويلة الأجل	156,696	132,704	154,263	231,388	170,214	
صافي الموجودات	414,548	400,421	543,224	873,339	885,699	29%
نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات	38%	33%	28%	26%	19%	

جدول رقم (3)

نسبة إجمالي الديون إلى صافي الموجودات للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيانات	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء	
			زيادة	نقص
2010	1.008.039 / 188.156	%19	%10	
2011	1.223.269 / 208.098	%17	%12	
2012	1.083.453 / 119.538	%11	%18	
2013	1.005.415 / 118.927	%12	%17	
2014	948.423 / 87.441	%9	%20	
المتوسط		%14	%15	

يلاحظ من الجدول رقم (3) ارتفاع نسبة اعتماد الشركة على التمويل الداخلي حيث انخفضت نسبة التمويل الخارجي طيلة سنوات الدراسة عن المعيار المعتمد (29% المعيار التاريخي) حتى وصلت في عام 2014 إلى نسبة 9% وأعلاها في عام 2010 نسبة 19% وهذا مؤشر إيجابي من جانب حيث يعزز المركز المالي للشركة ويمنحها القدرة على التحكم بقراراتها المالية دون ضغوط خارجية، وأن انخفاض هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون نتيجة انخفاض عبء الدين على الشركة، ومن جانب آخر فإن الاعتماد على التمويل الداخلي بدرجة كبيرة يفقد الشركة فرصة التوسع في الطاقة الإنتاجية وزيادة حجم المبيعات مما يفقدها فرصة تعظيم أرباحها لذا يتطلب تحقيق التوازن الكفاء بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي بما يحقق أهداف الشركة.

2- نسبة المديونية = إجمالي الديون (طويلة وقصيرة الأجل) ÷ صافي حقوق الملكية

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 42% والنتائج من الجدول رقم (4) التالي:

تقييم الأداء = المعيار المعتمد - الأداء الفعلي

جدول رقم (4)

نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الديون قصيرة وطويلة الأجل	156,696	132,704	154,263	231,388	170,214	42%
صافي حقوق الملكية	257,852	267,717	388,961	641,951	715,485	
نسبة المديونية	61%	50%	40%	36%	24%	

جدول رقم (5)

نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء
			زيادة / نقص
2010	819,883 / 188,156	%23	%19
2011	1,015,171 / 208,098	%20	%22
2012	963,915 / 119,538	%12	%30
2013	886,488 / 118,927	%13	%29
2014	860,982 / 87,441	%10	%32
المتوسط		%16	%26

يلاحظ من الجدول رقم (5) بأن جميع النتائج تشير إلى أن هنالك انخفاض في نسبة الديون إلى حقوق الملكية مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث انخفضت تلك النسب من (42% المعيار التاريخي) إلى 23% في العام 2010 و20% في العام 2011 و12% في العام 2012 و13% في العام 2013 و10% في العام 2014، الذي يعني بأن مساهمة الديون طويلة وقصيرة الأجل في مصادر التمويل تتراجع إمام مساهمة حقوق المالكين وهذا يشير إلى أن مقدرة الشركة على تمويل أصولها (المتداولة وغير المتداولة) بالاعتماد على مصادرها الذاتية ترتفع باستمرار وتسير نحو الاحتفاظ بطاقة افتراضية عالية، إلا أنه ونظراً لكون أن المبالغة بالسير في هذا الاتجاه قد يحرم أصحاب المال من فرص زيادة أرباحهم من خلال استخدام أموال الغير (الرافعة المالية).

3- نسبة المديونية القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية = الديون قصيرة الأجل ÷ حقوق الملكية

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 23% والنتائج من الجدول رقم (6) التالي:

تقييم الأداء = المعيار المعتمد - الأداء الفعلي

جدول رقم (6)

نسبة المديونية القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الديون قصيرة الأجل	61,974	59,873	90,201	176,157	122,323	
حقوق الملكية	257,852	267,717	388,961	641,951	715,485	
نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	24%	22%	23%	27%	17%	23%

جدول رقم (7)

نسبة المديونية القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة نقص
2010	819,883 / 149,889	%18	%5
2011	1,015,171 / 173,497	%17	%6
2012	963,915 / 98,308	%10	%13
2013	886,488 / 104,661	%12	%11
2014	860,982 / 78,250	%9	%14
المتوسط		%13	%10

يلاحظ من الجدول رقم (7) بأن معظم النتائج تشير إلى أن هناك انخفاض في نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث انخفضت تلك النسب من (23% المعيار التاريخي) إلى 18% في العام 2010 و 17% في العام 2011 و 10% في العام 2012 و 12% في العام 2013 و 9% في العام 2014، الأمر الذي يعني بأن مساهمة الديون قصيرة الأجل في مصادر التمويل تتراجع أمام مساهمة حقوق المالكين، وهذا يشير إلى أن مقدرة الشركة على تمويل أصولها (المتداولة وغير المتداولة) بالاعتماد على مصادرها الذاتية ترتفع باستمرار، إلا أنه نظراً لكون أن المبالغة بالسير في هذا الاتجاه قد يحرم أصحاب المال من فرص زيادة أرباحهم من خلال استخدام أموال الغير، فأن من شأنه أن يعزز ما سبق وأن تمّ التوصل إليه سابقاً.

4- نسبة هيكل رأس المال = (الديون طويلة الأجل ÷ الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية + الأسهم الممتازة)

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 15% والنتائج من الجدول رقم (8) التالي:
تقييم الأداء = المعيار المعتمد – الأداء الفعلي

جدول رقم (8)

نسبة هيكل رأس المال للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الديون طويلة الأجل	94,722	72,831	64,062	55,231	47,891	
الديون طويلة الأجل + حقوق المساهمين + الأسهم الممتازة	352,574	340,548	453,023	697,182	763,376	15%
نسبة هيكل رأس المال	27%	21%	14%	8%	6%	

جدول رقم (9)

نسبة هيكل رأس المال للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء
			زيادة / نقص
2010	858,150 / 38,267	4%	11%
2011	1,049,772 / 34,601	3%	12%
2012	985,145 / 21,230	2%	13%
2013	900,754 / 14,266	2%	13%
2014	870,173 / 9,191	1%	14%
المتوسط		2%	13%

يلاحظ من الجدول رقم (9) الانخفاض المستمر في نسبة هيكل رأس المال مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث انخفضت تلك النسب من (15% المعيار التاريخي) إلى 4% في العام 2010 و3% في العام 2011 و2% في العامين 2012 و2013 و1% في العام 2014، حيث يلاحظ من ذلك الانخفاض تراجع قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل في السنوات محل الدراسة مقارنة مع المعيار التاريخي، وبشكل عام فإن لدى الشركة القدرة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل وكما تشير النتائج أعلاه بنجاح سياسة التمويل لدى الشركة وذلك بموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي.

5- نسبة حقوق المالكين إلى صافي الموجودات الثابتة = حقوق الملكية ÷ صافي الموجودات الثابتة

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 373% والنتائج من الجدول رقم (10) التالي:
تقييم الأداء = المعيار المعتمد – الأداء الفعلي

جدول رقم (10)

نسبة حقوق المالكين إلى صافي الموجودات الثابتة للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
حقوق الملكية	257,852	267,717	388,961	641,951	715,485	
صافي الموجودات الثابتة	98,091	98,393	109,397	106,393	193,183	
نسبة حقوق المالكين إلى صافي الموجودات الثابتة	263%	272%	356%	603%	370%	373%

جدول رقم (11)

نسبة حقوق المالكين إلى صافي الموجودات الثابتة للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء
			زيادة / نقص
2010	409,719 / 819,883	200%	173%
2011	426,571 / 1,015,171	238%	135%
2012	375,324 / 963,915	257%	116%
2013	333,947 / 886,488	265%	108%
2014	291,846 / 860,982	295%	78%
المتوسط		251%	122%

يلاحظ من الجدول رقم (11) انخفاض هذه النسبة مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث انخفضت من (373% المعيار التاريخي) إلى 200% في العام 2010 و238% في العام 2011 و257% في العام 2012 و265% في العام 2013 و295% في العام 2014، الأمر الذي يدل على انخفاض قدرة المالكين في تمويل الزيادة في الموجودات الثابتة، وعلى الرغم من الانخفاض مقارنة مع المعيار التاريخي فإن لدى الشركة قدرة على تمويل الزيادة في الموجودات الثابتة دون وجود صعوبات مالية.

6- نسبة صافي الموجودات الثابتة إلى الديون طويلة الأجل = صافي الموجودات الثابتة ÷ الديون طويلة الأجل

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 2.011 والناتج من الجدول رقم (12) التالي:
تقييم الأداء = المعيار المعتمد – الأداء الفعلي

جدول رقم (12)

نسبة صافي الموجودات الثابتة إلى الديون طويلة الأجل للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
صافي الموجودات الثابتة	98,091	98,393	109,397	106,393	193,183	
الديون طويلة الأجل	94,722	72,831	64,062	55,231	47,891	
نسبة صافي الموجودات الثابتة إلى الديون طويلة الأجل	1.036	1.351	1.708	1.926	4.034	

جدول رقم (13)

نسبة صافي الموجودات الثابتة إلى الديون طويلة الأجل للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة نقص
2010	38267 / 409719	10.707	8.696
2011	34601 / 426571	12.328	10.317
2012	21230 / 375324	17.679	15.668
2013	14266 / 333947	23.409	21.398
2014	9191 / 291846	31.753	29.742
المتوسط		19.175	17.164

يلاحظ من الجدول رقم (13) الارتفاع المستمر في نسبة صافي الموجودات الثابتة إلى الديون طويلة الأجل وبمعدلات غير قليلة نسبياً، حيث ارتفعت تلك النسب وبشكل ملموس من (2.011 المعيار التاريخي) إلى 10.707 في العام 2010 و12.328 في العام 2011 و17.679 في العام 2012 و23.409 في العام 2013 و31.753 في العام 2014، يشير هذا الارتفاع بالاعتماد على مصادر حقوق الملكية في التمويل مقارنة مع المعيار التاريخي حيث كانت الشركة تعتمد في التمويل على مصادر الديون طويلة الأجل. ومع أنّ الدائنين وفقاً لهذا المؤشر يتمتعون بهامش أمان معقول ولدى الشركة قدرة عالية على الاقتراض في المستقبل، إلا أنه من منظور مصلحة المساهمين فإن هذا المؤشر يعزز ما سبق.

7- عدد مرات تغطية الفائدة = الدخل قبل الفوائد والضرائب ÷ الفوائد السنوية

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 45.506% والنتائج من الجدول رقم (14) التالي:

تقييم الأداء = المعيار المعتمد - الأداء الفعلي

جدول رقم (14)

عدد مرات تغطية الفائدة للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الدخل قبل الفوائد والضرائب	57,373	51,340	171,843	315,024	159,402	45.506
الفائدة السنوية	2,197	2,259	4,199	3,634	3,121	
عدد مرات تحقق الفائدة	26.114	22.727	40.925	86.688	51.074	

جدول رقم (15)

عدد مرات تغطية الفائدة للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء
			زيادة / نقص
2010	3,767 / 196,541	52.174	6.668
2011	4,908 / 344,401	70.171	24.665
2012	3,344 / 202,166	60.456	14.950
2013	1,027 / 148,900	144.985	99.479
2014	641 / 110,846	172.927	127.421
المتوسط		100.143	54.637

يلاحظ من الجدول رقم (15) ارتفاع نسبة عدد مرات تغطية الفائدة وبشكل كبير، حيث ارتفعت من (45.506 مرة المعيار التاريخي) إلى 52.174 مرة في العام 2010 و70.171 مرة في العام 2011 و60.456 مرة في العام 2012 و144.985 مرة في العام 2013 و172.927 مرة في العام 2014، حيث تشر النسب أعلاه إلى ارتفاع قدرة الشركة على تسديد الفوائد السنوية دون وجود أية صعوبات مقارنة مع المعيار التاريخي، وبالتالي تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة الجيدة في إدارة مستويات قروضها الحالية، أو إلى عدم لجوئها إلى استخدام طاقتها الافتراضية، حيث تشير النتائج في السنوات من 2010 إلى 2014 والسنوات من 2005 إلى 2009 إلى مقدرة الشركة على سداد مدفوعات الفائدة من الأرباح الحالية، كما تشير النسب أعلاه إلى القدرة

العالية لدى الشركة بتغطية تكاليف التمويل وكما تتمتع الشركة بمركز مالي قادر على مواجهة المخاطر المحتملة.

8- نسبة خدمة الدين طويل الأجل = صافي الربح + الاهتلاكات والإطفاءات ÷ الجزء قصير

الأجل من الدين طويل الأجل

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 13.574 والنتائج من الجدول رقم (16) التالي:

تقييم الأداء = المعيار المعتمد - الأداء الفعلي

جدول رقم (16)

نسبة خدمة الدين طويل الأجل للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
صافي الربح + الاهتلاك والإطفاءات	65478	62024	171128	334197	161075	13.574
الجزء قصير الأجل من الدين طويل	11510	10232	12501	11951	11134	
نسبة خدمة الدين طويل الأجل	5.689	6.062	13.689	27.964	14.467	

جدول رقم (17)

نسبة خدمة الدين طويل الأجل للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء	تقييم الأداء
			زيادة / نقص
2010	11625 / 204890	17.625	4.051
2011	12417 / 363141	29.245	15.671
2012	6529 / 263034	40.287	26.713
2013	1228 / 194497	158.385	144.811
2014	34 / 162425	4777.206	4763.632
المتوسط		1004.550	990.976

يلاحظ من الجدول رقم (17) ارتفاع نسبة خدمة الديون طويلة الأجل مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث ارتفعت من (13.574 المعيار التاريخي) إلى 17.625 في العام 2010 و29.245 في العام 2011 و40.287 في العام 2012 و158.385 في العام 2013 و4,777.206 في العام 2014 يعود سبب ارتفاع نسبة خدمة الدين المبالغ فيه إلى انخفاض اعتماد الشركة على القروض طويلة الأجل، حيث يشير ذلك الارتفاع بأن الربح المتحقق هو المصدر الرئيسي للوفاء بالتزاماتها، حيث يشير ذلك الارتفاع الملحوظ مقارنة مع المعيار

التاريخي إلى تدفق نقدي إيجابي وأن التدفقات النقدية تكفي لسداد وتغطية مدفوعات الديون السنوية. حيث إذا قلت تلك النسب عن المعيار التاريخي فأن ذلك يشير إلى تدفق نقدي سلبي، أي لا يوجد ما يكفي من التدفقات النقدية لتغطية مدفوعات الديون السنوية.

جدول رقم (18)

ملخص مستويات الأداء لنسب المديونية للسنوات من 2010 إلى 2014

(1) النسبة	(2) المعيار المعتمد	(3) السنوات					(4) متوسط الأداء الفعلي للسنوات	(5) الانحراف (4 - 2)
		2010	2011	2012	2013	2014		
نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات	%29	%19	%17	%11	%12	9%	%14	%15
نسبة المديونية	%42	%23	%20	%12	%13	10%	%16	%26
نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	%23	%18	%17	%10	%12	9%	%13	%10
نسبة هيكل رأس المال	%15	%4	%3	%2	%2	1%	%2	%13
نسبة حقوق المالكين إلى صافي الموجودات الثابتة	%373	%200	%238	%257	%265	295%	%251	%122
نسبة صافي الموجودات الثابتة إلى الديون طويلة الأجل	2.011	10.707	12.328	17.679	23.409	31.753	19.175	(17.164)
عدد مرات تغطية الفائدة	45.506	52.174	70.171	60.456	144.985	172.927	100.143	(54.637)
نسبة خدمة الدين طويل الأجل	13.574	17.625	29.245	40.287	158.385	4777.206	1004.550	(990.976)

يتضح من نتائج الجدول رقم (18) أنه بإمكان الشركة الاعتماد على مؤشرات المديونية في تقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات المناسبة وهذا ينفي صحة الفرضية العدمية الفرعية رقم HO1 التي مفادها "لا يؤدي استخدام مؤشرات المديونية إلى تقييم الأداء المالي" وقبول الفرضية البديلة "يؤدي استخدام مؤشرات المديونية إلى تقييم الأداء المالي".

المجموعة الثانية: نسب السيولة

وهي مجموعة من المؤشرات المالية التي تستهدف قياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل ومن أهم هذه المؤشرات:

1- نسبة السيولة (التداول) = الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 3.155 والناتج من الجدول رقم (19) التالي:

تقييم الأداء = المعيار المعتمد – الأداء الفعلي

جدول رقم (19)

نسبة التداول للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الموجودات المتداولة	229,093	193,058	279,526	515,779	345,950	3.155
المطلوبات المتداولة	61,974	59,873	90,201	176,157	122,323	
نسبة التداول / مرة	3.697	3.224	3.099	2.928	2.828	

جدول رقم (20)

نسبة التداول للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة / نقص
2010	149889 / 440568	2.939	0.216
2011	173497 / 663556	3.825	0.670
2012	98308 / 557455	5.670	2.515
2013	104661 / 533947	5.102	1.947
2014	78250 / 488809	6.247	3.092
المتوسط		4.757	2.056
			0.216

يلاحظ من الجدول رقم (20) بأنه وعلى الرغم من التراجع الذي حصل أيضاً في عام 2013 ومعاودتها للارتفاع في العام 2014 مقارنة مع المعيار التاريخي وفقاً لنتائج هذا المؤشر فإن الشركة قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل ويبقى لديها هامش أمان مقبول من السيولة، وبالتالي فإن احتمال مواجهتها لخطر العسر المالي الحقيقي وعدم قدرتها على تلبية متطلبات تشغيل أصولها الثابتة في المدى المنظور غير وارد، لاسيما وأن الخط العام لهذه النسبة وإن طرأ عليها التراجع يسير باتجاه الزيادة مع شيء من المبالغة، وبمقارنة السنوات من عام 2010 إلى عام 2014 مع المعيار التاريخي نلاحظ انخفاض نسبة التداول من (3.155 مرة المعيار

التاريخي) إلى 2.939 مرة في العام 2010 ويشير هذا الانخفاض غير الملموس إلى انخفاض قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في العام 2010 ومعاودة ارتفاعها إلى 3.825 مرة في العام 2011 و5.670 مرة في العام 2012 و5.102 مرة في العام 2013 و6.247 مرة في العام 2014، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع قدرة الشركة على السداد، الأمر الذي يعكس سياسة متقلبة وتميل إلى التحفظ في مجال السيولة الكلية، وقد يعود جزء منها إلى إخفاق الإدارة في السيطرة على تضخم وانكماش بعض بنود كل من الموجودات والمطلوبات المتداولة على التوالي، الأمر الذي قد يعبر عن مستوى أداء مالي غير مستقر في مجال السيولة.

2- نسبة السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة - المخزون - المصروفات المدفوعة مقدما ÷ المطلوبات المتداولة)

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 2.998 والنتائج من الجدول رقم (21) التالي:
تقييم الأداء = المعيار المعتمد - الأداء الفعلي

جدول رقم (21)

نسبة السيولة السريعة للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الموجودات المتداولة	229,093	193,058	279,526	515,779	345,950	
المخزون + م.م. مقدما	(4,359)	(6,934)	(12,504)	(27,190)	(37,637)	
المجموع بعد طرح المخزون والمصاريف المدفوعة مقدما	224,734	186,124	267,022	488,589	308,313	2.998
المطلوبات المتداولة	61,974	59,873	90,201	176,157	122,323	
نسبة السيولة السريعة	3.626	3.109	2.960	2.774	2.520	

جدول رقم (22)

نسبة السيولة السريعة للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء
			زيادة / نقص
2010	149889 / (11878) – 440568	2.860	0.138
2011	173497 / (28696) – 663556	3.659	0.661
2012	98308 / (60332) – 557455	5.057	2.059
2013	104661 / (53126) – 533947	4.594	1.596
2014	78250 / (17924) – 488809	6.018	3.020
المتوسط		4.438	1.834

يلاحظ من الجدول رقم (22) بأنه وعلى الرغم من التراجع الذي حصل أيضاً في عام 2013 ومعاودتها للارتفاع في العام 2014 مقارنة مع المعيار التاريخي وفقاً لنتائج هذا المؤشر فإن الشركة قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل ويبقى لديها هامش أمان مقبول من السيولة السريعة، وبالتالي فإن احتمال مواجهتها لخطر العسر المالي وعدم قدرتها على تلبية متطلبات تشغيل أصولها الثابتة في المدى المنظور غير وارد، الأمر الذي يؤكد أيضاً ووفقاً للمؤشر الأكثر تحفظاً مدى سلامة الاستنتاجات السابقة، لاسيما وأن الخط العام لهذه النسبة وإن طرأ عليه بعض التراجع يسير باتجاه الزيادة مع شيء من المبالغة. وبمقارنة السنوات من 2010 إلى 2014 مع المعيار التاريخي نلاحظ انخفاض نسبة السيولة السريعة من (2.998 مرة المعيار التاريخي) إلى 2.860 مرة في العام 2010 حيث هذا الانخفاض يعزز ما تم الإشارة إليه في نسبة التداول أعلاه، حيث يشير ذلك الانخفاض غير الملموس إلى انخفاض في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث عادت إلى الارتفاع إلى 3.659 مرة في العام 2011 و 5.057 مرة في العام 2012 و 4.594 مرة في العام 2013 و 6.018 مرة في العام 2014. الأمر الذي يعكس أيضاً سياسة مالية متقلبة وتميل إلى التحفظ في مجال السيولة السريعة، وقد يعود جزء منها أيضاً إلى إخفاق الإدارة في السيطرة على تضخم وانكماش بعض بنود الموجودات والمطلوبات المتداولة على التوالي (باستثناء المخزون والمصاريف المدفوعة مقدماً)، الأمر الذي قد يعبر عن مستوى أداء مالي غير مستقر في مجال السيولة السريعة ويعزز أيضاً ما سبق وإن تم التوصل إليه من استنتاجات في المؤشر السابق.

3- صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 210576 والنتائج من الجدول رقم (23) التالي:
تقييم الأداء = المعيار المعتمد – الأداء الفعلي

جدول رقم (23)

صافي رأس المال العامل للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الموجودات المتداولة	229,093	193,058	279,526	515,779	345,950	210,576
المطلوبات المتداولة	61,974	59,873	90,201	176,157	122,323	
صافي رأس المال العامل	167,119	133,185	189,325	339,622	223,627	

جدول رقم (24)

صافي رأس المال العامل للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيانات	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء	
			زيادة	نقص
2010	149889 – 440568	290679		80103
2011	173497 – 663556	490059		279483
2012	98308 – 557455	459147		248571
2013	104661 – 533947	429286		218710
2014	78250 – 488809	410559		199983
المتوسط		415946		205370

يلاحظ من الجدول رقم (24) ارتفاع صافي رأس المال العامل مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث ارتفع من (210,576 دينار المعيار التاريخي) إلى 290,679 دينار في العام 2010 و490,059 دينار في العام 2011 و459,147 دينار في العام 2013 و410,559 دينار في العام 2014، مما يدل على قدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد. وقد يعكس أيضاً سياسة مالية متشددة في مجال السيولة المطلقة، وقد يعود جزء منها أيضاً إلى إخفاق الإدارة الملحوظ في السيطرة على تضخم وانكماش بعض بنود الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة على التوالي، الأمر الذي قد يعبر عن مستوى أداء مالي غير مستقر ويعزز أيضاً ما سبق وإن تم التوصل إليه من استنتاجات في المؤشرات السابقة.

4- نسبة صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة ÷ صافي

المبيعات

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 63% والناتج من الجدول رقم (25) التالي:

تقييم الأداء = المعيار المعتمد - الأداء الفعلي

جدول رقم (25)

نسبة صافي رأس المال العامل للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الموجودات المتداولة	229,093	193,058	279,526	515,779	345,950	
المطلوبات المتداولة	61,974	59,873	90,201	176,157	122,323	
صافي رأس المال العامل	167,119	133,185	189,325	339,622	223,627	63%
صافي المبيعات	224,396	207,256	291,436	667,551	373,656	
نسبة صافي رأس المال العامل	74%	64%	65%	51%	60%	

جدول رقم (26)

نسبة صافي رأس المال العامل للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة / نقص
2010	559034 / (149889 – 440568)	%52	%11
2011	720150 / (173497 – 663556)	%68	%5
2012	586268 / (98308 – 557455)	%78	%15
2013	521209 / (104661 – 533947)	%82	%19
2014	535465 / (78250 – 488809)	%77	%14
المتوسط		%71	%13

يلاحظ من الجدول رقم (26) انخفاض نسبة صافي رأس المال العامل من (63% المعيار التاريخي) إلى 52% في العام 2010 حيث يشير ذلك إلى انخفاض غير ملموس في كفاءة رأس المال العامل، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت تلك النسبة من (63% المعيار التاريخي) إلى 68% في العام 2011 و 78% في العام 2012 و 82% في العام 2013 و 77% في العام 2014، وذلك يشير إلى معاودة ارتفاع كفاءة رأس المال العامل لدى الشركة وكما قد يشير إلى قدرة الشركة على زيادة أرباحها.

5- نسبة النقد = (النقد + شبه النقد) ÷ المطلوبات المتداولة

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 1.404 والنتائج من الجدول رقم (27) التالي:

تقييم الأداء = المعيار المعتمد – الأداء الفعلي

جدول رقم (27)

نسبة النقد للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
النقد + شبه النقد	136,828	92,074	102,384	187,358	131,555	1.404
المطلوبات المتداولة	61,974	59,873	90,201	176,157	122,323	
نسبة النقد / مرة	2.208	1.538	1.135	1.064	1.075	

جدول رقم (28)

نسبة النقد للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء	تقييم الأداء
		الفعلي	زيادة / نقص
2010	149889 / 234860	1.567	0.163
2011	173497 / 411986	2.375	0.971
2012	98308 / 329536	3.352	1.948
2013	104661 / 304437	2.909	1.505
2014	78250 / 294759	3.767	2.363
المتوسط		2.794	1.390

يلاحظ من الجدول رقم (28) ارتفاع نسبة النقد مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث ارتفعت نسبة النقد من (1.404 مرة في المعيار التاريخي) إلى 1.567 مرة في العام 2010 و 2.375 مرة في العام 2011 و 3.352 مرة في العام 2012 و 2.909 مرة في العام 2013 و 3.767 مرة في العام 2014، فإن جميع النتائج أيضاً قد تجاوزت مستوى تغطية الالتزامات قصيرة الأجل، الأمر الذي يعني بأن الشركة وفقاً لنتائج المؤشر الأكثر تشدداً قادرة على تغطية جميع التزاماتها قصيرة الأجل ومع هذا يبقى لدى الشركة هامش أمان مقبول من السيولة المطلقة، وبالتالي فإن احتمال مواجهتها لخطر العسر المالي الحقيقي في المدى المنظور غير وارد، الأمر الذي يؤكد أيضاً سلامة ما تم الذهاب إليه في الاستنتاجات السابقة، لاسيما وأن الخط العام لهذه النسبة يشير إلى الزيادة من كما أشرناه أعلاه، وذلك لأن نسبة هذه الزيادة تفوق نسبة الزيادة المقبولة منطقياً، الأمر الذي يعكس أيضاً سياسة مالية متشددة في مجال السيولة المطلقة، وقد يعود جزء منه أيضاً إلى إخفاق الإدارة الملحوظ في السيطرة على تضخم وانكماش بعض بنود النقدية والمطلوبات المتداولة على التوالي، الأمر الذي قد يعبر عن مستوى أداء مالي غير مستقر ويعزز أيضاً ما سبق وإن تم التوصل إليه من استنتاجات في المؤشرات السابقة.

6- نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية = (الموجودات المتداولة - المخزون

السلعي) ÷ المعدل اليومي لتكاليف العمليات

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 695.958 والناتج من الجدول رقم (29) التالي:

تقييم الأداء = المعيار المعتمد - الأداء الفعلي

جدول رقم (29)

نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الموجودات المتداولة	229,093	193,058	279,526	515,779	345,950	
المخزون السلعي	(4,359)	(6,934)	(12,504)	(27,190)	(37,637)	
الصافي	224,734	186,124	267,022	488,589	308,313	695.958
المعدل اليومي لتكاليف العمليات	222	277	455	782	530	
نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية	1,013.166	672.700	586.950	624.853	582.123	

جدول رقم (30)

نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة نقص
2010	440568 - (11878) / 862	497.290	198.668
2011	663556 - (28696) / 934	679.720	16.238
2012	557455 - (60332) / 834	596.071	99.887
2013	533947 - (53126) / 901	533.859	162.099
2014	488809 - (17924) / 1042	451.942	244.016
المتوسط		551.776	144.182

يلاحظ من الجدول رقم (30) انخفاض نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث يشير ذلك الانخفاض من (695.958 دينار المعيار التاريخي) إلى 497.290 دينار في العام 2010 و 679.720 دينار في العام 2011 و 596.071 دينار في العام 2012 و 533.859 دينار في العام 2013 و 451.942 دينار في العام 2014 إلى انخفاض قدرة الشركة على تمويل نفقاتها اليومية المتوقعة اعتماداً على السيولة التي توفرها الشركة.

7- نسبة التدفق النقدي إلى الديون = النقد المتحقق من العمليات ÷ إجمالي الديون قصيرة وطويلة الأجل

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 67% والناتج من الجدول رقم (31) التالي:
تقييم الأداء = المعيار المعتمد – الأداء الفعلي

جدول رقم (31)

نسبة التدفق النقدي إلى الديون للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
النقد المتحقق من العمليات	60,271	41,428	56,806	252,489	206,542	
إجمالي الديون قصيرة وطويلة الأجل	156,696	132,704	154,263	231,388	170,214	67%
نسبة التدفق النقدي إلى الديون	38%	31%	37%	109%	121%	

جدول رقم (32)

نسبة التدفق النقدي إلى الديون للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة / نقص
2010	188156 / 226971	%121	%54
2011	208098 / 310878	%149	%82
2012	119538 / 172857	%145	%78
2013	118927 / 184905	%155	%88
2014	87441 / 154521	%177	%110
المتوسط		%149	%82

يلاحظ من الجدول رقم (32) ارتفاع نسبة التدفق النقدي إلى الديون مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث ارتفعت النسبة من (67% المعيار التاريخي) إلى 121% في العام 2010 و149% في العام 2011 و145% في العام 2012 و155% في العام 2013 و177% في العام 2014، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع قدرة الشركة على خدمة الديون من التدفقات النقدية من العمليات، التي تشكل النشاط الرئيسي للشركة، وتتميز العمليات كمصدر مهم للتدفقات النقدية لكونها النشاط الرئيسي، ولكونها نشاط متكرر ويسهل التنبؤ بها بشكل معقول مقارنة مع المصادر الأخرى للتدفقات النقدية للشركة مثل الأنشطة التمويلية والاستثمارية، حيث أن الزيادة في تلك النسب تعطي مؤشراً على تحسن في درجة اليسر المالي وانخفاضاً في احتمالات العسر المالي حيث تدل نسبة 20% على مركز مالي جيد بشكل عام.

جدول رقم (33)

ملخص مستويات الأداء لنسب السيولة للسنوات من 2010 إلى 2014

(5) الانحراف (4 - 2)	(4) متوسط الأداء الفعلي للسنوات	(3) السنوات					(2) المعيار المعتمد	(1) النسبة
		2014	2013	2012	2011	2010		
(1.602)	4.757	6.247	5.102	5.670	3.825	2.939	3.155	نسبة التداول
(1.440)	4.438	6.018	4.594	5.057	3.659	2.860	2.998	نسبة السيولة السريعة
(205370)	415946	410559	429286	459147	490059	290679	210576	صافي رأس المال العامل
(%8)	%71	77%	%82	%78	%68	%52	%63	نسبة صافي رأس المال العامل
(1.390)	2.794	3.767	2.909	3.352	2.375	1.567	1.404	نسبة النقد
144.182	551.776	451.942	533.859	595.883	679.720	497.290	695.958	نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية
(%82)	%149	177%	%155	%145	%149	%121	%67	نسبة التدفق النقدي إلى الديون

يتضح من نتائج الجدول رقم (33) أنه بإمكان الشركة الاعتماد على مؤشرات السيولة في تقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات المناسبة وهذا ينفي صحة الفرضية العدمية الفرعية رقم HO2 التي مفادها "لا يؤدي استخدام مؤشرات السيولة إلى تقييم الأداء المالي" وقبول الفرضية البديلة "يؤدي استخدام مؤشرات السيولة إلى تقييم الأداء المالي".

المجموعة الثالثة: نسب النشاط

وهي مجموعة من المؤشرات المالية التي تستهدف تقييم قدرة الشركة على إدارة أصولها الثابتة والمتداولة ومن أهم هذه المؤشرات:

- 1- **معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة ÷ معدل رصيد الذمم المدينة**
بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 3.750 والناجم من الجدول رقم (34) التالي:
تقييم الأداء = الأداء الفعلي – المعيار المعتمد

جدول رقم (34)

معدل دوران الذمم المدينة للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
صافي المبيعات الآجلة	224,396	207,256	291,436	667,551	373,656	3.750
معدل رصيد الذمم المدينة	42,842	60,263	79,559	160,451	166,220	
معدل دوران الذمم المدينة - مرة	5.238	3.439	3.663	4.160	2.248	

جدول رقم (35)

معدل دوران الذمم المدينة للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة نقص
2010	119631 / 559034	4.673	0.923
2011	132661 / 720150	5.428	1.678
2012	108111 / 586268	5.423	1.673
2013	66587 / 521209	7.827	4.077
2014	57013 / 535465	9.392	5.642
المتوسط		6.549	2.799

يلاحظ من الجدول رقم (35) ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث ارتفعت من (3.750 مرة المعيار التاريخي) إلى 4.673 مرة في العام 2010 و5.428 مرة في العام 2011 و5.423 مرة في العام 2012 و7.827 مرة في العام 2013 و9.392 مرة في العام 2014، وتسير هذه الحركة بخطة حثيثة ومتصاعدة مقارنة مع المعيار التاريخي الأمر الذي يعكس ظاهرياً أن لدى الشركة مقدرة عالية على منح الائتمان ومن ثم التحصيل النقدي وبالتالي زيادة الأرباح وزيادة مستوى السيولة، لكنه جوهرياً هو نتيجة طبيعية

لتراجع حجم الذمم المدينة، الأمر الذي أدى إلى حرمان الشركة من مزايا البيع الآجل والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى زيادة أكبر في الأرباح ومستوى أعلى في السيولة.

2- معدل فترة التحصيل = عدد أيام السنة (360 يوم) ÷ معدل دوران الذمم المدينة

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 103.654 والناتج من الجدول رقم (36) التالي:

تقييم الأداء = الأداء الفعلي – المعيار المعتمد

جدول رقم (36)

معدل فترة التحصيل للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
عدد أيام السنة	360	360	360	360	360	
معدل دوران الذمم المدينة – مرة	5.238	3.439	3.663	4.160	2.248	103.654
معدل فترة التحصيل – مرة	68.729	104.682	98.280	86.538	160.142	

جدول رقم (37)

معدل فترة التحصيل للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة نقص
2010	4.673 / 360	77.038	26.616
2011	5.428 / 360	66.323	37.331
2012	5.423 / 360	66.384	37.270
2013	7.827 / 360	45.100	58.354
2014	9.392 / 360	38.330	65.324
المتوسط		58.635	44.979

يلاحظ من الجدول رقم (37) انخفاض معدل فترة التحصيل مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث انخفضت من (103.654 مرة المعيار التاريخي) إلى 77.038 مرة في العام 2010 و66.323 مرة في العام 2011 و66.384 مرة في العام 2012 و45.100 مرة في العام 2013 و38.330 مرة في العام 2014، ويشير ذلك إلى إن نتائج متوسط فترة التحصيل والذي يتم اشتقاقها من خلال معدلات دوران الذمم المدينة فهي مقبولة كما ويمكن اعتبارها امتداداً للتحليل ونتائج معدل دوران الذمم المدينة التي تم الإشارة إليها سابقاً.

3- معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات ÷ متوسط رصيد المخزون
 بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 17.078 والناتج من الجدول رقم (38) التالي:
 تقييم الأداء = الأداء الفعلي – المعيار المعتمد

جدول رقم (38)

معدل دوران المخزون للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
تكلفة المبيعات	109,511	120,127	154,310	217,766	159,419	17.078
متوسط رصيد المخزون	3,386	5,647	9,719	19,847	32,414	
معدل دوران المخزون – مرة	32.342	21.273	15.877	10.972	4.918	

جدول رقم (39)

معدل دوران المخزون للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة نقص
2010	24758 / 296955	11.994	5.084
2011	20287 / 318333	15.691	1.387
2012	44514 / 285557	6.415	10.663
2013	56729 / 337913	5.957	11.121
2014	35525 / 394958	11.118	5.960
المتوسط		10.235	6.843

يلاحظ من الجدول رقم (39) انخفاض معدل دوران المخزون مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث انخفضت تلك النسبة من (17.078 مرة المعيار التاريخي) إلى 11.994 مرة في العام 2010 و 15.691 مرة في العام 2011 و 6.415 مرة في العام 2012 و 5.957 مرة في العام 2013 و 11.118 مرة في العام 2014، ويشير ذلك الانخفاض ظاهرياً إلى ضعف قدرة الشركة في الرقابة على المخزون وانخفاض قدرتها على تصريف وبيع مخزونها من الإنتاج الجاهز مقارنة مع المعيار التاريخي، لكنه جوهرياً هو نتيجة طبيعية لتراجع حجم الإنتاج والمخزون الأمر الذي أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل للظروف الدولية المتاحة وضياع العديد من فرص البيع على الشركة والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى زيادة أكبر في الأرباح ومستوى أعلى في السيولة.

4- معدل فترة التخزين = عدد أيام السنة (360 يوم) ÷ معدل دوران المخزون

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 31.348 والناتج من الجدول رقم (40) التالي:

تقييم الأداء = الأداء الفعلي - المعيار المعتمد

جدول رقم (40)

معدل فترة التخزين للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
عدد أيام السنة	360	360	360	360	360	
معدل دوران المخزون - مرة	32.342	21.273	15.877	10.972	4.918	31.348
معدل فترة التخزين - مرة	11.131	16.923	22.674	32.811	73.321	

جدول رقم (41)

معدل فترة التخزين للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة نقص
2010	11.994 / 360	30.015	1.333
2011	15.691 / 360	22.943	8.405
2012	6.415 / 360	56.118	24.770
2013	5.957 / 360	60.433	29.085
2014	11.118 / 360	32.380	1.032
المتوسط		40.378	4.869 18.296

يلاحظ من الجدول رقم (41) انخفاض تلك النسبة في الأعوام 2010 و 2011 مقارنة مع المعيار التاريخي وعاودت ارتفاعها في الأعوام 2012 و 2013 و 2014، حيث انخفضت من (31.348 مرة المعيار التاريخي) إلى 30.015 مرة في العام 2010 و 22.943 مرة في العام 2011 ويعد ذلك الانخفاض أمراً جيداً للشركة، أما فيما يتعلق في الارتفاع في العام 2012 و 2013 و 2014 مقارنة مع المعيار التاريخي أمراً غير مرغوب، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناءً على عوامل أخرى فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب والنقل وخلافه.

5- معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات ÷ متوسط صافي الموجودات الثابتة
بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 3.170 والناتج من الجدول رقم (42) التالي:
تقييم الأداء = الأداء الفعلي – المعيار المعتمد

جدول رقم (42)

معدل دوران الموجودات الثابتة للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
صافي المبيعات	224,396	207,256	291,436	667,551	373,656	
متوسط صافي الموجودات الثابتة	99,563	98,242	103,895	107,895	149,788	3.170
معدل دوران الموجودات الثابتة	2.254	2.110	2.805	6.187	2.495	

جدول رقم (43)

معدل دوران الموجودات الثابتة للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة نقص
2010	301451 / 559034	1.854	1.316
2011	418145 / 720150	1.722	1.448
2012	400948 / 586268	1.462	1.708
2013	354636 / 521209	1.470	1.700
2014	312897 / 535465	1.711	1.459
المتوسط		1.644	1.526

يلاحظ من الجدول رقم (43) انخفاض معدل دوران الموجودات الثابتة مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث انخفضت تلك النسبة من (3.170 مرة المعيار التاريخي) إلى 1.854 في العام 2010 و1.722 مرة في العام 2011 و1.462 مرة في العام 2012 و1.470 مرة في العام 2013 و1.711 مرة في العام 2014، وهذا يشير إلى الانخفاض في تحقيق عائد من صافي الموجودات الثابتة من صافي المبيعات مقارنة مع المعيار التاريخي.

6- معدل دوران مجموع الموجودات = صافي المبيعات ÷ متوسط الموجودات

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 0.613 والناتج من الجدول رقم (44) التالي:
تقييم الأداء = الأداء الفعلي – المعيار المعتمد

جدول رقم (44)

معدل دوران مجموع الموجودات للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
صافي المبيعات	224,396	207,256	291,436	667,551	373,656	0.613
متوسط الموجودات	391,690	407,485	471,823	708,282	879,519	
معدل دوران مجموع الموجودات - مرة	0.573	0.509	0.618	0.942	0.425	

جدول رقم (45)

معدل دوران مجموع الموجودات للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة نقص
2010	946869 / 559034	0.590	0.023
2011	1115654 / 720150	0.645	0.032
2012	1153361 / 586268	0.508	0.105
2013	1044434 / 521209	0.499	0.114
2014	976919 / 535465	0.548	0.065
المتوسط		0.558	0.077

يلاحظ من الجدول رقم (45) انخفاض معدل دوران مجموع الموجودات في الأعوام 2010 و2012 و2013 و2014 وارتفاعها في العام 2011 مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث يشير الانخفاض من (0.613 مرة المعيار التاريخي) إلى 0.590 مرة في العام 2010 و0.508 مرة في العام 2012 و0.499 مرة في العام 2013 و0.548 مرة في العام 2014 إلى انخفاض العائد من كل دينار مستثمر من متوسط مجموع الموجودات من صافي المبيعات، وارتفاعها في العام 2011 من (0.613 مرة المعيار التاريخي) إلى 0.645 مرة في العام 2011. حيث تشير جميع النتائج وعلى الرغم من الانخفاض على فعالية الشركة في استخدام موجوداتها لتحقيق المبيعات. والإدارة ذات الكفاءة العالية تستخدم موجوداتها لتحقيق أعلى مبيعات ممكنة حيث تبين لنا ذلك في العام 2011، غير أنها يجب أن تكون حذرة حيال حقيقة أن الموجودات بالتكلفة التاريخية وبالتالي فإن هذا المعدل قد يعطي نتائج مضللة.

7- معدل دوران الموجودات المتداولة = صافي المبيعات ÷ متوسط الموجودات المتداولة
بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 1.166 والناتج من الجدول رقم (46) التالي:
تقييم الأداء = الأداء الفعلي – المعيار المعتمد

جدول رقم (46)

معدل دوران الموجودات المتداولة للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
صافي المبيعات	224,396	207,256	291,436	667,551	373,656	
متوسط الموجودات المتداولة	209,901	211,076	236,292	397,653	430,865	1.166
معدل دوران الموجودات المتداولة	1.069	0.982	1.233	1.679	0.867	

جدول رقم (47)

معدل دوران الموجودات المتداولة للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة نقص
2010	393259 / 559034	1.422	0.256
2011	552062 / 720150	1.304	0.138
2012	610506 / 586268	0.960	0.206
2013	545701 / 521209	0.955	0.211
2014	511378 / 535465	1.047	0.119
المتوسط		1.138	0.179

يلاحظ من الجدول رقم (47) ارتفاع معدل دوران الموجودات المتداولة في الأعوام 2010 و2011 وانخفاضها في الأعوام 2012 و2013 و2014، حيث يشير الارتفاع من (1.166) المعيار التاريخي) إلى 1.422 في العام 2010 و1.304 في العام 2011 إلى ارتفاع العائد من كل دينار مستثمر من الموجودات المتداولة من صافي المبيعات وانخفاضها من (1.166) المعيار التاريخي) إلى 0.960 في العام 2012 و0.955 في العام 2013 و1.047 في العام 2014 ، حيث كلما كانت معدلات الدوران عالية مثل عام 2010 و2011 و2014 دلت على حسن الاستثمار في الموجودات المتداولة وكفاءة الإدارة في الاستثمار في تلك الموجودات.

8- معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات ÷ متوسط صافي رأس المال العامل

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 0.888 والناتج من الجدول رقم (48) التالي:
تقييم الأداء = الأداء الفعلي – المعيار المعتمد

جدول رقم (48)

معدل دوران صافي رأس المال العامل للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
صافي المبيعات	224,396	207,256	291,436	667,551	373,656	
متوسط صافي رأس المال العامل	267,193	271,999	311,329	530,832	580,105	0.888
معدل دوران صافي رأس المال العامل	0.840	0.762	0.936	1.258	0.644	

جدول رقم (49)

معدل دوران صافي رأس المال العامل للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء زيادة نقص
2010	257153 / 559034	2.174	1.286
2011	390369 / 720150	1.845	0.957
2012	474603 / 586268	1.235	0.347
2013	444217 / 521209	1.173	0.285
2014	419923 / 535465	1.275	0.387
المتوسط		1.540	0.652

يلاحظ من الجدول رقم (49) ارتفاع معدل دوران صافي رأس المال العامل مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث ارتفعت من (0.888 المعيار التاريخي) إلى 2.174 في العام 2010 و1.845 في العام 2011 و1.235 في العام 2012 و1.173 في العام 2013 و1.275 في العام 2014، ويشير ذلك إلى نشاط رأس المال العامل في توليد المبيعات، حيث كلما زادت عدد مرات الدوران دل ذلك على مقدرة الشركة في إمكانية تحقيق السيولة وزيادة جودة الأرباح.

جدول رقم (50)

ملخص مستويات الأداء لنسب النشاط للسنوات من 2010 إلى 2014

(5) الانحراف (4 - 2)	(4) متوسط الأداء الفعلي للسنوات	(3) السنوات					(2) المعيار المعتمد	(1) النسبة
		2014	2013	2012	2011	2010		
(2.799)	6.549	9.392	7.827	5.423	5.428	4.673	3.750	معدل دوران الذمم المدينة
45.019	58.635	38.330	45.100	66.384	66.323	77.038	103.654	معدل فترة التحصيل
6.843	10.235	11.118	5.957	6.415	15.691	11.994	17.078	معدل دوران المخزون
(9.030)	40.378	32.380	60.433	56.118	22.943	30.015	31.348	معدل فترة التخزين
1.526	1.644	1.711	1.470	1.462	1.722	1.854	3.170	معدل دوران الموجودات الثابتة
0.055	0.558	0.548	0.499	0.508	0.645	0.590	0.613	معدل دوران إجمالي الموجودات
0.028	1.138	1.047	0.955	0.960	1.304	1.422	1.166	معدل دوران الموجودات المتداولة
(0.652)	1.540	1.275	1.173	1.235	1.845	2.174	0.888	معدل دوران صافي رأس المال العامل

يتضح من نتائج الجدول رقم (50) أنه بإمكان الشركة الاعتماد على مؤشرات السيولة في تقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات المناسبة وهذا ينفي صحة الفرضية العدمية الفرعية رقم HO3 التي مفادها "لا يؤدي استخدام مؤشرات النشاط إلى تقييم الأداء المالي" وقبول الفرضية البديلة "يؤدي استخدام مؤشرات النشاط إلى تقييم الأداء المالي".

المجموعة الرابعة: نسب الربحية

وهي مجموعة من المؤشرات المالية التي تستهدف تقييم مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والاستمرار في أعمالها ومن أهم هذه المؤشرات:

1- نسبة مجمل الربح = مجمل الربح ÷ صافي المبيعات

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 53% والنتائج من الجدول رقم (51) التالي:

تقييم الأداء = الأداء الفعلي – المعيار المعتمد

جدول رقم (51)

نسبة مجمل الربح للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
مجمّل الربح	114,885	87,129	137,126	449,785	214,237	
صافي المبيعات	224,396	207,256	291,436	667,551	373,656	
نسبة مجمل الربح	51%	42%	47%	67%	57%	53%

جدول رقم (52)

نسبة مجمل الربح للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء
			زيادة / نقص
2010	559034 / 262079	47%	6%
2011	720150 / 401817	56%	3%
2012	586268 / 300711	51%	2%
2013	521209 / 183296	35%	18%
2014	535465 / 140507	26%	27%
المتوسط		43%	3%

ومن خلال الجدول رقم (52) يلاحظ انخفاض نسبة مجمل الربح في الأعوام 2010 و2012 و2013 و2014 وارتفاعها نسبياً في العام 2011 مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث انخفضت من (53% المعيار التاريخي) إلى 47% في العام 2010 و51% في العام 2012 و35% في العام 2013 و26% في العام 2014 وارتفاعها بشكل غير ملموس من (53% المعيار التاريخي) إلى 56% في العام 2011، وذلك بسبب تراجع الطلب العالمي على البوتاس وانخفاض سعر بيع البوتاس عالمياً بحوالي 30% خلال العام 2014 والذي نتج عن حالة عدم الاستقرار التي حدثت في عام 2013، وإن هذه التطورات تزامنت مع ارتفاع كلف الإنتاج، حيث

ارتفعت كلفة الطاقة والكهرباء بحوالي 23% خلال العام 2014 مقارنة مع العام 2013 كما زادت كلفة المياه بنسبة 14% في الفترة ذاتها، وارتفعت كلفة اليد العاملة بنسبة 4%، وذلك مما انعكس سلباً على مستوى أداء الشركة.

2- نسبة صافي ربح العمليات = صافي ربح العمليات (قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى) ÷ صافي المبيعات

بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 39% والناتج من الجدول رقم (53) التالي:
تقييم الأداء = الأداء الفعلي - المعيار المعتمد

جدول رقم (53)

نسبة صافي ربح العمليات للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
صافي ربح العمليات (قبل الفوائد والضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى)	86.536	63.127	103.429	1359.34	150.208	39%
صافي المبيعات	224.396	207.256	291.436	667.551	373.656	
نسبة صافي ربح العمليات	38%	30%	35%	54%	40%	

جدول رقم (54)

نسبة صافي ربح العمليات للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء
			زيادة / نقص
2010	559034 / 185765	33%	6%
2011	720150 / 303513	42%	3%
2012	586268 / 212384	36%	3%
2013	521209 / 122986	24%	15%
2014	535465 / 85681	16%	23%
المتوسط		30%	3%

يلاحظ من الجدول رقم (54) انخفاض نسبة صافي ربح العمليات في الأعوام 2010 و2012 و2013 و2014 وارتفاعها في العام 2011 مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث انخفضت من (39% المعيار التاريخي) إلى 33% في العام 2010 و36% في العام 2012 و24% في العام 2013 و16% في العام 2014 وارتفاعها إلى 42% في العام 2011، وهذا ما هو إلا انعكاس لانخفاض معدلات إجمالي الربح، ومع ذلك الانخفاض المستمر إلا أن الشركة

تمكنت من تغطية المصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتسويق وأجور النقل ومصاريف رسوم التعدين وفروقات العملة ومصاريف التقاعد والمصاريف الأخرى من خلال إجمالي الأرباح، وأن لا تحتفظ سوى بما نسبته (33%، 42%، 36%، 24%، 16%) كصافي أرباح تشغيلية، وهذا قد يعزز ما سبق وأن تم التوصل إليه في المؤشر السابق.

3- نسبة صافي الربح إلى المبيعات = صافي الربح بعد الضريبة ÷ صافي المبيعات
بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 34% والنتائج من الجدول رقم (55) التالي:
تقييم الأداء = الأداء الفعلي – المعيار المعتمد

جدول رقم (55)

نسبة صافي الربح إلى المبيعات للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
صافي الربح بعد الضريبة	43,054	39,139	150,191	311,390	131,766	
صافي المبيعات	224,396	207,256	291,436	667,551	373,656	
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	19%	19%	52%	47%	35%	34%

جدول رقم (56)

نسبة صافي الربح إلى المبيعات للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء
			زيادة / نقص
2010	559034 / 162650	29%	5%
2011	720150 / 299691	42%	8%
2012	586268 / 198822	34%	0%
2013	521209 / 130661	25%	9%
2014	535465 / 99676	19%	15%
المتوسط		30%	8%

يلاحظ من الجدول رقم (56) انخفاض نسبة صافي ربح المبيعات في الأعوام 2010 و2012 و2013 و2014 وارتفاعها في العام 2011 مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث انخفضت من (34% المعيار التاريخي) إلى 29% في العام 2010 و34% في العام 2012 و25% في العام 2013 و19% في العام 2014 وارتفاعها إلى 42% في العام 2011، وما هذا إلا انعكاس طبيعي لانخفاض معدلات صافي الربح التشغيلي، ومع ذلك الانخفاض فقد تمكنت

الشركة من تغطية مصاريفها التمويلية والضريبية (دون الحاجة لاستخدام الإيرادات الأخرى) من صافي أرباحها التشغيلية وأن لا تحتفظ سوى بما نسبته (29%، 42%، 34%، 25%، 19%) كصافي ربح نهائي قابل للتوزيع، هذا وقد يعزز ما تم التوصل إليه في المؤشرين السابقين.

4- العائد على الموجودات (الأموال المستثمرة) = صافي ربح العمليات (قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى) ÷ متوسط الأموال المستثمرة
بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 22% والناتج من الجدول رقم (57) التالي:
تقييم الأداء = الأداء الفعلي – المعيار المعتمد

جدول رقم (57)

العائد على الموجودات (الأموال المستثمرة) للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
صافي ربح العمليات (قبل الفوائد والضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى)	86.536	63.127	103.429	1359.34	150.208	22%
متوسط الأموال المستثمرة	448.982	468.408	546.860	841.461	1.028.759	
العائد على الموجودات أو الاستثمار	19%	13%	19%	43%	15%	

جدول رقم (58)

العائد على الموجودات (الأموال المستثمرة) للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء
			زيادة / نقص
2010	810763 / 185765	23%	1%
2011	953961 / 303513	32%	10%
2012	1017459 / 212384	20%	2%
2013	942950 / 122986	13%	9%
2014	885464 / 85681	10%	12%
المتوسط		20%	5% / 7%

يلاحظ من الجدول رقم (58) ارتفاع العائد على الموجودات (الأموال المستثمرة) في الأعوام 2010 و 2011 وانخفاضها في الأعوام 2012 و 2013 و 2014 مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث ارتفعت من (22% المعيار التاريخي) إلى 23% في العام 2010 و 32% في العام 2011 وانخفاضها من (22% المعيار التاريخي) إلى 20% في العام 2012 و 13% في العام 2013 و 10% في العام 2014، وإن ذلك ما هو إلا انعكاس طبيعي لانخفاض معدلات صافي الربح التشغيلي، ومع أن هذه النسب تعني ظاهرياً بأن الشركة لديها قدرة على خلق أرباح تشغيلية بالاعتماد على موجوداتها الثابتة والمتداولة بغض النظر عن مصادر تمويلها إن كانت داخلية أم خارجية، كما أن هذه النسب قد تعزز ما سبق وإن تم التوصل إليه في المؤشرات السابقة.

5- العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة ÷ متوسط حقوق الملكية
بلغ المعيار التاريخي المستهدف لهذه النسبة 32% والناتج من الجدول رقم (59) التالي:
تقييم الأداء = الأداء الفعلي – المعيار المعتمد

جدول رقم (59)

العائد على حقوق الملكية للسنوات من 2005 إلى 2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
صافي الربح بعد الضريبة	43,054	39,139	150,191	311,390	131,766	32%
متوسط حقوق الملكية	244,614	262,785	328,339	515,456	678,718	
العائد على حقوق الملكية	18%	15%	46%	60%	19%	

جدول رقم (60)

العائد على حقوق الملكية للسنوات من 2010 إلى 2014

السنة	البيان	نسبة الأداء الفعلي	تقييم الأداء
			زيادة / نقص
2010	767684 / 162650	21%	11%
2011	917527 / 299691	33%	1%
2012	989543 / 198822	20%	12%
2013	925202 / 130661	14%	18%
2014	873735 / 99676	11%	21%
المتوسط		20%	15%

يلاحظ من الجدول رقم (60) انخفاض العائد على حقوق الملكية في الأعوام 2010 و2012 و2013 و2014 وارتفاعها في العام 2011 مقارنة مع المعيار التاريخي، حيث انخفضت من (32% المعيار التاريخي) إلى 21% في العام 2010 و20% في العام 2012 و14% في العام 2013 و11% في العام 2014 ارتفاعها إلى 33% في العام 2011، وما هو إلا انعكاس طبيعي لانخفاض معدلات صافي الربح التشغيلي بنسبة أكبر من انخفاض معدلات حقوق المالكين، ومع أن اتجاه هذه النسب يعني ظاهرياً بأن الشركة لديها قدرة على خلق أرباح تشغيلية بالاعتماد على مصادرها الذاتية في تمويل استثماراتها قصيرة وطويلة الأجل، إلا أنه ونظراً لوجاهة الأسباب التي أدت بالمحصلة إلى أن لا يعكس صافي الربح التشغيلي كافة المتغيرات الإيجابية المتاحة أمام الشركة، فإن هذه النسب قد تعزز ما سبق وإن تم التوصل إليه في المؤشرات الأربعة السابقة.

جدول رقم (61)

ملخص مستويات الأداء لنسب الربحية للسنوات من 2010 إلى 2014

(1) النسبة	(2) المعيار المعتمد	(3) السنوات					(4) متوسط الأداء الفعلي للسنوات	(5) الانحراف (4 - 2)
		201 4	201 3	201 2	201 1	201 0		
نسبة مجمل الربح	53%	26 %	35 %	51 %	56 %	47 %	43%	10%
نسبة صافي ربح العمليات	39%	16 %	24 %	36 %	42 %	33 %	30%	9%
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	34%	19 %	25 %	34 %	42 %	29 %	30%	4%
العائد على الموجودات (الأموال المستثمرة)	22%	10 %	13 %	20 %	32 %	23 %	20%	2%
العائد على حقوق الملكية	32%	11 %	14 %	20 %	33 %	21 %	20%	12%

يتضح من نتائج الجدول رقم (61) أنه بإمكان الشركة الاعتماد على مؤشرات الربحية في تقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات المناسبة وهذا يثبت صحة الفرضية العدمية الفرعية رقم HO4 التي مفادها "لا يؤدي استخدام مؤشرات الربحية إلى تقييم الأداء المالي" ورفض الفرضية البديلة "يؤدي استخدام مؤشرات الربحية إلى تقييم الأداء المالي".

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: النتائج

في ضوء ما تقدم من خلال العرض السابق لتحليل القوائم المالية يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها على النحو الآتي:

1. إن نتائج مؤشرات المديونية تفيد بأن الشركة تتمتع بقدرة عالية على التمويل الداخلي، الأمر الذي يتنافى مع أبجديات التمويل الرشيد والتي تقضي في ظل ظروف الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه صناعة البوتاس حالياً والذي من المتوقع أن يستمر في المستقبل بضرورة الاعتماد على التمويل الخارجي، الأمر الذي لا يتفق مع النتائج التي توصلت إليها ودراسة Saha (2012) من حيث الاعتماد على التمويل الداخلي.

2. إن نتائج مؤشرات السيولة تفيد بأن الشركة تتمتع بقدرة عالية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، الأمر الذي ترتب عليه تعطيل جزء من النقدية وشبه النقدية والاحتفاظ بهامش أمان مبالغ به في الأصول المتداولة على حساب التوسع في الأصول الثابتة المنتجة، وبالتالي الحرمان من فرص زيادة الإنتاج، الأمر الذي لا يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة نادر وآخرون (2006) ودراسة Kumbirai & Webb (2010) ودراسة Saha (2012) من حيث مستوى السيولة.

3. إن نتائج مؤشرات النشاط تفيد بأن الشركة تتمتع بقدرة عالية على خلق المبيعات بالرغم من ارتفاع كلف الإنتاج، والانخفاض الكبير الذي حصل على أسعار بيع البوتاس في الأسواق العالمية وتناقص أرصدة العديد من بنود الموجودات الثابتة نتيجة للاهلاك السنوي وانخفاض معدل دوران المخزون وطول فترة التخزين، مما انعكس سلباً على مستوى أداء الشركة، خلاف ما توصلت إليه دراسة مريان (2010) ودراسة غريب (2014) من حيث مستوى النشاط.

4. إن نتائج مؤشرات الربحية تشير إلى تراجع نسبة الأرباح في سنوات الدراسة نتيجة الظروف الاقتصادية التي مرت بها الشركة بسبب انخفاض أسعار بيع البوتاس عالمياً، الأمر الذي أكدته الخلل الذي طرأ على مدى قدرة الربح قبل الفوائد المدينة وضريبة الدخل على تغطية كلفة الاقتراض وما رافقه من انخفاض صافي الربح القابل للتوزيع فضلاً عن تراجع معدلي العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية، مما انعكس سلباً على مستوى أداء الشركة، الأمر الذي لا يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة شيخ وآخرون (2007) من حيث قدرة

المؤشرات المالية على إعطاء أحكام قطاعية حول الأداء المالي للشركة موضع التحليل في مجال الربحية.

ثانياً: التوصيات

بناءً على نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

1. إعادة النظر بالهيكل التمويلي الحالي والاستخدام الأمثل للرافعة المالية بما يحقق التوازن بين حجم المديونية والظروف الاقتصادية القائمة، لاسيما وأن معدل العائد على الاستثمار في صناعة البوتاس أعلى بكثير من تكلفة الأموال المقترضة والفرق الايجابي بينهما سوف ينعكس إيجاباً على ثروة الملاك.
2. البعد عن الاحتفاظ بالسيولة النقدية العالية ومحاولة إيجاد التوازن بمستوى السيولة بما يلبي حاجة الشركة الفعلية وبما لا يؤدي إلى تجميد أموال تخدم الشركة من استثمارها وزيادة أرباحها.
3. التوسع في إنتاج مادة البوتاس إلى أقصى حد ممكن من خلال تشغيل الأصول القائمة بأعلى طاقة إنتاجية لتخفيض نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة وتحويلها إلى استثمارات دائمة منتجة، وهناك نمو طبيعي في كمية الاستهلاك العالمي يقابله تراجع طبيعي في كمية الإنتاج من باطن الأرض ومياه البحر الميت يفضل العمل على تمويل أي زيادة في قيمة هذه الاستثمارات من مصادر التمويل المقترضة.
4. اغتنام الفرصة والتوسع عمودياً وأفقياً بكمية ونوعية الإنتاج، لاسيما وأن انخفاض الأرباح الحالية يعود إلى انخفاض الأسعار العالمية وارتفاع كلف الإنتاج، وذلك نظراً لكون الأسعار خارج السيطرة وقد ترتقي في أي لحظة إلى الأفضل في حالة انتعاش الاقتصاد.
5. التأكيد على ضرورة تفسير نتائج التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية بشكل شمولي وفي ظل فهم عميق لواقع وطبيعة عمل الشركة، لاسيما وإن الحقيقة نسبية ولن تتضح صورتها بشكل جلي ومفهوم إلا بعد أن تتم قراءتها في سياق الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. احمد، محمود جلال، والكسار، طلال، (2009). استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي و التنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي). بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.
2. آل شبيب، دريد كامل، (2009). مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. جمعة. السعيد فرحات، (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال. الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، السعودية.
4. الجرجاوي، حليلة خليل، (2008). دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
5. الزبيدي، حمزة محمود، (2011). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. الحناوي، محمد صالح وآخرون، (2009). الإدارة المالية-التحليل المالي للمشروعات الجديدة. الطبعة الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
7. الكايد، محمد احمد، (2010). الإدارة المالية الدولية والعالمية-التحليل المالي والاقتصادي. الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
8. كراجة، عبد الحليم وآخرون، (2006). الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات). الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
9. الكرخي، مجيد محمود جعفر، (2007). تقويم الأداء باستخدام النسب المالية. الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. الكرخي، مجيد محمود جعفر، (2010). تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية. الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. لطفي، أمين السيد احمد، (2006)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
12. محمد، منير شاكر وآخرون، (2008). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
13. المطيري، مشعل جهز، (2011). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

14. مطر، محمد عطية، (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
15. مريان، سليم علي سليم، (2010). مدى كفاية النسب المالية في قياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية. رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة جدارا، الأردن.
16. المرسى، جمال الدين محمد، واللحج، احمد عبد الله، (2010). الإدارة المالية- مدخل اتخاذ القرارات. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
17. نادر، نهاد وآخرون، (2006). المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية- دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد (28)، العدد الثالث، ص 1-21.
18. النجار، عبد العزيز، (2007)، أساسيات الإدارة المالية. الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر.
19. نوفل، موسى عبد الهادي وآخرون، (2012). تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة من (1997-2007). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (20)، العدد الثاني، ص 211-244.
20. النعيمي، عدنان تايه، والتميمي، ارشد فؤاد، (2008). التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة. الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
21. السجان، سلطان سعود، (2011). تقييم الشركات. الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
22. العامري، محمد علي ابراهيم، (2013). الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
23. العارضي، جليل كاظم مدلول، (2013). الإدارة المالية المتقدمة. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
24. عبد الرزاق، عبير عوض، (2010). استخدام التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء الشركات المدرجة في أسواق المال (دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية). رسالة ماجستير إلى كلية التجارة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
25. عبيدات، ذوقان، وآخرون، (2001). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

26. العلي، أسعد حميد، (2010)، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
27. عقل، مفلح محمد، (2009). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
28. الراوي، خالد وهيب، (2000). التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي. الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
29. الرضي، سالم بسام محفوظ، (2005). استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء المنظمات. رسالة ماجستير، جامعة عدن، اليمن.
30. الشديفات، خلدون ابراهيم، (2001). إدارة وتحليل مالي. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
31. الشوورة، فيصل محمود، (2013)، مبادئ الإدارة المالية-إطار نظري ومحتوى عملي. الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
32. شيخ، محمد وآخرون، (2007). دور النسب المالية في تقييم أداء المشروع الاقتصادي-دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الالكترونية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد الثاني، ص131-150.
33. الشمري، خالد توفيق، (2010). التحليل المالي والاقتصادي في دراسة تقييم وجدوى المشاريع. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
34. الشنطي، أيمن وآخرون، (2010). مقدمة في الإدارة والتحليل المالي. الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
35. التقارير السنوية لشركة البوتاس العربية للأعوام (2010-2014)، متوفرة عبر الموقع: www.arabpotash.com.
36. الخلايلة، محمود عبد الحليم، (2004)، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية. الطبعة الثالثة، مطابع الدستور التجارية، عمان.
37. الخطيب، محمد محمود، (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة. الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
38. خنفر، مؤيد راضي، والمطارنة، غسان فلاح، (2006)، تحليل القوائم المالية- مدخل نظري وتطبيقي. الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

39. غريب، صليحة، (2014). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD من 2009-2012. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bergevin, Peter M., (2002). "**Financial Statement Analysis: An Integrated Approach**". 1st edition NJ: Pearson Education Inc.
2. Bernstein, Leopold A., (1993) "**Analysis Of Financial Statements**", Fourth Edition, Richard D. Irwin Inc., Illinois.
3. Brigham, Eugene F., and Ehrhardt, Michael C., (2005) "**Financial Management- Theory And Practice**" Eleventh Edition, Thomson South- Western, Mason,.
4. Dalniela, L.A, Brian, W.N. (2010). **Opportunity Costs and Non Scale Free Capabilities: Profit Maximization Corporate Scope and Profit Mangers.** Strategic Management Journal, 31 (7), 780-801.
5. El- Dalabeeh, Abdel- Rahman kh (2013), **The Role of Financial Analysis Ratio in Evaluating Performance- Case Study: National Chlorine industry.** Interdisciplinary Journal of Contemporary Research Business, Vol 5, No 2.
6. FENG, CHENG M., & WANG, RONG T., (2001), **Considering the Financial Ratios on performance Evaluations of High Bus Industry.** Transport Reviews, Vol, 21, No. 4, pp. 449-467.
7. FRANK J. FABOZZI & PAMELA P. PETERSON (2003). **Financial management & analysis**, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition,
8. Gibson, Charles H., (2007) "**Financial Reporting And Analysis**" , Tenth Edition, Thomson South- Western, Mason, USA.
9. Gitman, Lawrence J., (2003). "**Principles of Managerial Finance**". Pearson Education Inc.
10. JAMES P., JENNINGS, ELEANOR G., HENRY, (2005), **A case financial analysis**, The Academy of Management Journal 26(1) 34-53.
11. KIESO, DONALD & et al, (2012). **Intermediate Accounting**, 14th edition, John Wiley & Sons Inc, New York, PP 4-34.

12. KUMBIRAI, MABWE & WEBB, ROBERT, (2010), **A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa.** African Review of Economics and Finance, Vol. 2, No. 1,
13. Pilbeam, Keith (2007), **"Finance & Financial Markets"** 10th edition, England, Bristol.
14. Poster, Theodore H. & Streib, Gregory (2005). **Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades.** **Public Administration Review**, Vol.65, No.1, pp: 45-56. Available at: www.ingentaconnect.com/content, Cited on 20/1/2013.
15. Regan, Philip O., (2005) **"Financial Information Analysis"**, First Edition, John Wiley & Sons Ltd, London.
16. SAHA, GOUTAM CHANDRA, (2012), **Financial Analysis OF Mining Projects**, Master Thesis, National Institute of Technology, Deemed University. Rourkela, India.
17. SINGH, A. J., & SCHMIDGALL, (2002), **Analysis of Financial Ratios Commonly Used by US Lodging Financial Executives.** Journal of Leisure Property, Vol. 2, No. 3, pp. 201-213.
18. Wild, John J., Subramanyam, K. R., and Hasley, Robert F., (2004) **"Financial Statements Analysis"**, Seventh Edition, The Mc Graw-Hill Companies, New York.
19. www.kantakji.com/media/2499/808.pdf

الملاحق

ملحق رقم (1) ملخص النسب المالية ومعادلاتها

ملحق رقم (2) القوائم المالية لشركة البوتاس العربية للسنوات من

(2014-2010)

ملحق رقم (3) القوائم المالية لشركة البوتاس العربية للسنوات من

(2009-2005)

الملحق رقم (1)
ملخص النسب المالية ومعادلاتها

اسم النسبة	المعادلة
أولاً: مجموعة نسب المديونية:	
1. نسبة المديونية =	<u>إجمالي الديون (قصيرة الأجل وطويلة الأجل)</u> صافي حقوق الملكية
2. نسبة إجمالي الديون / الموجودات	<u>إجمالي الديون (قصيرة الأجل وطويلة الأجل)</u> صافي الموجودات
3. نسبة المديونية القصيرة الأجل / حقوق المساهمين	<u>الديون القصيرة الأجل</u> حقوق الملكية
4. نسبة هيكل رأس المال	<u>الديون طويلة الأجل</u> الديون طويلة الأجل + حقوق المساهمين + الأسهم الممتازة
5. نسبة حقوق المالكين / صافي الموجودات الثابتة	<u>حقوق الملكية</u> صافي الموجودات الثابتة
6. نسبة صافي الموجودات الثابتة إلى الديون طويلة الأجل	<u>صافي الموجودات الثابتة</u> الديون طويلة الأجل
7. عدد مرات تغطية الفائدة	<u>الدخل قبل الفوائد والضرائب</u> الفوائد السنوية المدفوعة
8. نسبة خدمة الدين طويل الأجل	<u>صافي الربح + الاستهلاك + الإطفاءات</u> الجزء قصير الأجل من الدين طويل الأجل
9. نسبة التغطية الشاملة	<u>الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات الثابتة</u> الالتزامات الثابتة
ثانياً: مجموعة نسب السيولة:	
1. نسبة السيولة (التداول)	<u>الموجودات المتداولة</u> المطلوبات المتداولة
2. السيولة السريعة	<u>الموجودات المتداولة – المخزون – المصروفات المدفوعة مقدماً</u> المطلوبات المتداولة
3. صافي رأس المال العامل	الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة
4. نسبة صافي رأس المال العامل	<u>الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة</u> صافي المبيعات
5. نسبة النقد	<u>النقد + شبه النقد*</u> المطلوبات المتداولة
6. نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية	<u>الموجودات المتداولة – المخزون السلعي</u> المعدل اليومي لتكاليف العمليات
7. نسبة التدفق النقدي إلى الديون	<u>النقد المتحقق من العمليات</u> إجمالي الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل

ثالثاً: مجموعة نسب النشاط:	
المعادلة	أسم النسبة
$\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة}}$	1. معدل دوران الحسابات المدينة / مرة
$\frac{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة} \times 360}{\text{صافي المبيعات الآجلة السنوية}}$	2. معدل فترة التحصيل / يوم
$\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}}$	3. معدل دوران المخزون / مرة
$\frac{\text{متوسط رصيد المخزون} \times 360}{\text{تكلفة المبيعات}}$	4. متوسط فترة التخزين / يوم
$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط صافي الموجودات الثابتة}}$	5. معدل دوران الموجودات الثابتة / مرة
$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات المتداولة}}$	6. معدل دوران الموجودات المتداولة / مرة
$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأصول}}$	7. معدل دوران مجموع الأصول / مرة
$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأصول المتداولة}}$	8. معدل دوران الأصول المتداولة / مرة
$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط صافي رأس المال العامل}}$	9. معدل دوران صافي رأس المال العامل / مرة
رابعاً: مجموعة نسب الربحية:	
$\frac{\text{مجمول ربح صافي المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$	1. نسبة مجمل ربح
$\frac{\text{صافي ربح العمليات (قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى)}}{\text{صافي المبيعات}}$	2. نسبة صافي ربح العمليات
$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$	3. نسبة صافي الربح / المبيعات
$\frac{\text{صافي ربح العمليات (قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى)}}{\text{متوسط الأموال المستثمرة}}$	4. العائد على الموجودات (الأموال المستثمرة)
$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$	5. العائد على حقوق الملكية

الملحق رقم (2)
شركة البوتاس العربية المساهمة العامة المحدودة
قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول للسنوات من (2010-2014)
(بالآلاف الديناري)

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
					الموجودات
					موجودات غير متداولة
291846	333947	375324	426571	409719	ممتلكات وآلات ومعدات
39683	26928	17957	10902	62009	مشاريع تحت التنفيذ
-	-	25940	24288	20842	مخزون قطع غيار ولوازم استراتيجي
104746	87023	78876	71520	52775	استثمارات في شركات حليفة
715	920	714	846	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	1103	موجودات مالية متوفرة للبيع
3063	3748	3846	4731	2102	موجودات ضريبية مؤجلة
19561	18902	23341	20855	18921	قروض إسكان الموظفين
459614	471468	525998	559713	567471	
					موجودات متداولة
2321	2299	2276	2160	1858	قروض إسكان الموظفين
61546	52480	80694	135527	129795	ذمم مدينة
17924	53126	60332	28696	11878	مخزون
52313	54040	26064	23802	17868	قطع غيار ولوازم
59946	67565	58553	61385	44309	أرصدة مدينة أخرى
294759	304437	329536	411986	234860	نقد وأرصدة لدى البنوك
488809	533947	557455	663556	440568	
948423	1005415	1083453	1223269	1008039	مجموع الموجودات
					المطلوبات وحقوق الملكية
					حقوق الملكية
83318	83318	83318	83318	83318	رأس المال المدفوع
50464	50464	50464	50464	50464	احتياطي إجباري
80699	80699	80699	80699	80699	احتياطي اختياري
58	263	57	189	446	التغير المتراكم في القيمة العادلة
646443	671744	749377	800501	604956	أرباح مدورة
860982	886488	963915	1015171	819883	مجموع حقوق الملكية
					مطلوبات غير متداولة
85	119	1198	7723	20112	قروض طويلة الأجل
-	-	7159	5190	5521	مخصص التزامات محتملة
9106	14147	12873	21688	12634	مطلوبات غير متداولة أخرى
9191	14266	21230	34601	38267	
					مطلوبات متداولة
34	1228	6529	12417	11625	أقساط قروض طويلة الأجل تستحق الدفع خلال عام
6330	5949	6578	60220	39774	رسوم تعددين البوتاس المستحقة لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية
28941	31239	26835	30170	42902	ذمم دائنة ومستحقات أخرى
5097	10187	20050	35809	28599	مخصص ضريبة الدخل
37848	56058	38316	34881	26989	أرصدة دائنة أخرى

78250	104661	98308	173497	149889	
87441	118927	119538	208098	188156	مجموع المطلوبات
948423	1005415	1083453	1223269	1008039	مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

شركة البوتاس العربية المساهمة العامة المحدودة
قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول للسنوات من (2010-2014)
(بالآلاف الدنانير)

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
535465	521209	586268	720150	559034	المبيعات
(394958)	(337913)	(285557)	(318333)	(296955)	كلفة المبيعات
140507	183296	300711	401817	262079	إجمالي الربح
(22579)	(17267)	(22106)	(21505)	(21036)	مصاريف إدارية
(18917)	(17094)	(16338)	(16579)	(15504)	مصاريف بيع وتوزيع
(13330)	(25949)	(49883)	(60220)	(39774)	رسوم تعددين البوتاس
85681	122986	212384	303513	185765	الربح من العمليات
10948	15822	15043	11243	6939	فوائد دائنة
(641)	(1027)	(3344)	(4908)	(3767)	فوائد مدينة وعمولات بنكية
3338	1588	2537	2355	2496	إيرادات أخرى
(344)	(1501)	(336)	(484)	(4898)	مصاريف أخرى
(2270)	851	142	26	(397)	فروقات عملة
(7633)	(10074)	(9838)	(3158)	-	مصاريف تبرعات
89079	128645	216588	308587	186138	ربح السنة قبل ضريبة الدخل وقبل الأرباح والخسائر من الشركات الحليفة
21228	19511	12548	18764	6635	حصة المجموعة في صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة
(102)	(283)	(109)	-	-	فرق تقييم قرض شركة مغنيسيا الأردن من البنك الإسلامي للتنمية ومخصصات انتقلت الحاجة إليها
-	-	-	12384	685	خسائر شركة مغنيسيا الأردن
-	-	(489)	(242)	(684)	
110205	147873	228538	339493	192774	الربح قبل ضريبة الدخل
(10529)	(17212)	(29716)	(39802)	(30124)	ضريبة الدخل
99676	130661	198822	299691	162650	ربح السنة
فلس/دينار	فلس/دينار	فلس/دينار	فلس/دينار	فلس/دينار	
1/196	1/568	2/386	3/597	1/952	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

شركة البوتاس العربية المساهمة العامة المحدودة
قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول للسنوات من (2010-2014)
(بالآلاف الدنانير)

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
					الأنشطة التشغيلية
110205	147873	228538	339493	192774	الربح قبل ضريبة الدخل
					تعديلات
62749	63836	64212	63450	42240	إستهلاكات
(207)	(71)	-	-	-	مكاسب بيع ممتلكات وآلات ومعدات
(10948)	(15822)	(15043)	(11243)	(6939)	فوائد دائنة
160	426	1783	2318	1930	فوائد مدينة
(21228)	(19511)	(12548)	(18764)	(6635)	حصة المجموعة من نتائج الأعمال في الشركات الحليفة
102	283	109	(12384)	(685)	فرق إعادة تقييم قرض شركة مغنيسيا الأردن ومخصصات انتفت الحاجة إليها
-	-	489	242	684	خسائر شركة مغنيسيا الأردن
(7)	(9)	142	-	4500	مخصص مخزون بطيء الحركة
1166	-	-	-	-	مخصص قطع غيار بطيء الحركة
2	589	2928	1619	10176	مخصص قضايا تعويضات الموظفين
1366	2402	1071	1017	477	مخصص صندوق الوفاة والتعويض
788	2109	842	1472	1227	مخصص تعويض نهاية الخدمة
-	(25)	-	717	-	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
192	100	188	-	-	مخصص إجازات الموظفين غير المدفوعة
3229	483	-	7451	-	مخصص منافع الموظفين ما بعد التقاعد
147569	182663	272711	375388	239749	
					التغير في رأس المال العامل
(9066)	28239	54833	(6449)	(25491)	الزيادة في الذمم المدينة
35209	7215	(31778)	(16818)	25759	(الزيادة) النقص في المخزون
561	(5713)	(3914)	(9380)	5771	(الزيادة) النقص في قطع غيار ولوازم
8981	(9521)	2832	(17076)	6940	(الزيادة) النقص في أرصدة مدينة أخرى
(2298)	4404	(3335)	(12732)	475	(النقص) الزيادة في ذمم دائنة
(11501)	4595	(73221)	33161	(1553)	الزيادة (النقص) في أرصدة دائنة أخرى
(14934)	(26977)	(44590)	(35216)	(24679)	ضريبة الدخل المدفوعة
154521	184905	173538	310878	226971	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
					الأنشطة الاستثمارية
(5441)	(10156)	(2489)	(9173)	(3936)	شراء ممتلكات وآلات ومعدات
213	339	-	-	-	المتحصل من بيع ممتلكات وآلات

					ومعدات
(27968)	(17865)	(17532)	(20022)	(53049)	المدفوع على مشاريع تحت التنفيذ
11005	11364	4985	20	200	أرباح موزعة من شركات حليفة
(7500)	-	(250)	-	-	الاستثمار في شركات حليفة ومشاريع مشتركة
9586	16331	15043	11243	6939	فوائد مقبوضة
(681)	(2791)	(2602)	(2236)	(1955)	صافي قروض إسكان للموظفين
14839	8857	-	-	-	ودائع قصيرة الأجل
(5947)	6079	2845	(20168)	(51801)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
					الأنشطة التمويلية
-	170	-	-	-	قروض
(1228)	(6833)	(12414)	(11840)	(11612)	تسديد قروض
(160)	(426)	(1783)	(2318)	(1930)	فوائد مدفوعة
(142025)	(200137)	(238946)	(99426)	(58323)	توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين
(143413)	(207226)	(253143)	(113584)	(71865)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
5161	(16242)	(82450)	177126	103305	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
242041	258283	411986	234860	131555	النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني
247202	242041	258283	411986	234860	النقد وما في حكمه كما في 31 كانون الأول

الملحق رقم (3)
شركة البوتاس العربية المساهمة العامة المحدودة
قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول للسنوات من (2009-2005)
(بالآلاف الديناري)

2009	2008	2007	2006	2005	البيان
					الموجودات
					موجودات غير متداولة
193183	106393	109397	98393	98091	ممتلكات وآلات ومعدات
250919	164999	76268	36138	17308	مشاريع تحت التنفيذ
27775	23111	20966	18275	17594	مخزون قطع غيار ولوازم استراتيجي
4254	4254	4254	4254	4254	قرض ممنوح لشركة برومين الأردن
41630	38323	34699	33575	29712	استثمارات في شركات حليفة
---	---	---	---	---	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1062	971	1048	885	1002	موجودات مالية متوفرة للبيع
2102	2102	2006	2190	4635	موجودات ضريبية مؤجلة
18824	17407	---	---	---	قروض إسكان الموظفين
---	---	15060	13653	12859	موجودات أخرى
539749	357560	263698	207363	185455	
					موجودات متداولة
---	---	---	---	---	قروض إسكان الموظفين
109467	222973	97928	61190	59336	ذمم مدينة
37637	27190	12504	6934	4359	مخزون
21205	20005	18751	16298	17072	قطع غيار ولوازم
46086	58253	47959	16562	11498	أرصدة مدينة أخرى
131555	187358	102384	92074	136828	نقد وأرصدة لدى البنوك
345950	515779	279526	193058	229093	
885699	873339	543224	400421	414548	مجموع الموجودات
					المطلوبات وحقوق الملكية
					حقوق الملكية
83318	83318	83318	83318	83318	رأس المال المدفوع
50464	50464	50464	50464	50464	إحتياطي إجباري
80699	80699	80699	80699	80699	إحتياطي اختياري
375	284	361	147	260	التغير المتراكم في القيمة العادلة
500629	427186	174119	53089	43111	أرباح مدورة
--	--	--	--	1	حقوق الأقلية
715485	641951	388961	267717	257853	مجموع حقوق الملكية
					مطلوبات غير متداولة
32215	42853	53351	38503	47768	قروض طويلة الأجل
3460	4104	4004	27526	24387	مخصص التزامات محتملة
12216	8274	6707	6802	22567	مطلوبات غير متداولة أخرى
47891	55231	64062	72831	94722	
					مطلوبات متداولة
11134	11951	12501	10232	11510	أقساط قروض طويلة الأجل تستحق الدفع خلال عام
---	172	172	172	172	مستحقات البنوك

32121	30765	27711	16610	11729	ذمم دائنة ومستحقات أخرى
23154	45586	---	---	---	مخصص ضريبة الدخل
55914	87683	49817	32859	38562	أرصدة دائنة أخرى
122323	176157	90201	59873	61973	
170214	231388	154263	132704	156695	مجموع المطلوبات
885699	873339	543224	400421	414548	مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

شركة البوتاس العربية المساهمة العامة المحدودة
قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول للسنوات من (2005-2009)
(بالآلاف الدنانير)

2009	2008	2007	2006	2005	البيان
373656	667551	291436	207256	224396	المبيعات
(159419)	(217766)	(154310)	(120127)	(109511)	كافة المبيعات
214237	449785	137126	87129	114885	إجمالي الربح
(10476)	(12383)	(7177)	(5287)	(5694)	مصاريف إدارية
(19466)	(10284)	(12587)	(6351)	(8263)	مصاريف بيع وتوزيع
(34087)	(67777)	(13933)	(12364)	(14392)	رسوم تعدين البوتاس
150208	359341	103429	63127	86536	الربح من العمليات
10096	8107	7403	6271	4650	فوائد دائنة
(3121)	(3634)	(4199)	(2259)	(2197)	فوائد مدينة وعمولات بنكية
1128	4970	5495	2516	825	إيرادات أخرى
(9044)	(18369)	(7427)	(6671)	(2465)	مصاريف أخرى
184	(6615)	2276	1947	(4513)	فروقات عملة
---	---	---	(1225)	(8617)	تعويضات نهاية الخدمة
---	---	---	---	4193	صافي الاستثمار في شركات حليفة
149451	343800	106977	63706	78412	ربح السنة قبل ضريبة الدخل وقبل الأرباح والخسائر من الشركات الحليفة
7652	11962	9051	5630	---	حصة المجموعة في صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة
---	---	(1020)	(1379)	2621	فرق تقييم قرض شركة مغنيسيا الأردن من البنك الإسلامي للتنمية ومخصصات انتقلت إليها
---	---	22200	---	---	خسائر شركة مغنيسيا الأردن
---	---	---	---	(5227)	خسائر شركة ملح الصافي
---	---	---	---	(930)	خسائر شركة النميرة
(822)	34	21689	(8092)	---	قرض لشركة مغنيسيا الأردن
---	---	8747	---	---	مخصصات متراكمة لشركة صناعات الأسمدة والكيماويات العربية
---	---	---	(10784)	---	خسائر شركة صناعات الأسمدة والكيماويات العربية
156281	355796	167644	49081	55176	الربح قبل ضريبة الدخل
(24515)	(44406)	(17453)	(9942)	(12122)	ضريبة الدخل
131766	311390	150191	39139	43054	ربح السنة
فلس دينار	فلس دينار	فلس دينار	فلس دينار	فلس دينار	
1.581	3.737	1.803	0.470	0.517	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

شركة البوتاس العربية المساهمة العامة المحدودة
قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول للسنوات من (2009-2005)
(بالآلاف الدنانير)

2009	2008	2007	2006	2005	البيان
					الأنشطة التشغيلية
156291	355796	167644	49081	55176	الربح قبل ضريبة الدخل
					تعديلات
29309	22807	20937	22885	22424	إستهلاكات
					مكاسب بيع ممتلكات وآلات ومعدات
(10096)	(8107)	(7403)	(6271)	(4650)	فوائد دائنة
3121	3634	4199	2259	2197	فوائد مدينة
(7652)	(11962)	(9051)	(5630)	(4193)	حصة المجموعة من نتائج الأعمال في الشركات الحليفة
---	---	1020	1379	(2621)	فرق إعادة تقييم قرض شركة مغنيسيا الأردن ومخصصات انتفت الحاجة إليها
822	(34)	(21689)	8092		خسائر شركة مغنيسيا الأردن
---	---	(8747)	---	---	مخصصات متراكمة لشركة صناعات الأسمدة والكيماويات العربية
---	---	(22200)	---	---	مخصصات انتفت الحاجة إليها
---	---	---	---	---	مخصص مخزون بطيء الحركة
---	---	---	---	---	مخصص قطع غيار بطيء الحركة
---	---	---	---	---	مخصص قضايا تعويضات الموظفين
---	---	---	---	---	مخصص صندوق الوفاة والتعويض
---	---	---	8617	---	مخصص تعويض نهاية الخدمة
---	---	---	---	---	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
---	---	---	---	---	مخصص إجازات الموظفين غير المدفوعة
			(309)		أخرى
171785	362134	124710	80103		
					التغير في رأس المال العامل
113506	(125045)	(35629)	(1854)	(32987)	الزيادة في الذمم المدينة
(10447)	(14686)	6157	(2575)	(1947)	(الزيادة) النقص في المخزون
(1200)	(3399)	(3853)	94	(1159)	(الزيادة) النقص في قطع غيار ولوازم
12167	(10294)	(28704)	(4734)	343	(الزيادة) النقص في أرصدة مدينة أخرى
1356	3054	6213	4881	2211	(النقص) الزيادة في ذمم دائنة
(33679)	56156	(2088)	(24282)	(4135)	الزيادة (النقص) في أرصدة دائنة أخرى
				64824	
(46946)	(15431)	(10000)	(12681)	(4553)	ضريبة الدخل المدفوعة
206542	252489	56806	38952	60271	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

					الأنشطة الاستثمارية
---	---	---	(6284)		قروض ممنوحة لشركة صناعات الأسمدة و الكيماويات العربية
---	---	---	---	(4254)	قروض ممنوحة لشركة البرومين
---	---	---	---	(2000)	قروض ممنوحة لشركة النميرة
(30703)	(11691)	(10070)	(23199)	(12611)	شراء ممتلكات وآلات ومعدات
---	---	8862			المتحصل من شركة صناعات الأسمدة والكيماويات العربية.
(171866)	(96917)	(47301)	(18830)	(10156)	المدفوع على مشاريع تحت التنفيذ
4288	8338	7927	1687	147	أرباح موزعة من شركات حليفة
(250)	---	29069		(49)	الاستثمار في شركات حليفة ومشاريع مشتركة
10096	8107	7403	5941	4582	فوائد مقبوضة
(1416)	(2347)				صافي قروض إسكان للموظفين
		(1223)	(793)	(465)	موجودات أخرى
(189851)	(94510)	(5333)	(41478)	(24807)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
					الأنشطة التمويلية
---	---	(1398)		(4112)	نقد في البنوك
---	---	2882			قروض
(11050)	(11048)	(12932)	(11612)	(10867)	تسديد قروض
(3121)	(3634)	(4199)	(3930)	(3005)	فوائد مدفوعة
(58323)	(58323)	(29161)	(29161)	(16664)	توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين
---	---	---	---	(301)	حقوق الأقلية
(72494)	(73005)	(44808)	(44704)	(34949)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
(55803)	84974	6685	(44754)	515	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
		3645			النقدية المتاحة لشركة صناعات الأسمدة والكيماويات العربية في تاريخ الاقتناء
187358	102384	92074	136828	136313	النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني
131555	187358	102384	92074	136828	النقد وما في حكمه كما في 31 كانون الأول

Abstract**The Role of Financial Indicators in Evaluate the Financial
Performance of the Arab Potash Company**

**Prepared by
Tawfiq Samih Al-Aqawat**

**Supervised by
Prof. Dr. Abdul khalik Mutlaq Al-Rawi**

This study aimed to identify the level of financial performance of Arab Potash Company (APC) for the years (2010 - 2014) approved using financial ratios to assess the financial performance and highlight the role of head of financial ratios as tools of analysis to get to the results achieved aim of this study. Particularly since The financial analysis does not Serve only the processes of planning, organizing, directing and controlling, but also helps evaluating the efficiency of management in the past and present if the results were compared with standards and contribute to establish a sound basis for making investment and funding decisions which positively has an impact on profitability and liquidity and thus maximize the economic value of the company.

To achieve the objectives of the study were the financial statements of Arab Potash Company (APC) analysis for the period between (2010 - 2014) and extraction of financial indicators used to assess the level of performance and compare it with the overall average (historical standard) her for five previous years (2005-2009).

The finding of the study revealed that financial indicators can be used to evaluate the financial performance of the Arab Potash Company (APC). The outcomes of these indicators however must be read and interpreted in the context of a comprehensive and deep understanding of the objective factors and surrounding circumstances. It was in the light of a number of recommendations that would help the company management to rely on financial indicators to take many important decisions that contribute to the development of the company business and increase production and profits.